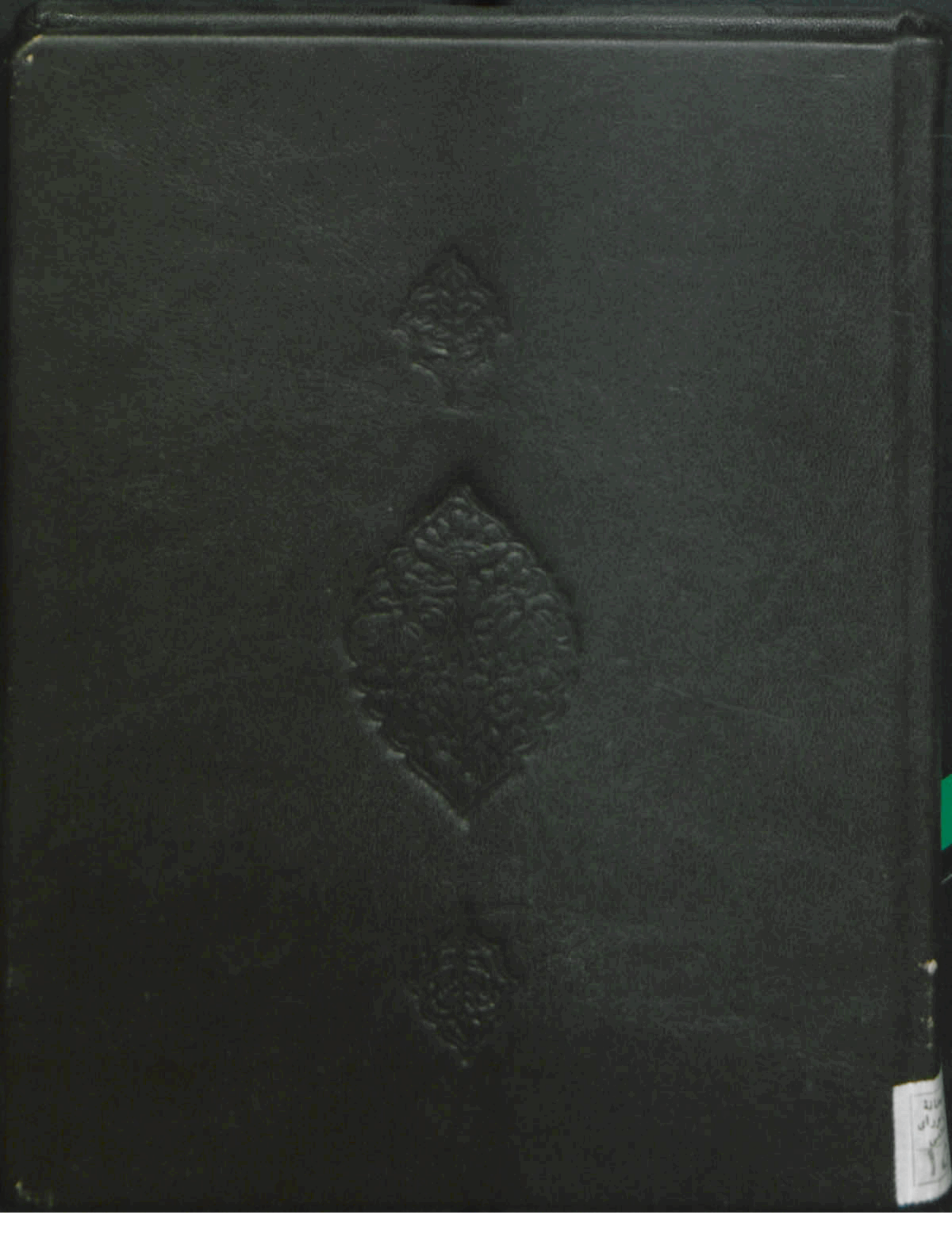
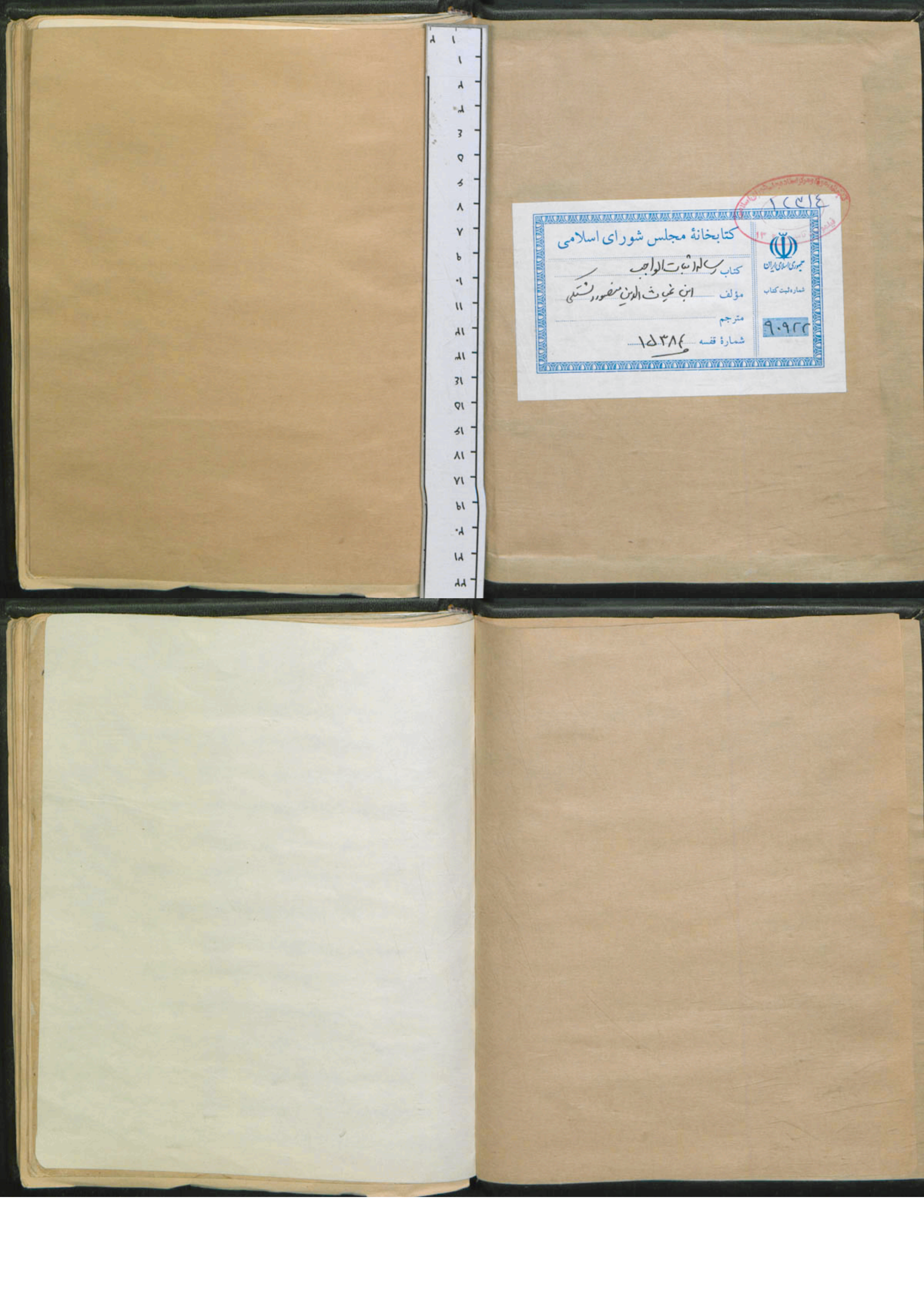




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب رسالة اثبات الواجب
مؤلف ابن غیاث الدین منصور دشتکی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۵۳۸۴
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۹۰۹۲۲
۱۲۲۱۴



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب رسالهٔ اثبات الواجب
مؤلف ابن غیاث الدین منصور دشتکی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۵۳۸۴
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۹۰۹۲۲
۱۲۲۱۴

[illegible]

الممكن ... [illegible]

[illegible]

والمجرد هو حد الممكن بلا علة ان يحتاج ... وان تعينه ... ام لم يلحق في لزوم الوجوب ... ان يكون موجودا

بنفسه ... ان يكون موجودا بنفسه ... ان يكون ... في نفسه ... من جهة ... [illegible]

موجودا او ... مرتبة ... [illegible]

العظيم ... في لزوم الوجود ... [illegible]

[illegible]

ان ... بالقول ... الممكن ... من حيث ... موجود ... الممكن ... [illegible]

[illegible]

الذاتية ... [illegible]

[illegible]

واعترض عليه بعض الاعلام من الاعلام بانه مغالطة اذ غاية ما لزم ان يكون عدمه حال الرجحان ممكنا والمتلزم
ذلك ان يكون عدمه بنفسه ممكنا ولم الايجوز ان يمتنع لعلة خارجة مقتضية له بنفسه فيكون ذات الممكن يقتضي
الرجحان مانع يمنع الرجحان واحصل مانع يزول الرجحان فيمتنع بالمانع لا بنفسه والتمام للايجاب ان يكون
كالممكن فانه في ذاته متساوي النسبة الى الوجود والعدم ثم يوجد ويمتنع لعلة خارجة والعلة الخارجية لا تزيل
التساوي الذاتي نظرا الى الذات فيجوز ان يكون الاولوية الذاتية نظرا الى الذات كالامكان الاتفاقية
ولا نسلم ان الدوام لعلة خارجة يمنع الرجحان الذاتي فان العلة الخارجة كما لا يمنع التساوي الذاتي يحتمل
ان لا يمنع الرجحان والاولوية الذاتية نظرا الى نفس الذات اقول لا ريب في ان المتنافيين لا
يجتمعان في محل واحد لعلتين مختلفتين فلا يمكن ان يكون وجود ممكن واحد في حالة واحدة راجحا بالذات مرجوحا
بالغير فلا يجوز ان يكون الرجحان الذاتي نظرا الى الذات ثابتا والعلة الخارجة المقتضية للمرجوحية لا يلائمه
الامكان بمعنى التساوي والرجحان من قبيل ضدين فلا يجوز ان يكون بمعنى التساوي عبارة عن عدم اقتضاء
الذات الوجود والعدم وليس عبارة عن اقتضاء الذات تساوي نسبة الوجود والعدم ولا ريب ان العلة
الخارجة لا يجعل الذات مقتضيا للوجود او العدم فيجتمع وجود العلة مع عدم اقتضاء الممكن بالذات شيئا من الذات
على حالها الذاتية من عدم اقتضائها الوجود والعدم بخلاف الرجحان الذاتي فانه عبارة عن نوع اقتضاء من الذات
للوجود او العدم اقتضاء ناقصا فالرجحان حال اقتضاء العلة الخارجية للمرجوحية لا يبقى حين اقتضاء العلة المرجحية

والدليل

والدليل بالعلة لزم اتصاف شيء واحد بالرجحان والمرجوحية في حالة واحدة لعلتين مختلفتين وهو باطن البطلان
فان قيل لم لا يكون الاولوية الذاتية معتبرة بوجهين احدهما ان يقتضي الذات ان يكون وجوده راجحا الحاصلة في نفس الامر
كالعلة الخارجية وثانيهما ان الاولوية الذاتية بهذا المعنى لا يجتمع مع اولوية الطرف المقابل وثانيهما ان الذات بحيث لو لا الغير
بل انه كان الوجود اولى بها والمعنى بحيث اذا خليت ونفسها ولم يوجد هناك خارج وجدت تلك الاولوية كالاولوية
الا الموجودة وهذا هو المعنى الذي جوزه المورد وهو بهذا المعنى لا يمتنع اجتماعه مع الاولوية الخارجية احتمال الكلام على التقدير الاول
المعنى الثاني الذي ذكره للاولوية وهو كون الذات بحيث لو اعتبرت بذاتها كان الوجود اولى بها والمعنى بحيث اذا خليت
ونفسها ولم يوجد امر خارج وجدت تلك الاولوية ليس بمعنى الاولوية الذاتية بل هو عبارة عن اقتضاء الذات الاولوية
اقتضاء ناقصا عند عدم المانع ونحو الاولوية الراجح المانع وما اذا وجد اجتماع مثل الاقتضاء من الذات
للاولوية مع الاولوية الخارجية للطرف المقابل وليس الكلام فيه المراد ان طبيعة الماء البرودة يجتمع مع وجوب
بالحرارة الخارجية وانما الكلام في عدم جواز اجتماع معنى الاولوية الذاتية مع الاولوية الخارجية للطرف المقابل وله
في امتناع اجتماعها ان اريد بالاولوية الاتفاقية مع ترجيح احد الطرفين عن التساوي للاطراف الخارجية وفي
هذا وان اريد بها معنى لا ينافي التساوي ولا يوجب وقوع احد الطرفين بلا لزم ترجيح احد الطرفين ترجيح احد المتساويين
على الاخر من غير مرجح بالاتفاق بحاله لا يمتنع اصلا كما لا يخفى على الفطن والحاصل ان ان اريد بالاولوية الاتية الرجحان الذاتي فلا
في امتناع اجتماعها مع الاولوية الخارجية للطرف المقابل وان كان اقتضاء الذات لتلك الاولوية اقتضاء ناقصا فانه لا

لا اولوية والرجحان بالنظر الى الذات الا لكون الذات مقتضيا له من غير الاقتضاء بالضرورة سواء كان الاقتضاء تاما
او ناقصا فلتثبت الاولوية والرجحان بهذا المعنى الذي يحسب نفس الامر ابتداء الا انها مقتضى الذات بخلاف الاولوية الخارجية
فانها من الغير فيكون اجتماع احد الطرفين المتقابلين ممتنعا جدا بالضرورة وان اريد بها بحسب السببية والبقية من غير ان يرجح
احد الطرفين بسبب الذات مطلوب في انه لا يجوز ان يتحقق في الممكن بعض الاسباب الاوائل والبقية والاوائل
ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فان الفرض ان تلك البقية لا تخرج الطرفين عن التساوي الذي
ان كثيرا من الكمالات السببية التي يكتسب من الموجودات ومع ذلك لا يحصل لها او لو حصل لا لا يحصل الترجيح
والا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فانهم ان الممكن ما لم يجب وجوده لم يتحقق ولا اذا
تحقق العلة بتمامها فاما ان يتساوي وجود المعلول وعدمه فيكون حاله مع تمام العلة كحاله لا معه فلا يكون ما فرض علة
علة بل هو مرجحا علة واما ان يرجح احد الطرفين من غير ان يبلغ درجة الوجوب فيكون وقوع الطرف الاخر مع كونه
مرجوحا في وقت تحقق العلة بتمامها كعدم الوجود في وقت من اوقات وجود العلة وبقاء الرجحان والعدم
في وقت اخر من اوقات وجودها وبقائه فاختصاص احد الوقتين بالوجود ان لم يكن بمرجح لم يوجب في الوقت الاخر لزم
ترجيح احد المتساويين بلا سبب مرجح ان الاولوية الحاصلة من العلة تحقيقه في كلا الوقتين اذا الوقتان متساويان في
وان كان بمرجح لم يوجبه في الوقت الاخر لم يكن ما فرض علة تامة هف واعترض عليه المحقق الدواني بانه لا يلزم
من امكان الطرف الاخر امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت اخر بل الازم امكان عدمه او وجوده في وقت الفاقد

بالوجود

بالوجود والاستحالة فيما كان العدم في وقت الوجود واما المستقبل امكانه بشرط الوجود والممكن ما يجوز وجوده وعدمه في الجملة
الذي يكون الزمان تكلف ولا يجوز عدم وجوده ولا وجوده بعد عدمه اقول في هذا الايراد ما لا يخفى لم اي الوقوم الوهم
حيث انه لا يصح له ما اراد انه يرجح وبيان ذلك بتقرير مقدمة فنقول في الوجه الاول وهي انه قد يرجح
مرجح ويفرض حال ممكن التركيب لا باعتبار مرجح مع قطع النظر عن الخصوصيات الخارجية عن نفس المرجح
باعتبار مرجح لا بد ان يا حتمالات لا ريب في ان عدم امكان بشرط له بالاعتبار بعض الخصوصيات الخارجية عن نفس
المرجح المغايرة لما لا يوجد في امكان نسبة للمرجح باعتبار مرجح ولعل المراد بالحال الفرض والمفروض مثل هذا الحال
واذا كان هذا الحال ممكن التركيب لنفس مفهوم المرجح باعتبار مرجح لا بد ان لا يكون فرض بشرط ذلك الحال
لنفس المرجح من حيث هو مستندا بالحال في ان الممكن من حيث هو ممكن لا يستلزم المحال فاذا فرض انه
لزم من فرض ذلك وضع امر اخر في حال يجب ان لا يكون المحال ناشيا من فرض نسبة بل من وضع صفة وحالة
اخرى في ذلك المرجح الذي فرض في ذلك الحال وذلك ظاهر عند التأمل واذا عرفت هذا فالمعنى به احتمال
المرجح في هذا الدستة ان الممكن من حيث انه ممكن ولا ريب في ان وضع الوجود في وقت العدم في وقت
او حال ممكن التركيب للممكن باعتبار ممكن الاثر ان بعض الممكنات توجد في وقت وتنعدم في وقت
اخر وهو امكان نسبة للممكن باعتبار بعض الخصوصيات الخارجية عن نفس طبيعة الممكن باعتبار ممكن كالحصة
الزمانية غير معتبرة كالوقت فنتم الدستة ان ويندفع المنع والنقض جميعا كما لا يخفى على المتدبر فتدبر

وان قيل بل ينفع في دفع الايراد الذي اورده المحقق الدواني في اثبات ان الملكي لا يمكن ان يقتصر نفاية
وجوده في الزمان الثاني يجب بكون عدم الوجود ممتنعا لذاته كالتوهم ان الزمان من قبيل
عند الحكماء مع ان البلاد لو لم يدل الا على الامتناع الوقوعي كما حققه بعضهم او لا قلت كلا فان الامتناع
النفس الامري كاف في صحة الايراد على ما يكن تقصد دليله وهو ابطال الاولوية الخارجية ثم لا يبعد ان يكون
نافعا في دفع مثل هذا الايراد عن دليل عدم كفاية الاولوية الذاتية فتامل **فصل** في اثبات الواجب بالذات
توضيحه في اقول لو انحصر الموجود في الممكن وذهب سلسلة الموجودات الى حد النهاية يجوز في الواقع عدم تلك
السلسلة الواقعة بالفعل بجميع اجزائها ووقوع سلسلة اخرى مغايرة لها باعتبار مشابهة لها باعتبار اخر بدلا
وعوضا عن السلسلة الواقعة بالفعل بان يكون كل واحد من اجزاء هذه السلسلة المفروضة بدلا عما يناسبه من اجزاء
تلك الجملة المتحققة بالفعل فحينئذ وقوع هذه السلسلة الواقعة المتحققة بالفعل دون السلسلة المفروضة المغايرة
لها مع امكان ان يقع في نفس الامر الجملة المفروضة ولا تقع الجملة الموجودة رأسا لانه من ترجيح معين
مخصص لها بالوجود والوقوع خارج عنها اذ لا يترجح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح والمرجح الخارج
عن جميع الممكنات هو الواجب تعالى فان قيل امكان وجود ممكنات اخرى بالوجه الذي ذكرته بدلا عما هو الواقع
في الواقع ممنوع بل ما هو واقع في الواقع من الافلاك والكواكب والعناصر وغيرها بالوجه الذي وقعت
عليه كما لم يكن [illegible] هو الذي يمكن وجوده ولا يمكن وجود ما هو مغاير لها اصلا قلت الكلام في الامكان

الذاتي

الذاتي ومثله مغايرة سيما اذا كانت المخالفة والمغايرة بالمشخصات والعوارض والكمال والنقص لان كل الماهية
مغايرة لماهية [illegible] بالبطلان [illegible] وماهيته ان يكون له افراد اخر مغايرة للفرد الواقع في الهوية او المرتبة او غير ذلك
فانه لو كان ممتنعا امتنع ذلك الفرد الواقع لمشاركته معها في تمام الماهية والمشاركة في تمام الماهية والحقيقة للممتنع ممتنع بالضرورة
فان قلت يلزم على تقدير وجود الواجب وانتهاء سلسلة الممكنات اليه ترجيح بلا مرجح ايضا فانه اذا جاز وجود ممكنات اخرى
بدلا عن هذه الممكنات الموجودة فلم اختار الواجب هذه الممكنات الموجودة على غيرها قلت يجوز اختيار هذه الممكنات
المخصوصة دون غيرها لاشتمالها على حكمة ومصلحة خفية فلا يلزم ترجيح بلا مرجح لا يقال على تقدير عدم الواجب فالخالق
يجوز ان يكون مثل ذلك لانا نقول اذا جاز تبدل كل الموجودات رأسا ووجود موجودات اخرى بدلها
على تقدير عدم الواجب لم يكن [illegible] فمن الذي لاحظ تلك المصلحة [illegible] في نفس الامر عدم تلك المصلحة
بانتفاء تلك الموجودات باسرها [illegible] او انتهى تلك الممكنات المعينة الى الواجب
الذي يرجح الكل ويؤثره [illegible] بالوجه الذي تقتضيه الحكمة والمصلحة فلا يلزم ترجيح بلا مرجح اصلا فتدبر
فانه مع [illegible] ووجه اخر لاثبات الواجب [illegible] وذهب سلسلة وجود الممكنات الى
غير النهاية فلا شك في انتفاء تلك السلسلة باسرها في نفس الامر [illegible] لا يوجد اصلا [illegible]
في ذواتها وعدم وجودها [illegible] اصلا [illegible] ووجودها في نفس الامر مع جواز ان لا تقع
[illegible] بلا مرجح [illegible] بالنظر الى تلك السلسلة والحاصل ان تلك

السلسلة [illegible] واحد في [illegible] الوجود والعدم اليه فكما ان كل ممكن يحتاج في الوجود الى مرجح هو الامر المرجح
بالوجود كذلك السلسلة تحتاج الى مرجح خارج عنها [illegible] احاد تلك
السلسلة باسرها في نفس الامر لا يجب وجود احاد تلك السلسلة فيه [illegible]
[illegible] الشيء ما لم يجب لم يوجد فلا يمكن وجودها بدون الواجب بالذات تأمل كل جزء من اجزاء
العالم واقع على النحو الواجب في حصول الكمال الكلي التام في نظام الكل بحيث يحصل منها جملة منتظمة متسقة
متسقة [illegible] كل جزء من اجزاء بدن الانسان في موضعه [illegible] في نظام كل البدن [illegible] كل من
الشمس والقمر وسائر الكواكب بحركتها المختلفة والارض والماء والهواء [illegible] بحكمة [illegible] المركبات
وحدوث الحيوانات [illegible] الانواع المركبة من الانسان والحيوان والنبات والمعدن الى غير ذلك مما
يخفى على المستبصرين [illegible] كل منها على النحو الواقع [illegible]
الكلي في ذلك [illegible] على النحو الواجب التام في حصول الكمال الكلي المنتج للانواع
الكاملة [illegible] من هذه البناوات [illegible] بحيث علم
واحاط بالكل وعلم ان النظام الكلي [illegible]
على [illegible] النظام الكلي [illegible] في تفصيل هذه الاشياء [illegible] والا ان الذي
على الكل [illegible] هذا [illegible] الخطب الجسيم

والامر

والامر العظيم ان الشريف والحكمة [illegible] التي يحصل الاتفاق معدوم فتعين الثالث [illegible] عارف
[illegible] عن الاساس والاوهام [illegible]
[illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] الاستغناء عن دليل اثبات الواجب [illegible]
[illegible] الارشاد
[illegible] انه لا [illegible] واجب لانه [illegible] فاحتاج الارشاد
[illegible] بعض المحققين من [illegible] العلم [illegible] العقل [illegible]
على [illegible] جميع الانبياء بل جميع الحكماء والعقلاء [illegible] على وجود الصانع [illegible]
ان [illegible] ذلك العلم [illegible] العقل [illegible] على [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] العلم [illegible]
على ذلك [illegible] **فصل** في انه [illegible]
بل [illegible] للموجود [illegible] من حيث [illegible]
والموجودية [illegible] ذاته [illegible] من حيث [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] نفسها موجودة [illegible]

قال في شرح المجمل يعني الشيء ونفسه ممتنع واما كونه سبب امر وجوده لغيره ومصيره شيئا اخر او مغاير النفس ذاته فيحتاج الى
علة وجاعل كما عرفه ببيان احتياج الممكن الى المؤثر واحتياج الواجب في الوجود الى جاعل وجاعل مستلزم لامكانه
فلا وان كان جاعل لا يمكن ان يكون نفسه والاول فتقدمه على نفسه في الوجود والوجوب فيكون بجوده وهو
مستلزم لامكانه فيجب ان يكون ذاته بذاته مصداقا للوجود والموجودية ومبدء لانتزاعها اعني الوجود والموجود
البحت الذي لا يمكن تعدد مراتب وجوده بالنظر الى ذاته اصلا فلا يمكن ان له ماهية كلية فضلا عن ان تقتضي
حيثية انتزاع الوجود وعين صدقه بخلاف الممكن فانه بحسب الظاهر من النظر مركب الهوية من حيث انتزاع
الوجود والشيء الاخر هو الماهية فانه في نفسها بالقوة وانما يصير بالفعل بحيثية مكتسبة من الفاعل فالواجب موجود
بحسب الماهية او هو شيء موجود ولهذا قال الشيخ في الالهيات من كتاب الشفا والذي يجب وجوده لغيره
دائما فهو ايضا غير بسيط الحقيقة لان الذي له باعتبار ذاته غير الذي له باعتبار غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا
في الوجود فلذلك لا شيء غير واجب الوجود معرى عن ملابسة ما بالقوة وبالامكان باعتبار نفسه وهو الفرد المحقق
وجوده زوج تركيبي بظاهر مقتضى النظر الجلي والتحقيق الذي يقتضي النظر الدقيق ما سيجيء مما اراده وما استدل
صاحب الاشراق على ذلك بانه بحسب اجمالا ان الواجب لو جاز ان يقتضي العقل الماهية وجب
وجب ان يكون له ماهية كلية والماهية العقلية جاز ان يكون له جزئيات غير متناهية لاشتراك
الماهية واذا لم يجب وجود شيء منها لنفس الماهية اعني الواجب لذاته واجبا لذاته فهو يعني الاعظم

اقول ان هذا الدليل عليل بحيث جانبه ولو سلمنا ان المؤثرة الى ما ادعاه الا عند بطلان التسلسل وعدم الاكتفاء بان يفضل
العقل امرا موجودا لا وجود ومعونى لم يقبل ان ذلك المفروض جزئيا مشخصا لاعتباره بتحصيل الاوصاف الماهية الكلية
لا يمتنع اذ المقصود ان الوجود غير زائد بل هو نفس حقيقة الواجب وثانيا ان دعوى عدم امتناع الجزئيات
الغير المتناهية ممنوعة ولم لا يجوز ان يكون للماهية كلية او افراد متعددة متناهية لا يمكن ان يتعدى عنها في الواقع
وان جاز في المفهوم الزيادة عليه وثالثا انه لو سلم عدم التناهي فيها يلزم لا يقف وبطلان الامر في ممتنع وثانيا
انه لو سلم انه غير متناه وبالغ الامر فغاية ما يلزم ان يكون الاوصاف غير متناهية فلقائل ان يمنع بطلان هذا
فلعله ان يدل على بطلان التسلسل لم يثبت الا في ما امتنع امور غير متناهية موجودة معا ولزوم ترتيب الاوصاف
هو بين او بين والقول بان برهان جميع تطبيق في دفع الايرادات عدم باهر حقيقة كما به ولا يدفع حقيقة
المال الاخير المقال بوجه هو مقصوده القائل فنقول مراده انه لو جاز ان يفضل العقل الواجب الى شيء ووجود
وكان شيئا موجودا يكون له ماهية كلية اذ التشخص في الحقيقة هو ما حقق في موضعه من نحو الوجود وهو لا يتحقق بالفعل
فاذا فضل العقل الى شيء مغاير لوجوده كان ذلك الشيء في نفسه مع قطع النظر عن الوجود المغاير له كليا بالقوة والى
كان له ماهية كلية يجوز بالنظر الى نفسها ان يكون له افراد اخر غير هذا الفرد فانه لا يمتنع بالنظر الى الماهية ان يكون له
فرد اخر لا يمتنع ذلك الفرد المفروض انه واجب لمشاركته مع الممتنع في تمام الماهية والحقيقة والمشارك في
تمام الماهية والحقيقة للممتنع بالذات ممتنع واذا ثبت ان يكون له افراد اخر ولا جائز ان يكون كل افراد

واجبة ايضا لنفس تلك الماهية والا لزم ان يكون كل فرد من تلك الافراد مشتملة على الفرد الاخر بل على الافراد
الغير المتناهية لاشتراك الماهية المقتضية لجميع تلك الافراد بين جميع الافراد وذلك يستلزم لامتناع الكثرة
اذ على هذا التقدير ينتفي الوحدة مطلقا واذا انتفى الوحدة تنتفي الكثرة بالضرورة ويكون لا محالة تلك الافراد الباقية
ممكنة بالنظر الى تلك الماهية فالفرد الذي فرض انه واجب يكون ممكنا ايضا لكمالها ومشاركته مع الممكنات
في تمام الماهية والحقيقة والمشاركة للممكن في تمام الماهية والحقيقة ممكن كما سيجيء هذا واذا عرفت ذلك عرفت
جميع الايرادات الذي اورد على هذا العظيم فندفع بما ذكرنا لا يرد النقض بالوجه الذي كما اورده على نفسه واجاب
بانه يحمل الثاني فانه على تقدير كون الوجود عين الواجب يكون الوجود متشخصا بذاته فلا يجب في هذا التزويد
اصلا كما لا يخفى على الفطن المتأمل فتأمل **فصل** في انه تعالى لا شريك له في الوجود حقيقة بل هو المتفرد بالوجود الحقيقي
ووجوده موجود بالانتساب اليه والارتباط به كما هو مذهب المحققين من الحكماء ومشرب المتألهين من الصوفية بوجه دقيق لطيف
بيان يتفرع على مقدمة مناط الوجوب الذاتي في كون حقيقة الموجود عين الوجود ومناط الامكان الذاتي مغايرتها
وبهذا البحث لم يحصل الزام ان الوجود عين ذات الواجب ولا مع كون الوجود والموجود عين حقيقة الواجب
على هذا الايراد فان معنى ان واجب ذاته بذاته منشأ ومبدأ لانتزاع الموجودية عنه ونفس حقيقته من حيث هي مصداق
لصدق الوجود عليه لا ان مفهوم الوجود او الموجود المعلوم بالبديهة كنه حقيقته ونحو ذلك فان ذلك محال
غير متصور لا يجوز ان يعقل ان الوجود بالمعنى المعلوم فلانه اعتباري انتزاعي فلا يمكن ان يكون حقيقة

الواجب تعالى الله عن ذلك وذلك ظاهر واما مفهوم الموجود فانه مفهوم كلي والواجب لا يكون له ماهية كلية
كان وجوده ازيد حقيقة في ظنه والوجود الخاص الذي ذهب بعضهم انه عين الواجب فليس معناه الا ان
ذاته بذاته من حيث هي مبدء لانتزاع الوجود ومصداق لصدق الموجود كما صرح به المحقق الدواني
في حاشيته على التجريد اولا بتلخيص ما يقتضيه وحاصله من غير تجاهل ان حقيقة الواجب تعالى هو الوجود البحت
القائم بذاته فان بذاته اعني بذلك ان مصداق الحمل في جميع صفاته هو ذاته البسيطة التي لا تكثر فيها
بوجه من الوجوه ومع كون غيره موجودا انه هو ومعا لحصه من الوجود لسبب غيره يعني ان الفاعل يجعله بحيث
لو لاحظه العقل انتزع منه الوجود فهو بسبب الفاعل بهذه الحيثية لا بذاته بخلاف الاول تعالى فانه يكون بذاته
كذلك واذا تمهد هذا فنقول هذا المعنى العام المشترك فيه من الموجودات الثابتة هو ليس شيئا منها
نعم مصداق حمله على الواجب ذاته بذاته كما مر ومصداق حمله على غيره ذاته من حيث هو مجعول الغير
في الجميع زائد بحسب الذهن الا ان الامر الذي هو مبدء انتزاع المحمول في الممكنات ذاته من حيث
من الفاعل وفي الواجب ذاته بذاته فانه كما سبق عنهم وجود قائم بذاته فهو في ذاته بحيث او لاحظه
العقل انتزع منه وجود المطلق بخلاف غيره انتهى وحاصل ما ذكرناه هو نقله بعينه كما هو صريح كلام المحقق الدواني
ان مناط وجوب الواجب بالذات هو كون نفس حقيقة الواجب من حيث هي منشأ ومبدأ لانتزاع الموجودية
ومصداقا لها ومناط الامكان الذاتي هو ان لا يكون نفس حقيقة الممكن من حيث هي منشأ ومبدأ لانتزاعها

الوجودية ولا مصداقاً لها بذاتها فان قلت لا بد مما ذكرت ان يكون مناط الوجوب كون نفس حقيقة الواجب
من حيث هي منشأ لانتزاع الموجودية ومصداقاً لصدقها فقط بل يجوز ان يكون مناطه ذلك مع امر آخر هو
احتياجه في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فيرجع مناط الامكان احتياج الممكن في ان يكون مصداقاً للوجودية
الى فاعل وجاعل يجعله بحيث يكون مصداقاً لها كما هو والانية عند بعضهم ويحتمل ان يكون مصداقاً لها بدون ضميمة
كالمهية فلا يلزم ان يكون كل ما هو مصداق للموجودية بذاته واجباً بالذات قلت نحن اذا فتشنا عن امر
يكون منشأ لوجوب احتياج الواجب في الموجودية الى علة وجاعل واستغنائه عنها واحتياج الممكن فيها اليها
لا نجد الا كون الواجب في نفسه وحد ذاته ومن حيث هو مبدأ ومنشأ لانتزاع الوجود ومصداقاً لصدق
الموجود وعدم كون الممكن كذلك في نفسه وحد ذاته فانا نعلم بالفطرة ان الشيء اذا كان من حيث
ذاته بحيث يصح انتزاع الموجودية عنه لا يستغني عن فاعل وجاعل يجعله موجوداً ولا يحتاج اليه في اصل حمله
ما هو جوابه فيكون الشيء من حيث هو بحيث اذا لاحظه العقل انتزع منه الوجود المطلق مستلزم لاستغنائه
في كونه موجوداً عن الفاعل والجاعل وعدم احتياجه فيه اليه وكونه بخلاف ذلك مستلزم لاحتياجه فيه اليه
وكل امر يكون من حيث هو مبدأ لانتزاع الموجودية يكون واجباً بالفطرة وكل ممكن لا بد ان يكون
حيثما هو مبدأ لانتزاعها حقيقة ما ذكرناه من ان مناط الوجوب كون نفس حقيقة الواجب
من حيث هي مبدأ لانتزاع الوجود ومصداقاً لصدق الموجود ومناط الامكان عدم كون نفس حقيقة الممكن من حيث
هي كذلك

من حيث هي كذلك واذا عرفت ذلك فنقول كل ممكن سواء كان موجوداً او ماهية لا بد ان يكون من حيث انه يحتاج الى
انتزاع الموجودية عنه والا لكان واجباً لما مر في الوجه ومن البين انه لا يكون امر في نفسه ومن حيث انه مبدأ لانتزاع الوجود
والموجودية لم يصر موجوداً ومبدأ لانتزاعها الا بعد ما كان في نفسه لا موجوداً او كل ما هو في حد ذاته ليس الا هو فوجوده امر آخر
يوجد مغايراً لذاته لا يكون نفسه كذلك لا يكون موجوداً كان في نفسه فكل ممكن لوجوده لا بد ان يتغير عما كان في نفسه وحد ذاته
ولا ريب ان التغير عما كان في نفسه اما بعدم ضميمة اليه واما بارتباطه بامر آخر لا سبيل الى الاول لان الضميمة اما واجب
او ممكن لا يجوز ان يكون واجباً بذاته لان انضمام الواجب الى الممكن اما بكون حالاً فيه او محلاً له وكل منهما ممتنع
عليه تعالى واما ان يكون ممكناً فلا بد ان يكون موجوداً او يكون له مبدأ انتزاع موجودية فلا يكفي انضمام امر معدوم
[illegible] اليه وكل ممكن موجود يحتاج في ان يوجد وان كان نفس الوجود الى ضميمة لما مر فيتسلسل الامر الى ما لا يتناهى ام انحل الحكم
لا يحتاج في نفس الامر الى المتناهية ونقول ايضاً ان ذلك المجموع الا سوى منه مصداق للموجودية بذاته وليس من حيث هي مبدأ للانتزاع
الوجود فهو مصداق للانتزاع ومصداق لها لا بد ان يتغير عما كان عليه في نفسه فيحتاج الى ضميمة اخرى ولا يجوز ان يكون
تغيره بارتباطه بامر آخر ولا يمكن ان يكون ذلك الامر ممكناً بذاته لدوام التسلسل حينئذ فتعين ان يكون ذلك الامر
واجباً بالذات فعرفت ان الامر الذي يصير الشيء بالارتباط به موجوداً ليس الا الواجب عبارة اخرى
كل ممكن لو كان موجوداً لا بد ان يصير في حد ذاته بذاته موجوداً بالاخير مصداق موجودية ومنشأ انتزاع وجوده
بغير ذاته فاذا وجد فهو صار موجوداً بعدما لم يكن في نفسه كذلك وليس ذلك الصيرورة الا تغيراً عما كان في نفسه

بالضرورة وكما انه لا بد في كل تغير من سبب وعلة ولهذا يحتاج كل ممكن الى العلة لذلك لا بد فيه من التغير
من ضم ضميمة اليه او ارتباطه بامر آخر بالبداهة والمنازع مكابر مقتضى عقله فكل ممكن يحتاج في الوجود الى التغير
[illegible] بالتغير لا بد ان لا يكون منشأ اصلاً والا لاحتاج الى امر آخر ينضم عما كان عليه في نفسه لزوم التسلسل واذا
لم يكن منشأ امر لا واجب ضرورة ان كل ممكن موجود منتهى عما كان عليه في نفسه واذا كان واجباً لا يمكن ان ينضم
الممكن بالضمامة اليه اذ الواجب لا يمكن ان ينضم الى شيء بل لا بد ان يتغير الممكن بارتباطه اليه وهو المطلوب فثبت
ان موجودية الممكنات انما هي بارتباطها بالواجب بالذات الذي هو نفس الوجود الحقيقي الذي بذاته منشأ ومبدأ
لانتزاع الموجودية [illegible] الموجود حقيقة [illegible] في الحقيقة بل انما هو موجود باعتبار الانتساب
والانتساب اليه ولا يجب ان يعلم ان ذلك الارتباط ليس [illegible] للممكنات ولا مجال له [illegible]
بيان [illegible] بل هي نسبة خاصة [illegible] عن الحالية والمحلية نسبة [illegible]
الى [illegible]
[illegible]
[illegible]
بل الحق ان حقيقة تلك النسبة والارتباط وكيفيتها مجهولة لا يعرف [illegible]
في نوب تلك النسبة [illegible] الى المعلول والفاعل الى المعلول

ولهذا قالوا ان حقيقة ذات الحق سبحانه بالمهيات الممكنة ليست الا نسبة [illegible]
ان الممكن لا يصير موجوداً الا بتغيره عما كان عليه في نفسه [illegible]
وكيف لا والتغير عما كان عليه في نفسه [illegible] اما بانضمام امر آخر اليه او بارتباطه بامر [illegible]
هو [illegible] او يرتبط بامر فان انضمام الشيء الى المعدوم او ارتباطه [illegible] وذلك مستلزم
للوجود المعلول [illegible] ان نفس ذات الممكن [illegible] ومن حيث هي [illegible]
للموجودية [illegible] لانتزاع [illegible] افادة [illegible] نفس ذاته [illegible] لذلك الانتزاع
او [illegible] تلك الحيثية فان لم [illegible] تلك الحيثية [illegible] مصداقاً للموجودية
ولا يكون مبدأ الانتزاع [illegible] والمنازع مكابر وكيف يجوز [illegible] ان امراً واحداً بعينه لا يكون [illegible] معداً
للموجودية ومبدأ الانتزاع [illegible] من الوجه فان هذا بديهي البطلان وان [illegible] الحيثية
للصدق والانتزاع [illegible] كلام [illegible] عنه [illegible] كان عليه في نفسه [illegible]
الحيثية المصححة للانتزاع نفس ذات الممكن المعلول لانه [illegible] لكان نفس ذاته اذا اخذت
من حيث هي مصداقاً للموجودية فكان واجباً [illegible] من ان انضمام الشيء الى الممكن المعلول او ارتباطه بشيء
يقتضي ان يكون له مرتبة في نفسه [illegible] فان المسلم ان ثبوت الشيء للشيء وارتباطه بالشيء [illegible]
لثبوت المثبت له [illegible] وانما التوقف [illegible] ان الجواب عن هذا البرهان [illegible]

اقرب الى مدارك الاقوام من الاعلام و من ان الممكن المعلول حيث الوجود انما ان يكون من الفاعل حيثية مصححة لانتزاع
الوجود منه او يكون فان لم يكن فقد بقي عدم وكان علته في نفسه من حيث صلاحيته لانتزاع الوجود عنه فالتعبير عن وجوده
بوجوده او نحوه وان الكيت من الفاعل تلك الحيثية فنقول هذه الحيثية ليست نفس ذاته من حيث هي والا
لكان واجبا لامر غير غيره وهذا صرح العلامة الدواني بان المبدأ لانتزاع الوجود في الممكنات ذاته من حيثية مكتسبة
من الفاعل وفي الواجب ذاته بذاته فلابد ان يكون غير نفس ذاته ولا يمكن ان يكون امرا انتزاعيا والا لاحتاج الى
حيثية اخرى مصححة لانتزاعه ايضا فهو دائما ان نفس ذاته من حيث هي لا يكون مبدأ لانتزاعه لامر غير غيره بل لانه
خلاف المفروض فيكون ذاته باعتبار آخر وحيثية اخرى وننقل الكلام اليها حتى يتسلسل وهو مستلزم لان
لا نقول ان الحيثية المكتسبة المفروضة نفس امرين وهو ممتنع ممنوع بل يجب ان يكون امرا موجودا ولا يمكن ان يكون
ذلك الامر الموجود ممكنا ايضا والا لعاد الكلام اليه فيلزم التسلسل ايضا فلابد ان يكون واجبا بالذات ولا
يمكن ان يتصور الواجب الممكن المعلول لاحق في موضعه بل يجب ان يرتبط هو بالواجب فيكون ارتباطه به حيثية
مصححة لانتزاع الوجود منه وهو المطلوب فهذا **اجمال فيه توضيح** لوجه موجودية الممكن اما بالعام كما هو المذهب
و هو الحق كما هو المنقول عن المشائين واما بافادة الفاعل نفس حقيقته وماهيته كما هو المشهور عن الاشراقيين
واما بجعله مرتبطا منتسبا الى الغير كما هو مذهب المحققين من الحكماء المتألهين والاول باطل لان ظاهر
ضعيف الذات لا يليق ههنا احتمال او نذهب اليه بعض المتأخرين وهو ان موجودية الممكن بافادة الفاعل
نفس

نفس ماهية المعلول التي تخالف المقولات الى ماهية وجوده وهي مصححة لاعتبار الوجود والماهية كليهما لان
ما يدل على البطلان الاحتمال الثالث يدل بعينه على بطلان هذا الاحتمال ايضا فان ماهية المعلول
ان لم تكن في نفسه فلا يكون في نفسه مبدأ لانتزاع الموجودية فلا يصح التعبير عن وجوده الا بالتعبير عما كان عليه في نفسه
فلا يكون في نفسه مبدأ لانتزاع الموجودية فلا يصح التعبير عن وجوده الا بالتعبير عما كان عليه فتدبر **اذا احد ظلمات**
ورفع شبهات مما ينفع جدا في هذا المقام ان بعض الاعاظم من الاعلام اورد على ما حررنا
من ان الواجب موجد بذاته والممكنات موجودة بالارتباط والانتساب اليه وجوها من الايراد منها
ان كون الممكنات موجودة بالانتساب اليه تعالى مستلزم انيته المعلولة الاول ولا يجوز ذلك لان
الواجب موجب المعلول الاول وموجده فلو كان انيته التي يتعلقه يكون موجدا لزم تغاير آثار الواجب الواحد
من جميع الوجوه فان الايجاد والايجاب عبارة عن كون الشيء به موجودا فيلزم التعين والتكثر فكان
الموجب الموجد من بعينه ما صدر به موجودا لزم ان يكون امر واحد بعينه موجبا وغير موجب لشيء بعينه فيجتمع النقيضان
ان الفاعل لا يكون قابلا لاثره فيتبين ان الموجب الموجد للشيء غير انيته التي بها يتعلق بالغير موجودا
فان انية الشيء لا توجبه ولا توجده **ومنها** ان الفطرة الصحيحة حاكمة بان وجود الشيء لا يكون مفارقا له فان
وجود الشيء وصف وصفة له ولا يكون صفة الشيء مفارقة عنه في حال **ومنها** ان الاتصاف آن
التعلق بين امرين يتأخر عنهما وان موجد الشيء وفاعله هو المثبت المتعلق وذلك الشيء به وكما يقولون ثبوت الشيء

شيء لآخر فرع ثبوت المثبت له يكون التعلق شيء بآخر فرع ثبوت ذلك الآخر والزم ان الماهية تتعلق
بالوجود وليس نوع الثبوت المتعلق بكر اللازم فبعد الاغماض عن هذا نقول ان الماهية المعدومة من حيث الحدوث
كيف يتخصص بان يتعلق بالوجود فان قيل ان وجود الفاعل بعينه المخصص المعدوم متعلق بنفسه قلنا ان هذا
التعين والتخصص تعلق ما فيكون متعلقا قبل كونه متعلقا هذا خلف والقول الحق في الكلام في هذا المقام الحيث
تنزل اليه الشكوك والاوهام يستدعي تمهيد مقدمة هي ان الفاعلية والتأثير والايجاد في الحقيقة ليس بمعنى
مستقلا متميزا عن المؤثر وليس المؤثر منسوبا الحيثية بل المؤثر هو الشيء والاثر انما هو اثر الشيء لا بمعنى
من الآثار مستقلة بذواتها متمايزة عن مؤثراتها فليست آثار الحقيقة بالحمل الظاهر وقال بعض الافاضل
في شرح المذكور الايجاد مطلقا ليس الا افادة الفاعل لمعان من نحو ثبوته بعد ما لم يكن اذ لا نعقل عند الحكماء
الذي لا يليه توهم من ايجاد والجاعل افادة الجاعل امرا مباينا لذاته من قبيل تولد الولد عن الوالد انتهى ولا يخفى
على العقل البصير ان ما ذكرناه في بيان معنى الوجود في المحجوب برهان لطيف على هذه المقدمة فنقول
الايجاد هو افادة الفاعل الموجد نفس ذات المعلول الممكن متعلقا مرتبطا بنفسه لان التصور المتصور في
كيفية الايجاد منحصر في ثلث فانه اما بافادة الفاعل نفس ذات المعلول المباين واما بافادته امرا بعضه اليه ومحكوه
واضافته عليه فيجعلها مباينا لذاته واما بافادته المعلول جعله متعلقا مرتبطا بنفسه والسبيل الى الاول لما عرفت
ان الممكن الذي ليس في نفسه مبدأ لانتزاع الموجودية لا يصير موجودا او مبدأ لانتزاعه معدا لعدمه بمجرد افادة
الفاعل

الفاعل نفس ذاته المباينة له ولا الى الثاني ايضا لان الوجود كما مر ليس بمحتاج في الوجود الى وجود آخر غير ما
فيتسلسل الامر الى غير النهاية فبقي ان يكون بافادة الفاعل نفس ذات المعلول متعلقا مرتبطا بنفسه
لا بجعله مرتبطا بنفسه وبافادته مباينا لذاته كما عرفت واذا تمهدت هذه المقدمة نقول انه يلزم من عدم استقلال
المعلول الاول في الوجود وكون موجوديته بارتباطه به تعالى تغاير آثار الواجب الواحد من جميع الوجوه اذ اثره
في الحقيقة كما يلزم من المقدمة انما هو جعل المعلول الاول مرتبطا متعلقا بنفسه وذلك اثر واحد وكونه موجودا
بارتباطه لازم من لوازم ذلك الجعل بل باعتبار من اعتباراته وليس امرا مغايرا للذات المجعولة مرتبطا
بنفسه فلا يلزم التعين اصلا والحاصل ان للواجب ارتباطا خاصا ونسبة مخصوصة الى المعلول الاول وتلك
النسبة بعينها نسبة العلية والايجاد وباعتبار آخر نسبة الانية والوجود فلا يلزم تغاير آثار الواجب قطعا
ولا يلزم ايضا امر واحد بعينه موجبا وغير موجب لشيء بعينه اذ الانية بهذا المعنى بهذا النحو من حيثيات الشيء
وما ذكره من ان انية الشيء لا توجبه ولا توجده غير مسلم في الانية بهذا المعنى بل الموجب للشيء الموجد له انما هو
تلك الانية فلا يمكن ان يتبين بما ذكر من ان الفاعل لا يكون قابلا لاثره ان الموجب الموجد
للشيء غير انيته التي بها يتعلق بالغير موجودا بل نقول ليس للواجب الا ما سواه من معلولاته الا نسبة
العلية والمبدئية كما قال العلامة الشيرازي في شرح الاشراق من انه لا يجوز ان يكون للواجب اضافات
مختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه بل له اضافة واحدة هي المبدئية تصحح جميع الاضافات وتلك النسبة

بعينها نسبة الانية الى الوجود باعتبار ونسبة المعية باعتبار اخر ولهذا قيل ان معية ذات الحق سبحانه بالماهيات

الممكنة ليس الا قيوميته لها لا لماهيات وليس للواجب لها بالنسبة الى الممكنات معية غير المعية المذكورة

ولا شك ان تلك المعية ليست من قبيل معية الجوهر بالجوهر او الوصف بالوصف او الجوهر بالوصف بل ليست من

قبيل معية موجود بموجود بل انما هي من قبيل معية الوجود بالماهية من حيث هي فظهر ان للواجب نسبة خاصة

وارتباطا مخصوصا بما سواه من معلولاته وتلك النسبة باعتبار نسبة المعية القرب وليس بين تلك النسب

الثلث تغاير بالذات بل بالاعتبار فما ذكره العلامة البيت لوري في تعبيره من انه لا ارتباط بين

ذات العالم الا ونور الانوار محيط بها قاهر عليها اقرب من كل شيء اليه لا يجوز العلم فهو ولا يمنعه الصنع

والايجاد بل يقرب باخر لا يكشف المقال عنه غير الخيال بحال تامل فان نسبة الواجب الى ما سواه بحيث ركنا

ليس الا نسبة الصنع والايجاد وتلك النسبة بعينه نسبة القرب والمعية باعتبار اخر وهي بعينه نسبة

الوجود الانية فتدبر تعرف ومن هذا التحقيق الذي حقق بالتصديق يظهر جواب الاشكال الثالث ايضا فان

وجود الشيء بهذا المعنى على هذا التقدير لا يكون مغايرا ومباينا له بالكلية كما عرفت ثم ما ذكره من ان وجود

الشيء وصف وصفة له انما يسلم في الوجود الاعتباري لا في الوجود بهذا المعنى واما الجواب عن الاشكال

الثالث فيتضح بان اقول وهو ان الحق ان التعلق بين امرين لا يجب ان يكون متاخرا عنهما او ليس

تعلق شيء بشيء وارتباطه به فرعا لثبوت كل من الطرفين لا المتعلق بفتح اللام ولا المتعلق بكسر اللام

ولا محذور

ولا محذور في الاستلزام المسلم فان وجود الممكن المعلول انما هو ارتباطه وتعلقه بواجب الوجود فلو وجد

وثبت للغير وجود في نفسه بعينه وجود لغيره فلا يصح ان يقال انه ارتبطت وتعلقت بواجب الوجود

ثم وجدت بل الغير موجود حال كونه مرتبطا بواجب الوجود فيكون وجوده منه فهو بعينه

الارتباط والتعلق به ثم ان نفس المعلول وتحصله ايضا بعينه الارتباط والتعلق به تولا اذ لعلق

المعلول وتميزه بعينه وجوده اعني تعلقه به فلا يلزم ان يكون متعلقا قبل كونه متعلقا فتدبر

نقل مقال لتبيين حال ان بعض الافاضل لوجدانه الوجود قد اهتدى لبيانه بالدليل وحاصل

حقيقة الحال في هذا المقال وقد فتح بابا ركوب باب القيل والقال فانه قال في شرحه للتجريد وتحقيق الكلام

في هذا المقام انا اذا خصصنا المقدمة القائلة بان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له بما ذكرناه

صح ما قلنا من قيام الوجود بالماهية من حيث هي الا انه لم يخصص كما اشتهر بين الناس وذهب

اليه ايضا المحقق الشريف في هذا المقام وقال التخصيص في القواعد العقلية مما لا يجوز فلا يصح ما قلنا

ايضا ولزم ثبوت ما ذهب اليه القائلون بوحدة الوجود من ان الوجود الذي هو مبدأ الاثار

موجود بذاته وهو الحق سبحانه وتعالى والماهية المعدومة في نفسها مستندة اليه نوع استناد

بجعل الحقيقة به فصير تلك الماهيات موجودة مرتبة عليها الاثار وذلك لانه يجوز قيام الوجود

بالمعنى المذكور بالماهية من حيث هي بناء على المقدمة المذكورة ولا بالماهية الموجودة يعني ما ذكره

وامتنع قيام الوجود بمعنى الكون والحصول بالماهية الموجودة ومن البين ان بين الماهية والوجود استنادا

فاذا امتنع ذلك من جانب الوجود تعين ان يكون من جانب الماهية ولا يمكن ذلك الا بان يكون

الوجود بالماهية وما يكون كذلك ليس الا واجبا بالذات وهو الحق سبحانه وان تكون الماهيات

مستندة اليه نوع استناد به تصير الماهيات موجودة اي منسوبة الى الوجود الحق كالمشمس المأخوذ من

الشمس والمعلول المأخوذ من العلة ولا يثبت موجوديتها بهذا المعنى صح قيام الاشياء بها ومن حقيقة

الوجود بمعنى الكون والحصول لا يتاتى على تقدير عدم التخصيص يثبت ما ادعاه هؤلاء ان لو كان موجودية

الشيء في الخارج عبارة عن اتصافه بالوجود اما اذا كان عبارة عن كونه بحيث اذا لاحظه العقل كان منتزعا

بالوجود الخارجي فلا لانا نقول القول باتصاف الماهية بالوجود الخارجي في الذهن قد ابطلناه مع انا اذا

نقلنا الكلام الى ثبوت تلك الحيثية التي عليه ما قلناه في الاتصاف بالوجود ولا يذهب عليك

ان التقرير المثبت لمذهب هؤلاء يثبت الواجب ويثبت المعية الذاتية المدلول عليها بظاهر قوله تعالى

وهو معكم اينما كنتم ويثبت ان لا ثاني في الوجود الا هو اصل يفسد الحاكم من وجوه اما اولا فلان المقدمة

التي هي مناط الدليل برمته وهي ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له لا يعرفه والدليل

لا يتم الا على تقدير الفرعية كما اعترف به واما ثانيا فلان ما ذكره من التخصيص هو ان هذه المقدمة

مسلمة فيما اذا كانت الثابت من الامور المنضمة بالفعل سواء حقق او لا فغير مسلم فان ثبوت كل شيء

مستلزم

مستلزم لثبوت المثبت له صح القاعدة فان تخصيص هذا التخصيص انما هو الفرق بين ثبوت امور الموجودة

بالفعل للشيء وبين صحة انتزاع الامور الانتزاعية لان احدهما يستدعي تقدم ثبوت المثبت له والاخر

لا يستدعي تقدم ثبوت مبدأ الانتزاع والفرق بينهما ليس تخصيصا في القاعدة العقلية فانه لا يقبل

الفطرة السليمة والبديهة وما قاله الشريف في هذا المقام من ان ذلك التخصيص بالقواعد العقلية فلانه رد لكلام

من خصص نفس الوجود من بين الامور المنضمة بالفعل والامور الانتزاعية معا فكان ثبوت كل شيء فرع

لثبوت المثبت له سوى نفس الوجود فانه ليس ثبوته ولا انتزاعه فرع لثبوت ما انتزع منه وهذا كما قال المحقق

تخصيص في القواعد العقلية بلا مخصص بخلاف ما ذكرنا فيما ان كون ذلك التخصيص ايضا تخصيصا ممنوعا

في القواعد العقلية محل تامل فان بعض الاعاظم قال الفرعية انما تسلم في صورة يكون المثبت له ثبوت غير

ثبوت الثابت واما اذا كان الثابت والمثبت له متحدين بثبوت وجود واحد فلا نسلم الفرعية واما ثانيا

فلان ما ذكره من ان البين ان بين الماهية والوجود استنادا غير بين فان المسلم ان بين الماهية والوجود

بمعنى الكون استنادا واما ان بينه وبين الوجود بمعنى مبدأ الاثار استنادا فلابد له من بيان ودعوى البداهة

غير مسموع بل الصادر عن الفاعل انما هو نفس الذات والماهية كما هو مذهب صاحب الاشراق والعقل

ينتزع منه الوجود بمعنى الكون واما رابعا فلان قوله وما يكون كذلك ليس الا واجبا وهو الحق سبحانه وتعالى ممنوع

لاحتياجه الى البيان فانه لا يلزم من عدم احتياج شيء في ان يكون مبدأ الاثار الى ضميمة ان يكون واجبا

واجبا بالذات بل الواجب بالذات ما لا يحتاج في ان يكون مبدءا للآثار الى ضم ضميمة ان استحق الاجل
وقد ذكر هذا المحقق هذا الكلام بعينه في مثل هذا المقام فانه بعد ما ذكر من ان الوجود يجوز ان يكون مرجحا بنفسه
حال فيلزم ان يكون الوجود واجبا بالذات اذ لا معنى للواجب الا ما يترتب عليه الآثار من غير ضميمة
واجيب عنه بان كون الوجود كذلك انما يتوقف على ما تقرر من العامل وفي احكام الماهية والواجب لا يتوقف
في ترتب الآثار على امر ما وما اورد على هذا الجواب ايرادا اصلا وهو يدل على كونه مرضيا عنده فكيف يحمل
الكلام على خلافه وتفصيل هذا المرام وايضاحه انه لا يلزم من مجرد امتناع قيام الوجود بالماهية كون الماهية
مرجحة بنوع ارتباط بالوجود غير الحلول الكيفية لجواز ان يكون الوجود محلا للمهيات كما ذهب اليه وهم جمع
من الصوفية فلا يتم ما ذكره هذا المحقق الا بابطال هذا الاحتمال وليس في كلامه الاشارة اليه اصلا ثم
اقول يمكن ان يتبين ما ذكره من ان من البين ان بين الماهية والوجود استنادا بما ذكرنا وتحقيقه ان
كل ممكن لا يمكن ان يوجد الا بالارتباط بالوجود الحقيقي الذي هو مبدأ الآثار بذاته وفي ذاته اذ كل ممكن
كما ليس في ذاته مبدأ الآثار فلا يصير مبدأ الآثار الا بتغيير ما كان عليه في نفسه بالارتباط بما هو
مبدأ الآثار بذاته ويتبين ما ذكره بقوله وما يكون الذي ليس الا واجبا بالذات بما حققناه ايضا من
ان الممكن لا يمكن ان يوجد ويصير مبدأ للآثار الا بضم ضميمة اليه او ارتباطه بشيء هو مبدأ الآثار بذاته من
غير ضميمة او ارتباط فيكون واجبا بالذات بالضرورة وانت تعلم انه ليس في كلام هذا المحقق اشارة الى ما بين

المقدمتين اللتين بهما العمدة الوثقى في هذا المطلب العظيم اصلا ولا يخفى عليك انه اذا ثبت المقدمتان
المذكورتان يتم المدعى ولا حاجة في بيانه الى مقدمة من الدليل عليه وهي ان ثبوت شيء لشيء
فرع لثبوت المثبت له على ما حققنا فهذا الفاضل بيّن ما هو المستغنى عنه وترك ما هو المحتاج اليه
فهذا تمام الايراد الآتي بالانظار الدقيقة والمنهاج الذي ذكرناه كاف شاف وتام واف فهذا بالمعروف حقيقة
ما حققنا في بيان هذا المطلب العظيم والمقصد الجسيم في اول الكتاب والمقام لتبيين حلية
الحال وبالغت في الايضاح حتى اشرت بان لطف المصباح فقد طلع الصباح لكن لا بد في تحقيق
المرام بحيث تزول جميع الشكوك والاوهام الا مزيد بسط في الكلام لا يسعه المقام

فصل

في انه تعالى لا شريك له في الوجوب الذاتي اعلم ان البراهين الدالة عندي على هذه الدعوى التي هي
عمدة المطالب العظمى متعددة متكثرة الاول ما افاده سيدنا واستادنا الباقيات في علم العلماء العظام الاعلام
وحيث انه خاتم الحكماء الكرام في سر الزبرة هو مسلك بديع جديد وطراز حسن سديد في غاية التدقيق
ونهاية التحقيق لا يظهر الا للمتعمقين واوحدي ذكي بعد تأمل واف وتدبر شاف وقد كنت متأملا
متدبرا فيه مدة مديدة حتى يظهر ابواب زالت الشكوك والاوهام التي نشأت من حارة المشهورة
بين الطلبة من الاحكام التي تزل فيها اقدام الافهام في هذا المرام وانا الفقير الملتجئ الى جناب سيده
عن العصبية والعناد واللدد والاستبداد خدمة لتحقيق الحق وتبيين الصدق فنقول معتمدا

كان موجودا لوجب ان يكون في مرتبة وجوده وجه يصير به موجودا متعينا متخصصا بان يوجد ويتميز فانه لو لم
يتعين ولم يتخصص بان يوجد يلزم ترجح بلا مرجح فانه لم يوجد بدله شيء اخر وذلك ظاهر لا سترة به اصلا

مقدمة ثانية الموجود لا يمكن ان يتعين ويتخصص بالوجود في مرتبة من المراتب الا بامور
اولها امتناع تحقق موجود من غيره في تلك المرتبة مطلقا فانه اذا لم يكن التحقق عنه في تلك المرتبة الا بحقيقة
شيء يجعله موجودية به في نفس الامر فلا يجوز وجود غيره في تلك المرتبة والمراد بدلا عنه فلا يلزم محذور
اصلا وثانيها التحقق مما يخصص مرة الوجود به دون غيره الوجودية وذلك ان التحقق معه في تلك المرتبة غيره
فانه اذا وجد في مرتبة وجود غيره ولم يكن هناك ما يخصص مرة الوجودية دون غيره الوجودية يلزم محذور لان
شيء منهما الترجيح بلا مرجح فانه ضروري بديهي ان المخصص امر لابد منه يميزه ويعينه بان يوجد غير المخصص ب
وتعينه ويميزه بالوجود ضرورة ان الف غير ب حيث لم يوجد الف في مرة ووجد الف لم يوجد ب وما لم
يكن هناك ما يخصص مرة وجود ا به لا يجوز في نفس الامر ان يوجد ب بدل الف ويجب ان يوجد الف
ولم يوجد ب يلزم ترجيح بلا مرجح واذا انقول في ب ومنها ان يكون ا ب و ب ا وكلاهما
كل منها فانه اذا وجب تميز الف وتعينه حيث لا يجب تميز ب وتعينه ولم تكن المرات متميزة
كان ا ب و ب ا وا ب وا و ب ا و ب والمجموع كل منها ومنها ان لا يوجد ب حيث
وجب الف وتعين وتخصص بان لا يوجد ومنها ان لا يوجد الف حيث يوجد الف لعدم الترجيح

ما اقول

ما اقول وهو ان الشيء ما لم يجب ان يوجد في نشأة وجوده ومرة موجوديته لا يوجد ولا يخفى وجوب
وجوده في تلك النشأة الا بامتناع وجود غيره بدلا عنه فيها ولا يمتنع وجود غيره عنه الا بتحقق ما
يخصص نشأة وجوده به فانه لو لم يختص نشأة وجوده به لجاز وجود غيره في تلك المرة بدلا
عنه بالضرورة وقد فرض امتناعه هف فاذا لم يكن هناك ما يخصص نشأة وجوده به لا يجب
وجوده في مرة موجوديته بل يجوز وجود غيره بدلا عنه حيث هو موجود فاذا وجد هو يمكن غيره يلزم
بالضرورة ترجح بلا مرجح من وجوه والحاصل ان تحقق الف و ب معا في مرتبة واحدة بدون
تحقق المخصص نشأة وجود كل منهما به مستلزم لامكان وجود كل منهما حيث وجد الاخر بدلا عنه
وامكان وجود كل منهما حيث وجد الاخر مستلزم للترجيح بلا مرجح على ما مر وايضا اذا لم يكن
هناك ما يخصص نشأة وجود كل منهما به ولا ريب ان وجود كل منهما واجب في تلك المرتبة كان
وجودهما معا في تلك المرتبة وجوبا مطلقا لا يجب نشأة تحقق نشأة لعدم المرات والنشأت
لا تتميز ما بينهما اصلا فيتحقق كلاهما في تلك المرتبة معا بكون مستندا الى ان يكون احدهما عين الاخر
وكل منهما كليهما والمجموع كلا منهما وان لا يوجد في مرة وجود احدهما الا هو وان لا يوجد كل واحد منهما
حيث وجد واذا علمت ما ذكرنا فنقول لا يمكن تعدد الواجب بالذات فانه اذا تعدد في مرتبة
كالف و ب كان كل منهما موجودا بلا مرجح واذا لم يكن واجبا بالذات فيلزم الترجيح بلا مرجح في وجوده

فانه يجب وجود الف لم يوجد بدله ب ويجب وجود ب لم يوجد بدله الف بل يمتنع ان يكون
الف ب و ب الف او كلاهما اكثر منهما لا يعبر ذلك فان قلت المحذور ثبوت المذكور انما لو لم
يكن هناك ما يختص بمرتبة وجوب كل منهما وثبات وجوبه و لم يجز ان يختص بمرتبة وجود كل منهما به فيتميز
مرتبات الوجود فلا يلزم محذور المخصوص المميز اما نفس حقيقة ذلك الموجود او شخصه فيلزم تقدم الشي على
نفسه بل لزوم الترجيح بلا مرجح باق بحاله لا يندفع اصلا لما لا يخفى على اولى النهى واما جزء فلم يكن
واجبا بوجه الا لامر مخصص حيث ولا واسطة بينهما قطعا فان قيل لم لا يجوز ان يكون ذات
كل منهما مستندا بالتخصيص بثبات وجوبه وتميز مرتبة موجوديته من غير ان يكون الذات مخصوصا
ليلزم المحذورات فان الاستدام كاف في عدم لزومها قلت ان كان ذات الف مستندا
لان يختص بثبات وجوبه لا يتميز ولا يختص بثبات وجوبه وبمرتبة موجوديته الا وقد تميز ذاته عن ذات
يتميز ذاته الا وقد تخصص بثبات وجوبه فيلزم تقدم الشي على نفسه وكذلك نقول في ب على ان المستدام
هو المخصص فيتحقق للاختلاف اذا وجد الف وحده يلزم الترجيح بلا مرجح فانه لم لا يوجد بدله ب لانه
يمتنع وجوب في مرتبة وجوده على تقدير وجوده الواجب فلا يمكن ان يقال لم لم يتحقق بدله
ب فلا يلزم محذور اصلا وانما يلزم المحذورات من فرض التعدد والاثنينية بلا تخصيص مرتبة وجوب كل منهما
وثباته على مرتبته وهاهنا ماداه فيه سابقه يدل بالقرينة ولكونه معتبرا في فقرة تؤدي ذلك فانه كلام دقيق ينبغي

صدر

صدر من مصادر التدقيق والتحقيق المحتاج دركه الى فهم ثاقب وغور وتدبر تام وان وفقت له فعسى ان ينفتح لك
وانه المرفق اقول ومما ذكرناه ينكشف اللبيب به برهان وجيه على التوحيد يكون اقرب الى مدارك الجمهور من الا
من الاول به و هو ان ما افاده قدس سره في هذا المقام بان يقال وجوب او ب مثلا في مرتبة واحدة من مراتب
الوجود بلا تخصيص بثبات وجوب كل منهما ومرتبته مستندا الى شيء منهما فهما حاجبان و هو ينحو بذلك التقرير وجوب الشي
الا يجب ثباته فمن ثباته ومرتبته ضرورة عدم تميز المرتبات والثبات فيتحقق كل منهما في تلك المرتبة بعد في
وجوب الاخر فيها ضرورة انه يجب تحقق احدهما لم يتحقق الاخر فلم يكن الا واجبا وجوبا مطلقا والا لم يكن عدم
تحققه بوجه من الوجوه اصلا واستوضح ذلك مما قاله بهمنيار في التحصيل من انه ان صدر عن الالف ج
من حيث يجب صدور ب عنه لم يكن صدور ب عنه واجبا فان صدر عنه من حيث يجب صدور ب عنه
يصدر عنه ما ليس ب فلا يكون اذا صدر ب عنه واجبا هف وتحريره انه لا يبرز عليه البرهان
المنافرين بأسرها وينقطع ما قاله وحاصله انه لو وجب صدور ب وج معا عن الف لم يتحقق صدور
ما يختص بثبات وجوب كل من ب وج ووجوبه لان العلة المختصة وهو الف مشتركة بينهما فلم يتميز
ثبات وجوب احدهما ووجوده وصدوره عن العلة عن ثبات وجوب الاخر وصدوره عن العلة واذا
لم يتميز ثبات وجوب كل منهما وصدوره عن العلة عن ثبات صدور الاخر ووجوبه عنه يكون صدور كل منهما
عن العلة ممكنا لا واجبا فان صدور كل منهما عن العلة الواحدة على هذا التقدير ينافي وجوب الاخر وثباته

انه يجب صدور عنه احدهما لم يصدر الاخر فلم يجب صدور الاخر عنها والا لم يمكن عدم صدوره عنها بوجه
هف نعم لو فرض امتياز ثبات صدور احدهما ووجوبه من العلة عن ثبات صدور الاخر ووجوبه منها
لا يكون صدور احدهما منها منافيا لوجوب صدور الاخر عنها لان ذلك الاخر انما وجب عنها بحسب
ثبات وجوبه المخصوص به ولا ينافي ذلك عدم صدوره بحسب ثبات اخرى غير تلك الثبات لكن
الامتياز في صورة اتحاد العلة غير متصور اصلا لان مميز الثبات عن الاخر اما نفس معلول ب وج
وذلك مستلزم لتقدم الشي على نفسه واما غيره ولا يمكن ان يكون لذلك الغير مدخل في وجودهما اصلا والا
لم يكن مميزا بالضرورة فلا بد ان يكون علتهما والعلة في هذه الصورة مشتركة بينهما فلا يمكن ان تكون هي
مميز ثبات وجود احدهما عن الاخر بالضرورة فصدور احدهما على هذا التقدير ينافي وجوب الاخر قطعا وكذا
نقول اذا كان الموجودان واجبين بالذات لم يتميز ثبات وجوب احدهما عن الاخر لعدم مميز خارج عن نفس
حقيقتهما والالم يكونا واجبين بالذات ونفس حقيقتهما كما مر لا يمكن ان يكون مميز ثبات وجوب
احدهما عن الاخر والا لزم تقدم الشي على نفسه فيكون وجود احدهما في هذه المرتبة من نفس الامر وجوبا مطلقا
لا بحسب ثباته لعدم ثباته ومرتبته عن مرتبة احدهما في مرتبة وجود الاخر يكون منافيا لوجوب الاخر بالذات
في تلك المرتبة بالضرورة فظهر ان تعدد الواجب بالذات يستلزم لامكانهما بالذات هف
فان قلت لو صح ما ذكرته لزم ان لا يجب موجودان في نفس الامر مطلقا وهو ظاهر البطلان قلت كلا

دون

وقد تم ولله الحمد ما ينبغي به هذا المقام حقق وتدبر فانه دقيق ثم اعلم ان البرهان الذي افرده عيانا
العلماء الاعلام تحريرا اخر وتوجيها مما يندفع به اجوبة الكلام عليه وهو لا يندفع الا بعد مزيد مؤنة هي
ان الترجيح بلا مرجح عبارة عن تحقق وقوع احد الامرين المتساويين عن الاخر من غير مرجح بعقلي وجوده ووقوعه
لحيثية ولا يقتضي ذلك امكان الامرين المتساويين اصلا كما يتوهم فانه كما ان ترجيح ممكن على الاخر
بلا مرجح محال كذلك ترجيح احد الواجبين المتساويين في الوجوب بالذات في مرتبة على الواجب الاخر ممتنع
ممتنع بديهة فنقول انه اذا امكن وجود امرين في مرتبة فوقوع احدهما عن الاخر من غير مرجح يقتضيه لحيثية
يلزم ترجيح بلا مرجح بل لو وقع كلاهما في تلك المرتبة ايضا بلا مرجح يلزم الترجيح بلا مرجح ايضا فانه لا ريب في
ان تحقق احدهما عن تحقق الاخر يجب تحقق احدهما في مرتبة وحده احدهما لم يتحقق الاخر فاذا وقع في مرتبة احدهما
والفيع في تلك المرتبة الاخر يلزم رجحان احد الامرين المتساويين في جواز الوقوع في تلك المرتبة على الاخر من غير مرجح
مرجح وانه يمكن تحقق ذلك الاخر في هذه المرتبة بدلا عما وقع فيه في تلك المرتبة من الامكان في المرتبة كذلك
اذا وجب بالذات واجبان في مرتبة واحدة فوقع احدهما عن الاخر يلزم ترجيح بلا مرجح فانه قد وقع احد
احد الامرين المتساويين في وجوب الوقوع بدل عن الاخر من غير مرجح يقتضيه لحيثية بل لو وقع وتحقق كلاهما
ايضا لزم الترجيح بلا مرجح لحاله فانه حيث وقع احدهما في مرتبة التحقق وجد الفيع الذي تحقق الاخر بالضرورة مع ان
التحقق كلاهما في تلك المرتبة كان واجبا بالذات فترجيح احد الامرين المتساويين في وجوب التحقق والوقوع

على الاخر من غير مرجح وقوع هذا الجواز في تلك المرة والاخرى في هذه المرة لنقول ان تعدد الواجب بالذات
فانه ان لو وجد كل منهما بلا مرجح او لا فعلى الثاني لم يكونا واجبين بل يكون كل منهما او احدهما ممكنا وعلى الاول يلزم
ترجيح بلا مرجح فانه يجب وقوع احدهما في مرة وجد احدهما ولم يتحقق الاخر الواجب بالذات
في هذه المرتبة فرجح احد الواجبين المتساويين في وجوب الوجود والوقوع على الاخر في هذه المرة من غير مرجح
مرجح ووقوعه على وقوع الاخر اصلا وهو محال بديهة كما عرفت في المقدمة الممهدة فان قلت لم لا يجوز
ان يكون وقوع احد الواجبين في هذه المرتبة المعينة واجبا بالذات دون الاخر فلا يلزم ترجيح بلا مرجح
اصلا قلت اختيار هذه المرة التي وجب وجود احدهما بالذات فيها دون الاخر اما بنفس ذات ذلك
الواحد فيلزم الترجيح بلا مرجح لمحاله ولا بد فيه ذلك اصلا كما لا يخفى على الفطن واما بغيره فيلزم ان يكون
لذلك الغير مدخل في وجوده بالضرورة فلا يكون واجبا بالذات اصلا فقد عرفت … اقول
مقدمة لا يمكن ان ينتزع من نفس حقيقة امور مختلفة متباينة بالذات بحيث لا يكون في ذاتها اصلا
مع قطع النظر عن انتسابها الى امر واحد او امور متشابهة الى امر واحد بعينه اي لا يكون حقايق مختلفة من حيث
انها مختلفة متباينة … لحصول معنى محصل واحد بعينه في العقل والمنتزع منه … فان العقلاء … يسلم
حاكمة بان الامور المختلفة المتباينة من حيث انها مختلفة متباينة وباعتبار محض ذواتها المتباينة
لا يكون مبدأ ومنشأ وبعثا ومستندا لحصول معنى واحد بعينه في العقل ولا يعلم ان يكون … فالصدق عليها

واحد بعينه

واحد بعينه عليها بل المفهوم الواحد لا يمكن ان ينتزع من الامور المتعددة ولا يحمل عليها والعقل بطريق اللزوم
معنى محصل واحد الا اذا كانت تلك الامور متماثلة او مشتملة على الامر المتماثلة او يكون الاختلاف
بين تلك الامور بمحض الاختلاف في الحصول كما مر في القول بالتشكيك او يكون تلك كيفية
الامور المتباينة منتسبة الى امر واحد او امور متشابهة فلا … ان المتعلق والمنتسب الى واحد
النسبة متشابهة لحصل باعتبار ذلك المنتسب اليه الواحد او المتشابهة … صدرا ولا اتحادها
وينتزع امر واحد واما بغير تلك الوجوه فلا يتصور ذلك قطعا بديهة فان قلت الجنس … والاعراض
والطبائع … الامور العامة ينتزع من نفس حقائق مختلفة متباينة من غير مشاركة في ذاتها اصلا قلت كل واحد
من تلك الامور العامة لا ينتزع من محض ذوات الامور المتباينة بل انما ينتزع منها باعتبار …
بينهما … كما يظهر للعقل المدقق … ان يكون في بعض منها بالقياس الى امر واحد …
ومعدوم … فانما ينتزع من الحقائق المتباينة باعتبار ارتباطها بالوجود الحقيقي الواحد … والفصل …
فان قيل … في القول بالتشكيك … فانه معدوم واحد بعينه منتزع من الاثار المختلفة …
ضعفا … تلك الاثار المختلفة الحقائق قلت … القول بالتشكيك … في تمام الحقيقة وانما الاختلاف
بينهما في الحصول كما هو مذهب صاحب الاشراق وهو الحق بالتحقيق ولا اشكال على هذا التقدير اصلا واما
… مشتركة … الحقيقة … المتباينة … بالذات …

والكمال والنقص ثم قال … في التشكيك … فان المنتزع من نفس الامور المتقاربة
لا يكون واحدا بعينه بل يكون امورا متقاربة وعلى هذا التقدير انما انتزع القول بالتشكيك … الا …
فلا … فان قيل على التقدير … الاجسام … الا … اصلا فان الاثار المختلفة مثل حقايق البسائط
في الخارج … جزء مشترك … واجزائه … الى بعضهم … التحقيق
… بين … الجنس والفصل في البسائط الخارجية … بعض الاعاظم … على
نفس ذوات البسائط … بل يكون اللازم المشترك هو الجنس والمختص هو الفصل
البسائط متباينة الذوات بالضرورة فكيف … لازم واحد مشترك بدون … ومن المعلوم ان اللازم الذي
يكون بمنزلة الجنس لا يحصل الا باعتبار … انه لازم لتلك الحقائق باعتبار امر واحد …
فيلزم … انتزاع امر واحد من نفس حقائق مختلفة بل … لحقائق متباينة … هذا الاشكالات الكلية
يتوقف على تحقيق معنى الجنس والفصل في البسائط الخارجية … بعض الاعاظم وهو الحق بان في البسائط …
قد يكون له لوازم مختلفة بعضها معلوم الاختصاص … وبعضها … الاشتراك بينه وبين غيره فاذا
… اللازم … الاشتراك … من الجزء الاختصاص … مثلا …
… والسواد والبياض … اللون … والاول في
… والثاني … والاول … عن الاخر … الاشتراك بينهما …

الاول

الاول … مشتركة … ثم … فصلا … منهما … مختلفة … اللون المعتبر في
… اللون التي في البياض … واما بواسطة الفصل … مختلفا
… هذا الاختلاف … ظاهر … مدرك … به … ان
الجنس على هذا التقدير لا يكون مشتركة حقيقة فلا يلزم … المقدمة …
معنى واحد محصل مشترك بين جميع الموجودات بالضرورة وقد دل عليه الدلائل والتنبيهات المذكورات
ولنذكر المشهور … الطالبة … لم لا يجوز ان يكون الوجود … كالجنس في البسائط
لا يكون مشتركة حقيقة بل … اشتراكه لعدم التمييز … القول … حاكمة … معنى الوجود
والموجود واشتراكه حقيقة بين جميع الموجودات … بالضرورة والوجدان جميع الموجودات من حيث
انها موجودة مشتركة في معنى واحد هو معنى الوجود والموجودية … في ذلك … الوجود …
بديهي ضروري للحكم به … بخلاف اجناس البسائط … المقدمة الثالثة الوجود والموجودية انما ينتزع
من نفس حقيقة الواجب بالذات بلا اعتبار … وارتباط … مطلق …
بالذات بالضرورة وهذا امر واضح وبعد تمهيد تلك المقدمات نقول لو تعدد الواجب بالذات
لابد ان يتحقق بينهما امر مشترك ذاتي والا لا يمكن ان ينتزع من نفس … المتباينة معدوم …
الذي هو معنى واحد … المقدمة الاولى فانه لا يمكن ان يكون … باعتبار امر واحد معتبر

لنفس تلك الجهات بل لما مر في المقدمة الثالثة من ان الوجود المتحقق بالذات انما ينتزع في الواجب بالذات من نفس ذاته

والا لم يكن واجبا هذا خلف لم يتحقق بينهما ذاتي مشترك لا يمكن انتزاع الوجود عنه اصلا فلا يكون موجودا قطعا بل

والا لتحقق بين تلك الافراد امر مشترك اذ قد عرفت ان يكون نفس حقيقة تلك الافراد او جزئها وعلى

التقديرين يلزم امكان الواجب بالذات اما على التقدير الاول فظاهر حيث يلزم ان يكون للواجب

ماهية كلية وان له ذي ماهية كلية مستلزم للامكان كما سبق واما على التقدير الثاني فلان الجزء المشترك

بينهما ممكن بالضرورة لانه مركب والجزء المختص بكل منها ان لم يكن واجبا بالذات ايضا يلزم ان يكون حقيقة

الواجب بالذات محض الممكنات وهو مستلزم لامكان الواجب بالذات بالبديهة وان

كان واجبا بالذات لا بد من تحقق الجزء المشترك فيه ايضا والجزء المشترك ممكن بالضرورة فيكون له

جزء مختص واجب بالذات وذلك الجزء المختص الواجب بالذات لا يجوز ان يتحقق فيه الجزء المشترك

فلا بد له من جزء مختص واجب بالذات فينتقل الكلام اليه حتى ينتهي الى جزء لا نهاية له فيلزم ان يكون

للواجب اجزاء غير متناهية يكون لكل واحد من تلك الاجزاء ايضا اجزاء غير متناهية وذلك مستلزم

لانتفاء الواحد وانتفاء الواحد مستلزم لانتفاء الكثير ضرورة انه لو لم يتحقق الوحدات لم يتحقق الكثرة ايضا فلا يجوز

ما نقول ان بيان ... يبتدي عن تمهيد مقدمة من ان الاحكام والاحوال النفس الامرية الجارية على الاعتبارات

العقلية والامور الانتزاعية لا تكون في الحقيقة احكاما واحوالا لتلك الاعتبارات العقلية والامور

الانتزاعية

والامور الانتزاعية لنفسها بل احكاما واحوالا لمبادي انتزاعها ومصداقاتها وبعض المحققين من العرفين

ان سر ذلك الامر ان العقل قد يخترع معان يستعين بها في تفهيم الحقائق البسيطة الخارجية وتلك المعاني ليس لها اعتبار

من نفس الامر الا تلك الحقائق ان وقفت منها على مفهوماتها على انها مشيرة الى انفسها كانت اعتبارية لانه

لا طبائع معقولة بل ممتنع وجودها في الخارج كذب البديهي واجمع المحققين وان تجاوزت بها الى ذلك

النحو البسيط الخارجي الذي يشير اليه العقل بذلك المعنى لجعله مرآة لملاحظة ذلك المعنى الخارجي نحوا من البين

وبقيت ناظرا الى ذلك النحو البسيط الخارجي مستعينا به عليه كان حقا مطابقا لنفس الامر وهذه الطاري التي

الذي سميناها صورا انتزاعية ومعقولات ثانية الا انا لما قلنا عليها من انحاء الخارج جعلناها مجازية للطبائع التي

ولم يجعل لها طبائع محصلة هي طبائعها ولكن نبه الى البيان انحاء العقل وجدنا لها طبائع محصلة وجد العقل قد تنبط

تلك الطبائع الى الاشياء ربط العرض بالموضوع كوكوك الالوان في الجسم ولكن لا نعقل بذلك ان

ذلك كذلك حاصل في نفس الامر فانه يستحيل ان توجد طبيعة هي اللون مثلا عارضة لما هو شيء محض مبينا

ولكنه يستعين بذلك على اداء حالة بسيطة خارجية كما يستعين مثلا بمفهوم الابتداء في تفهيم معنى من

فينبغي ان يترك الاداة ويتجاوز الى المؤدى ولا يأخذ من ذلك على مطوى الاداة الا على منطوق العبارة فان حقيق

المعنى او حسب التوسع في الاداة او اعرف هذا فنبين لك ان الزائد العقلي لا يضعف به تكثر في نفس الامر

وانما يضعف العقل الاشياء به تفهيما واداء ما الى النحو البسيط خارجي وما به المعنى الخارج في موضع اخر

اقول والذي فهمني من ان تسمية الاعلام ان العقل اذا ادرك شيئا ما من خارج فجبلته ان يخترع معنى ما

ويعرض البيان لشيء ادركه ويبرئه عما ليس له لا ارادة البيان اللاشيء بل البيان النطق العقلي

ثم انه يستعين ذلك المعنى محاذيا لما ادركه وحكاية له ومن شأن الحكاية ان تنهي عنها تفهيما وتقسيما في

البين وينزع منها الى المحكي فان الحكم على الحكاية بجميع احكام المحكي لانه يتمحض في البين والمنظور اليه المحكي لا غير

وذلك الاحكام والاحوال فان السامع المستمع من حيث ما يقوله القائل الصادقة ان لا يلتفت ويلتفت اليها

بل هي الممحض في البين وجد جميع الاحكام كاذبة بهذه المفهومات مخترعات ومفروضات وحيث ان

لها مطابقات وحقائق تحكيها كانت نفس امرية والا فلا انتهى اقول هذا الكلام دقيق يحقق

بالتصديق صدر عن مصدر التحقيق تحليله وتحقيقه ما ذكرنا من ان للامور الانتزاعية الاعتبارية اعتبارين

احدهما اعتبارها من حيث انفسها ومفهوماتها وبهذا الاعتبار ليست امورا تتصف بها الاشياء في

نفس الامر ولا هي تتصف بالامور النفس الامرية الا باعتبار وجودها في الذهن وثانيهما اعتبارها

من حيث انها تكون آلة لملاحظة مبادي انتزاعها ومصداقاتها ومرآة تكون منسوبة الى نفس الامر ولهذا استند

ان تلك الامور ان كانت لها مبدأ انتزاع فهي نفس امرية والا فلا فالاحكام والاحوال النفس الامرية

التي جارية على تلك الامور لا باعتبار ... لا يصدق حقيقة الا باعتبار مبادي انتزاعها

ومصداقاتها بل تكون في الحقيقة احكاما واحوالا لها لا لتلك الامور الانتزاعية نفسها فانها كما عرفت في البين

ومصداقات

فكانت بها حكايات مصداقاتها ومبادي انتزاعها تشهد بذلك الفطرة السليمة والفطنة الوقادة المستقيمة

انا نعلم بالضرورة والوجدان ان جميع الموجودات من حيث انها موجودة مشتركة في معنى واحد هو احتياج الممكن منها

في ذلك المعنى الى علة ومؤثر وتحققه ويستغني الواجب فيه بعينه عن العلة والمؤثر مطلقا والمنازع في ذلك

مكابر مقتضى عقله وذلك المعنى الواحد المتصف بالاشتراك بين جميع الموجودات من حيث انها

موجودة وبالاحتياج الى العلة في الممكن وبالاستغناء عنها في الواجب انما الوجود بالمعنى المصدري او

مفهوم الموجود بالمعنى المعلوم الاعتباريين كما هو الظاهر لحسب ظاهر النظر واما امر حقيقي يكون مبدأ الانتزاعهما

ومصداقا لها فهذا الاحتمال الاول لان الوجود والاشتراك والاحتياج والاستغناء حالات

وصفات نفس امرية ثابتة في نفس الامر بهذا المعنى وقد مر في المقدمة الاولى ان الامور الاعتبارية الانتزاعية

لا يتصف بالحالات والصفات النفس الامرية اصلا باعتبار نفس ذواتها وان الاحكام والاحوال

النفس الامرية الجارية عليها تكون في الحقيقة احكاما واحوالا لمصداقاتها ومبادي انتزاعها فهو امر حقيقي يكون مبدأ

لانتزاع الوجود ومصداقا لصدق الموجود ومشتركا بين جميع الموجودات بوجه ما فظهر ان الاشتراك انما

من الصفات الثابتة لهذا المعنى حقيقة وذلك الامر العيني المشترك بين جميع الموجودات من الواجب والممكنات

الذي هو مبدأ انتزاع الوجود لا يمكن ان يكون مغايرا لحقيقة الواجب خارجا عنها عرضيا له والا لم يكن ذات

الواجب في نفسها مصداقا للموجودية فلم يكن واجبا بالذات بل يجب ان يكون ذاته تعالى لحقيقة المبدأ الوجود

اقول والذي يظهر من كلامه سلمه الله الاعلم ان العقل اذا ادرك شيئاً فان من فطرته وجبلته ان يخرج معنى ما

ومعرض البيان لشي مما ادركه ويوجد عالماً له لا ارية البيان اللساني باللسان النطق العقلي

ثم انه يستقر ذلك المعنى محاذياً لما ادركه ويحاكيه ومن شأن الحكاية ان تنتهي عنها بنفسها وتفتعل في

البين ويتوجه منها الى المحكي فهذا لحكم عليه لجميع احكام المحكي لانه مضمحل في البين والمنظور اليه المحكي لا غير

وذلك الاضمحلال الحالة فان السفينة المستمع من حيث ما لونه الوثاق لجاذبة فان لم تلتفت ولم تنظر اليها

بانهم اضمحلال في البين وجد جميع الاحكام كذا به هذه المفهومات مخترعات ومفترعات وحيث ان

لها مطابقات فقدت به حكايات به كذا نفس امريات والا فلا انتهى اقول هذا الكلام وان حقق

بالتصديق صدره ان مصادر التحقيق لحكاته ومحصله ما ذكرنا من ان للامور الانتزاعية الاعتبارية اعتبارين

احدهما اعتبارها من حيث النفس مفهوماتها وبهذا الاعتبار ليست امور الا تتصف بها الاشياء في

نفس الامر ولا هي تتصف بالامور النفس الامرية الا باعتبار وجودها في الذهن وثانيهما اعتبارها

من حيث انها تكون آلة لملاحظة مبادي انتزاعها ومصادقاتها وح تكون منسوبة الى نفس الامر ولهذا استشهد

ان تلك الامور ان كانت لها مبدا انتزاع فنفس امرية والا فلا فالاحكام والاحوال النفس الامرية

التي جارية على تلك الامور لا باعتبار كونها موجودة في الذهن لا يصدق حقيقة الا باعتبار مبادي انتزاعها

ومصداقاتها بل تكون في الحقيقة احكاماً واحوالاً لها لا لتلك الامور الانتزاعية نفسها فانها تحد وضعت في البين

فقدت

فقدت بها حكايات مصداقاتها ومبادي انتزاعها تشهد بذلك الفطرة السليمة والفطنة الوقادة المستقيمة

انا نعلم بالضرورة والوجدان ان جميع الموجودات من حيث انها موجودة مشتركة في معنى واحد لجناح الممكن جزما

فيه ذلك المعنى الى علة ومؤثر وعلى ويستغني الواجب فيه بعينه عن العلة والمؤثر مطلقاً والمنازع في ذلك

يكابر مقتضى عقله وذلك المعنى الواحد المتصف بالاشتراك بين جميع الموجودات من حيث انها

موجودة وبالاحتياج الى العلة في الممكن وبالاستغناء عنه في الواجب اما الوجود بالمعنى المصدري او

مفهوم الموجود بالمعنى المعلوم الاعتبار بين وهو الظاهر لحسب ظاهر النظر واما امر حقيقي يكون مبدا لانتزاعها

ومصداقاً لها لا سبيل الى الاول لان الوجدان والاشتراك والاحتياج والاستغناء حالات

وصفات نفس امرية ثابتة في نفس الامر بهذا المعنى وقد مر في المقدمة الاولى ان الامور الاعتبارية الانتزاعية

لا يتصف بالحالات والصفا[ت] ... ان الاحكام والاحوال

النفس الامرية الجارية عليها تكو[ن] ... مبادي انتزاعها حقيقية يكون مبدا

لانتزاع الوجود ومصداقاً لصدق الموجود و... جميع الموجودات بوجه ما حضورنا ان الاشتراك منها ايضا

من الصفات الثابتة لهذا المعنى على ما مر وذلك الامر العيني المشترك بين جميع الموجودات من الواجب والممكنات

الذي هو مبدا انتزاع الوجود لا يمكن ان يكون مغايراً لحقيقة الواجب خارجاً عنها عرضياً له والا لم يكن ذات

الواجب في نفسه مصداقاً للموجودية فلم يكن واجباً بالذات بل يجب ان يكون ذاته لحقيقته المبنى للوجوب

بسم الله الرحمن الرحيم هذه من الله الوزير الكريم لعلي ابن كاظم افعل

هو الله

ولا بأس به القول لو تعدد افراد الواجب بالذات لا يتاتى تحقق بينهما في مشترك هو مبدا انتزاع الوجود

اعني الموجود الحقيقي لما مر وتلك الافراد حقيقة تلك الافراد او جزئها وعلى التقديرين يلزم امكان تلك

الافراد لما مر مفصلاً في البرهان الثاني هف فالواجب بالذات واحد وهو المطلوب فتدبر فان قلت

الوجود الحقيقي عين ذات الواجب وهو جزئي حقيقي فكيف يكون مشتركاً بين جميع الموجودات من

الواجب والممكنات قلت لتحققه في الممكنات واشتراكه بينهما عبارة عن ارتباط خاص بينه وبين جميع الممكنات

الموجودة ونسبة مخصوصة مجهول الكيفية على ما مر في مباحث وحدة الوجود وبهذا القدر من الارتباط كاف في الاشتراك

الذي ادعيناه وما قلنا انه مشترك بين الموجودات اشتراك الكلي بين الجزئيات فافهم وانت خبير

بان هذا البرهان والبرهان الثاني كما يدل على توحيد ذات الواجب يدل على وحدة الوجود على ما اخترناه

فتعقل لهذا واعرفه فصل في انه لا شريك له تعالى في الجلال الالوهية وقد سبق براهين صحيحة تامة على ان

الواجب بالذات واحد والان نريد ان نسلك مسلكاً آخر وهو ان نبين وحدة الاله الخالق للعالم وفي الكلام الالهي

سلك هذا المسلك فقد سلكه ارسطاطاليس فانه استدل على وحدة الاله بوحدة العالم ولعل هذا المسلك

انفع للعباد وتفيد فائدة زائدة فان مجرد وحدة الواجب بالذات لا يستلزم وحدة الاله المؤثر في العالم

لاحتمال ان يكون الواجب مبدا العبد او يكون المؤثر الخالق للعالم ممكنات متعددة هي الالهة وبهذا او

في الرابع والحكم القديمة لا استدلال على وحدة الاله فنقول صدور الامر الواحد في نفس الامر قسمان

اولهما

اولهما ان يكون له اجزاء بالفعل وثانيهما ان يكون بسيطاً لا اجزاء له بالفعل ثم القسم الاول ينقسم بحسب الاختلاف

الى قسمين اولهما ان يكون لبعض تلك الاجزاء حاجة الى البعض آخر وتلك الحاجة اما في الذات

او في الصفات او في الآثار والافعال وعلى هذا حال تكون الاجزاء متعلقة مرتبطة بعضها ببعض

مستفيدة بعضها من بعض بوجه لا ينتظم حال بعض بدون آخر ولكيفية الارتباط والتعلق بحيث ينتاثر

كل ينتاثر صاحبه ويتالم بتالمه ويتلذذ بتلذذه ويرسل الدم الى عضو فيه ضعف وثانيهما ان لا يكون

كذلك ولم يكن لشي من اجزائه احتياج الى الآخر ان الامور المتعددة اذا

كانت مرتبطة متعلقة بعضها ببعض مستفيدة بعضها من بعض لا ينتظم حال بعضها بدون غيرها كانت بمنزلة امر

واحد اذا كان مخلوقاً كان صانعه واحداً الشهادة الفطرة السليمة بان الامور المرتبطة المستفيدة المنتظمة

المرتبة على نسق واحد وانتظام واحد لا يكون الا فعلا لفاعل واحد وهذا الحكم مما لا

يتاتى لذلك الحكم ان فاعل الفعل المتقن المحكم ... نقول ان العالم المحكم المتقن الافعال المحكمة المتقنة

عالم مريد والشيخ الرئيس في الشفاء صرح بان اعضاء الحيوانات لاجل الدقائق والمنافع والارتباط

والانتفاع هو صادر من الطبيعة وانما هو صادر من علم والحكمة ولا يخفى على من انصف ان

هذا التصحيح والاعتراف متضمن للاعتراف بالحكم الذي اشرنا اليه فان اتقان الافعال لا يدل على

علم فاعلها الا اذا كان ذلك الفاعل واحداً واما اذا كان كل جزء من الفعل صادراً عن فاعل آخر فلا يلزم

من الاحكام والاتقان علم فاعله وبالجملة احوانا ان الحكم لوجدة فاعلا منه تلك الامور المرتبطة المتعانقة
التي بمنزلة امر واحد ليس الا بعد ولا تخفى من الحكم بعلم فاعل الفعل المحكم بل لعله اجلى وهو منبه ضمنا في الحكم
بعلم الفاعل الذي فعله محكم ثم بعد المقدمتين نقول ان النظر في السموات والارض وساير اجزاء العالم يفيد
الحكم بانها مرتبطة متعلقة بعضها ببعض منتفعة بعضها عن بعض مرتبة على انظم ما يمكن [illegible] فوايد كثيرة امر واحد
وفي رسائل بيان اخوان الصفا بيان ان العالم كله حيوان واحد والعظيم ارسطاطاليس صرح بان العالم حيوان واحد
وفي تفسير الكبير والنيشابوري بيانات لمنافع السموات والارضين فبالمقدمة الثانية نعلم ان العالم لو كان
مصنوعا لكان صانعه واحدا لكنه مصنوع مخلوق فخالقه وصانعه واحد وبهذا [illegible] لا يقال لم لا يجوز ان
يكون كل جزء من اجزائه مصنوعا لصانع اخر وصانع الكل باخذ تلك الاجزاء ويضمها ويربط بعضها ببعض
بوجه ينتفع بعضها من بعض كصانع البيت لانا نقول تلك الاجزاء محفوظة بالترابط والتعلق وبالجملة لا يمكن
الانتفاع منها الا بحفظه كما عرفنا الان فان الانتفاع بوصفها بعد الحفظ كاجزاء البيت ولهذا لا يتميز
بعضها عن بعض بخلاف اجزاء البيت فتامل ان كنت عرفت ان الواجب هو الموجد الحقيقي والموجود
وحده ذاته وغيره ليس في نفسه موجودا وانما هو موجود باعتبار ارتباطه به وان التاثير والايجاد حقيقة انما هو او
الفاعل نفس ذات المعلول متعلقا مرتبطا بنفسه بحيث الظاهر بارتباطه به مبدا لانتزاع الوجود ومصداقا للموجود
فقد عرفت ان التاثير والايجاد الحقيقي والفاعل والعلة الحقيقية مخصوصة به تعالى [illegible] فان قيل [illegible]

وما موجودا في نفسه لا لغيره امر اخر بارتباطه موجودا وذلك ظاهر للمتدبر فتدبر ونقل كلام لبعض الاعلام في هذا المقام
توضيحا لهذا المرام قال المبدأ الاول الواجب لا شريك له في الفعل مطلقا والتحقيق ذلك يستدعي تمهيد مقدمة
هي ان المفهوم والمتبادر المتعارف من المعنى الحقيقي للشريك في الفعل ان يكون لكل من الشريكين مدخل واثر
ويكون كل منهما مستقلا في فعله وتاثيره واحداث اثره ما وان فرض فلا يكون اثبات شيء ما لاحدهما بالاخر
لم يكونا شريكين بل يكون الذي تهيأ اسباب فعله من الاخر واسطة واله للاخر ولا يخفى ان يحتاج الفاعل
في اسباب فعله ولذا قدرته وتمكنه من الفعل ولان المستقل لا يؤثر باستقلاله بل لا يؤثر الا بعد ان يكون
واجبا فاذا كان غيره موجبا موجدا له وتاثير العلة حال وجود المعلول كان وجوده منه ظاهرا لعلته ولكن ايجاب فرع الوجود
فيكون ايجاده لغيره فلم يكن مستقلا في الايجاد فلم يكن شريكا لموجده وموجبه وحافظه وممكنه من التاثير بل يكون
بمنزلة الة لموجده ومن يحفظه بحيث يؤثر ويمكنه من التاثير بتهيئة اسباب تاثيره وفعله مثلا لا يقال للمنشار شريك للنجار
في النشر والقلم شريك للكاتب في الكتابة ثم بعد تقديم هذه المقدمة نقول للشريك في الفعل اقسام واحتمالات
الاول ان يكون للمبدأ الاول اثر ولغيره اثر اخر فيكون للكل تاثير فيحصل امر من مجموع اثريهما الثاني ان يكون
له شريك في فعله وهو ايجاد العالم وذلك بان يكون في الوجود فاعل اخر يحدث مثلا امور جزئيات او جسمانيات
او مركبات منها كالعلة واما بان يكون بعضها في عالمنا هذا مستندا الى احدهما وبعض اخر الى الاخر او البعض
المستند الى الاول هو الواجب اما بعض الحركات والافعال كافعال الحيوانات الارادية الى [illegible]

الى تلك الحيوانات فنقول ليس للمبدأ الاول شريك في فعله بشيء من هذه الاقسام وتوضيح ذلك انه تبين
في محله انه ليس عالم جسماني اخر غير عالمنا هذا وقد تحقق في موضعه ان بين الاجسام العظام التي في هذا العالم
تلازم ولذا بينها وبين اعراضها بل بين الكل الاعراض وموادها ولو كان عالم اخر لكان اثبات التلازم
بين اجسامه العظام واجسام هذا العالم واللازم والتلازم يوجب الانتهاء الى واحد فكل جسم وجسماني
ينتهي الى هذا المبدأ الاول الذي دل وجود هذه الاجسام على وجوده واثبات مجردات لا يكون علة ولا مؤثرة
لهذه الاجسام ممكن لا دليل عليه فلا يثبت بالقاعدة المهدة لعدم اثبات الفعل واذا كان كل جسم
وجسماني ومجرد مرتبطا بالاجسام والجسمانيات تاثيرا او تقديرا منتهيا الى ذلك المبدأ لم يكن شيء منها مستقلا
بالتاثير بالمقدمة المقررة فلم يكن شريكا في فعله لما تقدم في المقدمة بل كان غيره بمنزلة آلة له
مبعدة مقربة اذا حصل من غيره تاثير ولكن اثر ولكن ثبت ثم حصل من تاثير اخر وليس حج من [illegible] نقطى
بان تاثير العلة في المعلول حال وجود المعلول وان الالة متقوم متحقق في تمام زمان وجود لعلته ومؤثره
ولا يتقوم لحظة الا من غير تاثيره فنقطع ونقول بان جميع الممكنات وكلها موجودة بالاول متقومة متحصلة
والكل منه حقيقة كما اذا اشرقت الشمس على موضع واثارت بعد ما الشياء ثم حصل من ذلك النور نور اخر
او حرارة حصل على فعل لعلم ان النور الذي في الحرارة الثانية من الشمس وتستند اليها فالكل من الله تعالى
بل الكل من عند الله تعالى فحصر ما افاده قدس سره في هذا المرام ولا يخفى عليك انه لا يلزم منه نفي تعدد الاله
بمعنى الخالق

بمعنى الخالق العالم اصلا كما ادعيناه في اول الفصل وانما يلزم منه نفي استقلال غير الواجب تعالى شانه
في الكل والايجاد اللهم الا ان يقال الاله هو الخالق المستقل فتامل فيه والاولى ان يستدل
على هذا المطلب بما ذكرناه فافهم

فصل في انه تعالى لا جزء له مطلقا بل هو بسيط محض اعلم ان الجزء اما
معنى تركيبي او معنى ذهني او تحليلي وهمي والواجب تعالى منزه عن جميع الواعه اما انه منزه عن الاجزاء التحليلية
الوهمية فلان الواجب على ما سيجيء ليس بجسم ولا جسماني والاجزاء التحليلية الوهمية انما تتصور للمتجزئة
بالجسم والجسمانيات واما كونه منزها عن الاجزاء المعنوية الذهنية فلانه غيرنا على الاجزاء الحملية
وهي متغايرة في المفهوم متحدة بحسب الوجود فيحتاج اتصالها في الوجود الى علة ضرورة ان كل امرين متغايرين
فاتحادهما او اتصاف احدهما بالاخر او كونه هو يحتاج الى العلة ولا يستغني عنه فان لوزعا الجعل بين الشيء ونفسه ممتنع بالذات
واما كونه شيئا اخر فيحتاج الى العلة بالضرورة كما مر سابقا فالواجب لو تركب من الاجزاء الحملية لكان معلولا
لتعالى عن ذلك فان وجود حين وجود الاجزاء ولو يجعل ان كل واحد من الاجزاء الحملية تعرضي للاخر والعرض مجعول
معلول بالضرورة والاتفاق واذا كان اتحاد الاجزاء بعضها مع بعض معلولا لكان الواجب الذي معلولا
فيكون حملكه هذا ما سنح لي قبل ذلك وعرضته على بعض الاعاظم من اهل زماننا فقال لا يلزم من معلولية الاتحاد
معلولية الواجب اذ الاتحاد نسبة والنسبة متاخرة عن الطرفين خارجة عنها فقلت لا اعني بالاتحاد
هذا المعنى النسبي بل المراد الوحدة التي بينها في نفس الامر فقال لا يجوز ان يكون ذلك الجزء من حيث

تعلقه بالجزء معلولا لاحتياجه الى الفاعل وان لم يكن من حيث تعلقه بالكل وهو الواجب معلولا ولا محتاجا اصلا
قلت لا يخفى على اولي النهى انه لا معنى لمعلولية الوحدة والاحتياج الا كون الوجود الواحد المتعلق بالاجزاء
اثرا للفاعل وذلك الوجود بعينه وجود الكل فيكون الكل ايضا اثرا للفاعل حقيقة على ان امكان
الاجزاء مستلزم لامكان الواجب كما لا يخفى على المتفطن هذا واستدل المحقق الدواني قدس سره
على نفي تلك الاجزاء بما ملخصه انه ان كان كل من الجزئين عين الوجود لم يصح حمل احد الجزئين على الاخر لتغاير
وجوديهما ولا على الكل ايضا لذلك وان كان احدهما فقط عين الوجود كان هو الواجب فلا تركيب فيه
وان كان كلاهما غير الوجود كان الواجب ممكنا ويمكن ان يجعل المحذور في جميع الشقوق امتناع الحمل
الذاتي كما لا يخفى على الفطن انتهى وفيه نظر وله جواب والاولى ان يقال ان الاجزاء المعروضة المحمولة
اما ماخوذة من الاجزاء الخارجية ويلزم من نفي التركيب الخارجي كما سيجيء نفيها واما غير ماخوذة منها بل يكون
الكل بسيطا في الخارج وح لا يتعلق بنفيها عن الواجب غرض يعتد به اومثل تلك الاجزاء كما
حقق في محله انما يوجد حقيقة من لوازم ذلك البسيط الخارجي ولا مانع من ان يكون للواجب البسيط
في الخارج لوازم كذلك على ما لا يخفى واما انه تعالى منزه عن الاجزاء التركيبية الخارجية فان الاجزاء الخارجية
على ما هو المشهور المعروف عند الجمهور متقدمة على الكل بحسب الوجود في الخارج والكل في الوجود محتاج اليها
بتحقق تلك الاجزاء في الواجب بالذات مستلزم لامكانه وكون جزء متقدما عليه بحسب الوجود الخارجي

والواجب

والواجب يجب ان يكون متقدما على كل ما عداه وجوابه ان هذا ما تقرر عليه اراء جميع ارباب الحكمة والكلام
من الاعلام كما هو الشايع بين الانام واورد عليه بعض اعاظم الاعلام من ابائي الكرام قدس سره
ان الاجزاء الخارجية ليست متقدمة على الكل بحسب الوجود الخارجي لان الكل في الخارج ليس
الا جميع الاجزاء والمجموع بما هو مجموع اعتبار عقلي فلو تقدم جزء على الكل الذي هو عبارة عن هذا الجزء
وجزء اخر يلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وهو ظاهر من تقدمه على نفسه وان كان احد الاجزاء علة لجزء اخر لم يكن
علة للمجموع وان كان هناك هيئة اجتماعية وكانت الاجزاء علة للهيئة الاجتماعية لم يكن
منه علة للمجموع وكان حكمه ان يكون بعض الاجزاء علة لبعض اخر فان قيل الجزء الاخير جميع
الاجزاء فلم لا يجوز ان يكون علة له قلنا هذا الجزء من جميع الاجزاء داخل فيه فلو كان علة
لجميع الاجزاء كان علة لنفسه اقول هذا كلام جديد دقيق صدر عن مصدر التحقيق وغاية ما يمكن ان
يقال في هذا المقام توضيحا لكلام الاعلام ان الواحد الطبيعي كما تحقق في موضعه واحد في الخارج بخلاف
الواحد الصناعي فلا نسلم ان المجموع من حيث انه مجموع الا من حيث انه واحد والواحد الطبيعي
عين موجود في الخارج ولا نسلم ان الكل ليس الا نفس ذات الاجزاء فقط بل الكل انما هو الاجزاء
من حيث انه واحد في الخارج فيجوز ان يكون نفس ذات الجزء متقدما على جميع الاجزاء من حيث
انه واحد في الخارج فان قيل فيكون الجزء متقدما على نفسه قلت كلا غاية ما يلزم ان يكون

نفس ذات الجزء متقدما على نفسه من حيث تتحد مع سائر الاجزاء بالوحدة الخارجية ولا محذور
فان قلت كيف يكون الكثرة في الخارج واحدا ايضا في الخارج قلنا لا امتناع في ذلك الا
اختلاف الجهات والحيثيات في الخارج فيكون ذلك المجموع كثيرا خارجيا من جهة وحيثية خارجية
وواحدا خارجيا باعتبار جهة خارجية اخرى الا ترى الجسم البسيط في الخارج متصف بالوحدة
من جهتين مختلفتين لا انفكاك بهذا الاختلاف وتغاير عقلي لانا نقول لو كان اختلافا عقليا
لا يصح اجتماع المتقابلين في الخارج فيه والاولى ان يقال لا منافاة بين الكثرة العددية و
الطبيعية اصلا فتدبر ثم اقول تحقيق الكلام في المقام ان تقدم الجزء على الكل ليس الا تقدما عقليا
لا خارجيا فان ما هو موصوف بالكثرة هو بعينه موصوف بالوحدة والتغاير بينهما ليس الا بالاعتبار
فلا يمكن تقدم امر على احدهما من الاخر تقدما خارجيا ولا يتغير ذلك الا بحسب العقل وفي
التغاير الاعتباري بينهما فيكون التقدم عقليا لا خارجيا ثم ان هذا العظيم بعد ما زيف هذا المسلك
سلك في نفي التركيب الخارجي مسلكا اخر ولا ريب في انه اولى واوضح فقال ان المبدأ الاول
الواجب بسيط لا جزء له اصلا وذلك ان الجزء اما جزء تركيب واما جزء تقسيم كما في الجسم
وذوات الاوضاع ولقد حققت بالبرهان ان الواجب جل ليس بجسم فليس له جزء تقسيم واما
جزء التركيب فقد يمتنع ان يكون له ايضا لوجه الاول انه لو كان للواجب اجزاء

الواجب

منها الواجب فتلك الاجزاء اما واجبة او ممكنة او بعضها كل واحد منها واجب وبعضها ممكن
فعلى الاول وهو ان يكون كلها واجبة لزم تعدد الواجب وبرهان التوحيد ينفيه وعلى الثاني وهو
ان يكون كلها ممكنة لم يكن المجموع واجبا لان الكل ليس الا جميع الاجزاء والبداهة تمنع تقدم الكل
على الجزء بالذات بل كل جزء متقدم على الكل بعينه وذاته في الوجود وانما ان يكون الجزء متقدما
بالذات على الجزء فيمتنع ان يكون جزء الواجب ممكنا لان الواجب واحد متقدم على كل ممكن
بالذات وبهذا يظهر بطلان الثالث وهو ان يكون بعض اجزائه واجبا وبعضها ممكنا وكما
يدل على بطلان الثالث انه على هذا التقدير يكون الجزء الواجب هو المبدأ الاول والجزء الممكن
في سلسلة الممكنات ومجموع الواجب والممكن يمتنع ان يكون متقدما بالذات على شيء من اجزائه
فهذا هو التقرير الحسن والوجه الوجيه وما هو المشهور عند الجمهور من ان كل جزء متقدم بالذات على
الكل وعلة للكل ففيه نظر فتدبر اذا ثبت ان لا جزء للواجب تعالى في الاعيان ولا في الاذهان
ظهر ان لا جنس له ولا فصل ولا حد له لان المحدود يجب ان يكون مركبا من جنس وفصل ولما كان
الواجب لذاته متفردا بالحقيقة عما عداه فلا يكون له لازم يوصل الى معرفة العقل الى حقيقته فلا سبيل
للعقول الى حقيقته من هذا الطريق فلا توقف له يوم مقام الحد فاعرف **فصل** في انه تعالى ليس
بجسم ولا جسماني بل بديهة العقل ان سنة الواجب تعالى شانه اصل عظيم في الاسلام

يجب على كل مسلم الاعتناء بتحصيلها والاهتمام بشانها وما ذكره القوم في بيانها مما يجلي معاقل الالسن
ولا يغني من جوع ثم اني وجدت في تحقيقات سيدنا واستادنا سيد اعاظم الحكماء العلماء
ما يشفي العليل في هذا المطلب الجليل بوجوه عديدة سديدة واستفدت واستنبطت من افاداته البهية
وجوها وجيهة اخرى ونذكر هنا بعض الوجوه المستنبطة مما هو اقرب الى مدارك الافهام من الاعلام
فاقول مقدمة يمتنع ان يوجد في الخارج ذو وضع غير منقسم اجزاء وضعية حقيقية فكل ذي وضع
منقسم وضعا والنقطة غير موجودة في الخارج على ما حقق في موضعه وما هو المشهور عند الجمهور فكل
ما هو مجرد في مرتبة من مراتب الوجود يجب ان يكون مجردا في جميع المراتب ولا يمكن ان يطرا ماديا
بعد كونه مجردا في مرتبة لان المجرد غير قابل للتجزية والتقسيم بحسب ذاته ولا يمكن بالنظر الى ذاته في ذاته
فرض شيء غير شيء فلو صار ماديا يكون قابلا للتجزية والتقسيم بالنظر الى ذاته فيمكن بالنظر الى ذاته في ذاته
فرض شيء غير شيء فيصير ممتنع وحدة ذاته وهذا ضروري البطلان بديهي الامتناع عبارة اخرى
المجرد له حقيقة واحدة في نفسه بحد ذاته فان كانت تلك الحقيقة بذاتها وبنفسها في حد ذاتها بدون
الاعتبار غير قابلة للتجزية والتقسيم فكما ان يكون له جزء او جزئين فكما ان يكون له شيء غير شيء
لم يمكن ذلك ضرورة والا لم يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء امتنع ان يفرض فيه شيء دون شيء وفيه
نظر وله جواب والاولى ان يقال ان الحقيقة الواحدة التي تصير تارة مجردة واخرى مادية لها حالة المادية
اجزاء

اجزاء فذوات تلك الاجزاء وحقايقها ان لم تكن موجودة حالة التجرد كلا او بعضا لم تكن الحقيقة واحدة
ولم تكن بعينها تارة مجردة واخرى مادية لانه ليست حقيقة الكل الا حقيقة الاجزاء فبتغير الاجزاء
واختلالها كلا او بعضا يتغير الكل ضرورة وان كانت ذوات الاجزاء المتباينة وضعا
كلها موجودة حالة التجرد فان كانت تلك الاجزاء حالة التجرد متلاقية متقاربة متباعدة ومتداخلة
متحيزة وضعا او مختلفة وضعا لزم ان يكون للمجرد وضع وجهة وضعية وهذا باطل ضرورة وان كانت
تلك الاجزاء متباينة حالة التجرد ولم يكن لشيء منها وضع كسائر المجردات لزم الخلف والمحال والمحذور
بوجوه كثيرة فان كل مادي اجزاء وكل جزء منه له اجزاء وهي قابلة للتقسيم بوجوه غير متناهية متداخلة
ومتباينة ضرورة ان كل مادي متصل وهو قابل للتجزية والتقسيم الى اجزاء كثيرة بوجوه عديدة
بل غير متناهية متباينة ومتداخلة كالتنصيف والتثليث والتقسيم الى الاثنين
والثلاثة الى الالاف بوجوه مختلفة وبين ضروري انه لا يمكن وجود جهات بهذا الوجه فكل
كثرة بعضها بعضها جزء لبعض وبعضها متباين مع انه جزء لبعض اخر فالمحالات والمحذورات
اللازمة عديدة بعدد الاجزاء عبارة اخرى اقصر ما لم يكن له في حد ذاته وحقيقته اجزاء
كيف يتحقق الحقيقة اجزاء هي حقيقة حقيقته فنقول مقدمة ثالثة كل ذي وضع وهذا منفصل
بالذات في جميع مراتب الوجود او متصل بالغير في جميع المراتب والا لزم وجود ذي وضع غير منقسم او صيرورة المجرد ماديا

مقدمة رابعة كل متصل بالغير يجب ان يكون مقارنا لذلك الغير في جميع مراتب وجوده الحقيقة والا
لم يكن متصلا بالغير في جميع المراتب فيلزم صيرورة المجرد ماديا وهو محال لما مر في المقدمة الثانية واذا عرفت هذه
المقدمات نقول يمتنع ان يكون الواجب جسمانيا ذا وضع لانه لو كان ذا وضع لكان منفصلا بالذات
او متصلا بالغير لانحصار الجسماني الذي له وضع فيهما ولا سبيل الى شيء منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلانه
لو كان متصلا بالغير لزم ان يتحقق في مرتبة وجود الواجب بالذات امر منفصل بالذات لان المتصل بالغير يجب
ان يكون مقارنا للمنفصل بالذات في جميع مراتب وجود الواجب بالذات مستلزما لكون ذلك المنفصل
بالغير بالذات واجبا بالذات ايضا وهو مع انه مناف للتوحيد محال من وجه اخر لما سيجيء في ابطال الشق
الاول واما انه لا سبيل الى الاول فلوجوه وجيهة عديدة منها انه لو كان منفصلا بالذات لكان له ماهية
كلية لاشتراك حقيقة كل منفصل بالذات بينه وبين اجزائه الوضعية المتباينة وضعا ويمتنع ان يكون
للواجب ماهية كلية لما مر في الفصول السابقة من ان الواجب يجب ان يكون تعينه عين ذاته وان ذاته
والماهية الكلية لا يمكن ان تكون كذلك لان كل كلي صالح للتعدد قابل له ولا شيء مما هو قابل صالح
للتعدد موجود بذاته لا يمكن ان يتعدد مرة ويتحد اخرى فالواجب ذاته لا يمكن ان يكون منفصلا بذاته
ايضا فلا يكون جسما ولا جسمانيا قطعا ومنها ان طبيعة المنفصل بذاته يمكن تعددها انحاء وجودها
والحكم لانها باختلاف مراتبها عددا وبسطا واختلاف اجزائها قلة وكثرة فلابد في وجوده في كل مرتبة
نحو

نحو خاص من المد والبسط وقلة الاجزاء وكثرتها من مرجح مخصص لها بحسب [illegible] واللازم ترجيح بلا مرجح ضرورة
انه لا يمكن ان يكون طبيعة المنفصل بالذات مقتضيا لنحو خاص من تلك الاجزاء التي هي بمنزلة [illegible]
بين الكل والجزء المختلفين في المد والبسط فلو كان المنفصل بالذات واجبا بذاته يحتاج في كونه على
نحو خاص من مراتب المقادير في الحقيقة الى مرجح وعلة وذلك يستلزم الامكان هف فان قيل
انما يلزم الترجيح بلا مرجح لو لم توجد جميع المراتب المختلفة من انحاء وجوده على هذا التقدير
يلزم ايضا ترجيح بلا مرجح بمعنى ما حققه بعض الاعاظم في برهان اخترعه على التوحيد على ما مر من ان
هذا الاحتمال محال لاستلزامه عدم تناهي الابعاد والاولى ان يقال في المنفصل المعين الا ان
في ذاته مخصص له [illegible] مخصوص مع انه يجوز بالنظر الى ذاته وطبيعته ان لا يكون له هذا المد والبسط
في حد [illegible] لا يدفع المحذور فيه اصلا فانهم والحاصل ان كان جميع تلك المراتب المختلفة واجبا بالذات
لزم تعدد الواجب بالذات وان كان مرتبة مخصوصة منها واجبا بالذات وسائر المراتب
ممكنة يلزم اشتراك الواجب مع الممكن في تمام الحقيقة وهو ممتنع لما سيجيء وفيه نظر وله جواب سيجيء
وبعبارة اخرى لو كان الواجب منفصلا بذاته كان له بعد وامتداد خاص فلو وجب بامتداده [illegible] فتأمل
ذاته ان يكون الحقيقة الواجب المنفصل بهذا البعد والامتداد الخاص لا اقل ولا اكثر يلزم ان
يكون كل جزء منه الكل [illegible] بهذا البعد فيكون الجزء مساويا للكل ولزم ايضا ان يكون الكل [illegible]

والبسط الذي يمكن ممكنا ان يكون وان لا يكون يحتاج في كونه على هذا الحد الى علة مغايرة
للحقيقة والا لزم مساواة الصغير والكبير فيلزم امكان الواجب وكونه معلولا لغيره فان قيل لا يجوز ان
يكون هذا البسيط واجبا اذ لو كان المتصل بذاته مستقلا منفردا في الوجود واما حال كونه جزءا فلا يكون
واجبا فلذا ان طبيعة المتصل بذاته اذا امكن ان يكون منفردا وان لا يكون احتاج كل منهما الى علة
موجبة فلم يكن واجبا ولو قيل ان طبيعة المتصل بذاته حال الاستقلال يستلزم لحد خاص
نقول فلا بد ان يكون ذلك المتصل بذاته متميزا مستغنيا عن حجام عن هذا البسيط لكن يستدعيا
له وذلك ممتنع محال ضرورة ان المتصل في شيء من مراتب الحجم لا يمكن ان يخلو من حد
خاص ولا يليق بحد ان يكون عن هذا البسط حال الاستقلال ممتنعا لانا نقول امتناع الغير لا يغنيه
عن السبب فان كل ممكن يحتاج الى العلة بوجوده لحيثيته بالوجود واي حد يحد صده وامتناع الغير لا يفيد
وجها امر يحد صده والا لامكن ان يوجد ممكن بلا علة كما عرفت ومنها انه لو كان متصلا لذاته لكان
له بسط وامتداد معين فيلزم له حد خاص ضرورة وجوب تناهي الابعاد ولا يكون هذا الامتداد
والبسط والحد المخصوص مقتضى للحقيقة لاشتراك حقيقة بين الكل واجزائه ولا ريب في ان
اجزائه ليس على امتداد الكل وبسطه ولو كان هذا الامتداد مقتضى لذاته لكان اجزائه ايضا كذلك
هذا المد والبسط لاشتراك حقيقة بين الكل واجزائه والا لم يكن هذا الامتداد المخصوص
وا البسط

والبسط المعين والحد الخاص مقتضى لذاته يجوز بالنظر الى ذاته ان يكون لتلك الحقيقة على امتدادات
اخرى وحدود اخر فيجوز بالنظر الى ذاته ان يكون لها افراد اخر لكن يمنع ان يكون لحقيقة الواجب
بالنظر الى نفس حقيقته افراد اخر لان تلك الافراد الاخر ان كانت واجبة بالذات
لزم تعدد الواجب بالذات بل عدم تناهي افراده بل عدم تناهي الابعاد وان كانت تلك
الافراد ممكنة بالذات او ممتنعة بالذات يلزم امكان الواجب او امتناعه ضرورة ان
المشترك في تمام الحقيقة مع الممكن ممكن بالذات والمتحد مع الممتنع بالذات ممتنع وفيه نظر
اشار اليه بقوله والجواب ان النظر فيه انا لا نسلم ان المشارك للممكن في تمام الحقيقة ممكن وانما يجب ذلك
لو لم يختلف بالكمال والنقص واما اذا اختلف بالكمال والنقص فيجوز ان يكون الكامل واجبا بالذات
لكماله والناقص لنقصانه ممكنا كما هو رأي الاشراقيين في الوجود عندهم حقيقة واحدة مشتركة بين الواجب
وبعض الممكنات كالمجردات وله مراتب وافراد مختلفة بالكمال والنقصان والمرتبة التي لا اكمل منه
هو الواجب لكماله وسائر المراتب الناقصة ممكنات لنقصاناتها والجواب انه لا يتفاوت ذلك
في المتصل بذاته اصلا فان كل مرتبة كاملة من المتصل بذاته لو فرضت انها واجبة الوجود فلا ريب
في انه يتصور اكمل منها في البسط والمد او لا بان يكون واجبا بالذات فاما ان يتفرد الواجب بالذات
وينكر افراد اخر الى غير النهاية واما ان لا يكون شيء منها واجبا بالذات اللهم الا ان يتفق الواجب

بالذات مرتبة غير متناهية لكن يرد ان تناهي الابعاد يبطل هذا الاحتمال على ان الحق الحقيق بالتحقيق
ان افراد حقيقة واحدة لا يختلف بالوجوب والامكان وان اختلف بالكمال والنقص بما ذكره
في الوجوب ليس بحق ولا تحقيق كما سيجيء تحقيقه فتدبر وانت خبير بانه ليس تقرير هذا البيان بوجه
لا يتوقف على تناهي الابعاد فافهم ومنها ان الواجب بالذات يجب ان يكون متشخصا بذاته لما
حقق في موضعه والمتصل بالذات لا يمكن ان يكون متشخصا بالذات فان المتشخص بالذات
لا بد ان يكون يتعدد ولا يختلف تشخصا باختلاف الابعاد والحالات الخارجة عن نفس ذاته
المغايرة له ضرورة والمتصل بالذات في اي مرتبة فرض من البسط والمد وقلة الاجزاء وكثرتها يختلف
تشخصا بنوع اختلاف او صحح اجزائه الخارجة عن نفس ذات تلك المرتبة من المتصل بالذات
بالضرورة فلا يكون المتصل بذاته متشخصا بذاته فلا يكون واجبا بالذات قطعا وفيه نظر اذ لا نسلم
ان المتصل بالذات يختلف تشخصا باختلاف او صحح اجزائه كما في الشمعة التي تتبدل اوضاع
اجزائها مع بقائها بعينها اللهم الا ان يدعى ان الكلام في الاختلاف القطري وبه يختلف
التشخص بديهة والاولى ان يقال ان المتصل بالذات لا يكون متشخصا بذاته والا لم يكن
تعدد اجزائه بالنظر الى ذاته لكنه ممكن عقلا لا يكاد يخفى ذلك على هذا التقرير يدل الى الرجا الاول
حقيقة فافهم هذا ومنها ان المتصل بذاته ان تكثر القسم في الخارج انعدم بالضرورة كما هو المشهور
عند الجمهور

عند الجمهور ولا ريب في ان كل متصل بذاته هو باعتبار متصل بذاته نظرا الى نفس ذاته من حيث
هو يمكن ويصح ان ينعدم في الخارج بالضرورة فان كل متصل بذاته قابل للانعدام ممكن العدم
نظرا الى نفس ذاته من حيث هي ولا شيء من الواجب بذاته ممكن الانعدام قابل للعدم
بالنظر الى نفس ذاته بالضرورة فلا شيء من المتصل بذاته واجب الوجود بذاته فتامل فيه ولا يخفى
على الخبير ان ما ذكرنا من تلك الوجوه في ابطال كونه متصلا بالذات جار بعينه في عدم كونه متصلا
بالعرض لكن خصصناها بالمتصل بالذات لنكتة غير خفية على الفطن فتفطن **تكميل وتتميم**
ان الواجب لذاته تعالى شأنه ليس بتدريجي الوجود غير قار الذات لوجوه منها ان كل
تدريجي فهو متصل وقد تقرر ان الواجب بالذات لا يمكن ان يكون متصلا قطعا فلم يكن
تدريجيا غير قار ومنها ان الواجب لذاته لا ينعدم بذاته ولا باجزائه لان حقيقة الواجب
بالذات لا ينعدم بذاته فانه بين انه لا يكون شيئا مستندا بالوجود نفسه والعدم نفسه فيوجد
وينعدم من غير سبب ومنها ان المبدأ الاول الواجب لو كان غير قار لم يوجد قار اصلا
فان العلة لا بد ان يكون لها مدخل في عليته اما اذا كان تدريجيا غير قار كان ذلك الامر
المعلول تدريجيا غير قار فانه يتغير بما له مدخل في العلية يتغير المعلول ضرورة فغير القار لا يكون له
مدخل في علية قار الا بالاعداد لكنا نجد كثيرا من الموجودات قارا كالفلك وموجودات اخرى يتر فتدبر

او اثبت انه تعالى ليس بجسماني وانه منزه عن الاوضاع والابعاد والاجرام المقتضية للجهة والجهة
فلا حيز له ولا جهة ولا مكان لا بالذات ولا بالعرض فلا يمكن ان يشار اليه اشارة حسية اصلا
بل انما يشار اليه بطريق العقل والعرفان فصل في انه تعالى ليس بجوهر لا ريب في انه ليس بجوهر
ان عنى بالجوهر القائم بالذات او المتحيز لا في موضوع او ما يشبه ذلك وانما انه هل يطلق عليه
الجوهر اذ ذاك كلام في اللفظ لا في المعنى فلا يطلق لعدم ورود الاذن واطلاق النصارى لا يجب
ان يكون مبنيا على اذن المسيح صلوات الله عليه لابتداعهم ما هو اشنع من هذا على ان الاطلاق
لما كان من باب الاعتبار صح اختلاف الشرائع فيه وفيه ما فيه ولكن لو عنى بالجوهر ماهية ما لو وجدت
الحلول في الموضوع وتجب لنفسها الاستقلال عنه لو جدت في الصدر ان يكون لها ذاته وحقيقة مقتضيا
مستغنيا لعدم الحلول في الموضوع من وجه وهذا المعنى غير متحقق في الاول سبحانه لان امره كله فرع
فليس ثمة الا انه موجود لا في موضوع وهذا المعنى غير معلل بذاته بل كان ما هو حاصل له دائما والواجب بالمعنى
الذي ذكرناه وهو انه واقع لا بعلة فكأنه ليس في موضوع واقع من واقعاته لا بعلل الابهيتة بان
يكون له ماهية مستدعية له ولا بغيرها فهو سبحانه ليس بجوهر بهذا المعنى هذا ما قاله بعض المحققين وفيه تامل
فالاولى ان يقال في كلام المشهور ان الجوهر ماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع
ولا يصدق هذا على الواجب لانه لا وجه له نفس ماهيته وذلك غير صادق على الاجرام لكن الوجه
دائما

انما على ماهيته ولان الواجب لذاته موجود بالفعل من جميع الوجوه فلا يصدق عليه انه لو وجد كان
لا في موضوع فتدبره فصل في انه تعالى ليس بمحل مطلقا فلا يكون عرضا ولا حلول المستند
عند الجمهور في الاستدلال على انه تعالى ليس بمحل ان كل حال يحتاج في وجوده او تشخصه
الى المحل ضرورة والاحتياج في الوجود او التشخص ينافي الوجوب الذاتي وقد يمنع بداهة احتياج
كل حال الى المحل في الوجود او التشخص فان قيل المشهور المنقول عن الجمهور ان ثبوت كل شئ
من الوجه المثبت له فيلزم وجود كل حال متاخرا عن وجود محله بالذات محتاجا اليه قلنا في المشهور
مجهول فان الذهنية غير مسلمة والاستلزام غير واضح فالاولى ان يستدل عليه بما يستفاد من
كلام بعض الافاضل من الاعلام وتقريره ليستدعي تمهيد مقدمات الاولى ان الجهة
تكون جهة لاتصاف الذات بشئ له او صفة ويستتبع للذات حالة فسمان الاول ان
يكون شريكة للذات في الاتصاف حتى تكون تلك الصفة والحالة ثابتة للذات مع تلك الجهة
فيكون الموصوف تلك الذات والجهة معا الثاني ان تكون تلك الجهة موجبة ومنشأ لاتصاف الذات
وحدها بتلك الصفة فيكون الموصوف نفس الذات فقط والجهة علة وموجبة والكل موصوفة
والاول يسمى بالحيثية التقييدية والثاني التعليلية ثم ان خصوص بعض الصفات في الموصوف
بالحيثية التقييدية قد يكون مستلزمة لاتصاف نفس الموصوف بهذه الصفة ايضا وذلك كالحلول

في نفس المقارنة له فان اتصاف المقيد مع القيد بالحلول والمقارنة لا يتصور الا باتصاف كل من المقيد
والقيد بها ايضا بالضرورة فنفس الذات الحال لو مع الف مقيد مقارن الحال لذات محله الثانية
نسبة ذات الواجب الى كل ما عداه من الممكنات نسبة الوجوب وذلك اذا كان الممكن معلولا بعلة
بلا شركة غيره في عليته ظاهر لا يخفى واما اذا لم يكن معلولا له بالاستقلال بل يكون له علة اخرى او يكون امر اخر
مشاركة الواجب علة له فلان كل ما يوجد ان يكون علة لذلك الممكن وله شركة في عليته لامكانه والحاصل
الواجب في واحد يجب ان يكون معلولا لذات الواجب ايضا ولو بالواسطة فهذا الممكن ايضا واجب
بالجملة حقيقة لانه موجب لموجبه بالاستقلال لان الموجب الكل ما عداه مطلقا وتحقق الواسطة بينهما لا ينافي
ذلك نعم لو جاز ان يكون علة وجود الممكن او شريك علته امر لا ينتهي الى الواجب لا يكون نسبة الواجب
اليه نسبة الوجوب لكن ذلك ممتنع لان كل ما سواه وان فرض انه صفة له مستندة اليه كما لا يخفى
الثالثة لا يجوز ان يكون امر واحد بعينه اذا نسب اليه امر آخر بعينه من غير اختلاف وتغير في جهة
له غير موجب الصفة فان ذلك بين البطلان بديهي الامتناع الى الرابعة المقارن من حيث
انه مقارن لا يوجب وجود المقارن الاخر فان نسبة المقارنة والحلول غير نسبة العلية والايجاد
لا الايجاب وذلك ظاهر وبعد تمهيد المقدمات نقول لا يجوز ان يكون الواجب حالا في امر مقارن له
والا فكان حالا في محل وقد مر ان الواجب بالذات موجب لجميع الممكنات فلو حل في الممكن فقرينه
سعس

بنفس نسبة اليه فانه من حيث انه مقارن له لا يوجبه فيلزم ان يكون امر بعينه وهو الواجب موجبا
لمحله غير موجب له بعينه معا هف ولا يخفى على المتدبر في المقدمات ان الوقوف على النظام الابدي المنفردة
الى الواجب يختلف الحيثية لا يقدح فيما ذكرناه فتدبر فصل انه تعالى لا يتحد بغيره او لا اشك
ان اتحاد الاثنين بوجه يستلزم انعدامهما وحصول ثالث او انعدام احدهما وبقاء الاخر
ليس باتحاد الاثنين وحيث ورودهما او احدهما مع بقاء الاثنينية بحالها غير ممكن لاستلزامه اجتماع
النقيضين فهو غير متصور مطلقا سيما في الواجب والاتحاد بالمعنى المخصص بالحسيات كالا
وما في معناه لا يجري في الواجب لما ثبت من تجرده وتنزهه عن لوازم الاجسام وان اريد معنى اخر
فلا يمكن اثباته ولا نفيه الا بعد تقديره قال صاحب المطارحات بعد نفي الاتحاد بدلائل
غير امر اقوله وهو ان النفس وان لم تكن في البدن لكن لما كان بينها وبين البدن علاقة
شديدة اثرت في البدن باحتراق الانوار الفائضة واظنت ان هذا بها من البدن
كذلك لا مانع من ان يحصل للنفوس مع البدن علاقة شوقية نزيته لا بدنية يستحكم عليها شعاع قيومي
ما يسمى عند الالتفات الى ما يجب وسيرا ليعد ما يناب ان تارة وجانبه فيستغرق الابنية
فانه تعالى ليس محلا له لا يجوز ان يكون امر واحد بسيط فاعلا وقابلا لامر واحد لان وجه
المعلول وان توقف على كل واحد من علله لكن الفاعل هو الذي يقتضيه ويجعله واجب الحصول والوجود

حيث هو وإذ ذلك يقال له المقتضي والموجد وما يشبه الموجد والموجب والقابل لا يقتضي المقبول
بجعله واجب الحصول بل ليس له إلا استحقاق وجود المقبول وهو ضرب من الإمكان ومن ثمة
قيل إن نسبة القابل إلى المقبول بالإمكان والفاعل من حيث إنه فاعل يوجب وجود المفعول
ويقتضيه والقابل من حيث إنه قابل لا يقتضي وجود المقبول ولا يوجبه فلا يمكن القابل بعينه فاعلاً
لشيء لا يوجبها وكيف يمكن ذات واحدة بسيطة مقتضية لأمر وغير مقتضية له معاً هذا واعترض عليه
بعض المتأخرين بأنه إن أريد أن الفاعل من حيث هو فاعل موجب للمفعول فإن أريد نفي مفهوم
الفاعل من حيث هو موجب له فباطل في جميع الصور قطعاً بالضرورة وإن أريد أن ذات الفاعل
مقيد الحيثية الفاعلية ومعللاً بها يكون موجباً فهو ممنوع بل الظاهر أن التقييد بالفاعلية والتعليل
بها لا مدخل لشيء منهما لإيجاب الفاعل له واقتضائه وإن أريد أن ذات الفاعل من حيث هو
كالشمس بعينها موجب له فمسلم لا شك فيه ولكن لم لا يجوز أن يكون ذات القابل من حيث هو
كالشمس موجباً في بعض الصور وهذا هو أول المسألة وليس يتصور في هذا التقدير اجتماع
المتنافيين إذ ليس فيها إلا اقتضاء ذات ما من حيث هو لصفة ما في نفسه وكما أنه ليس
لصفة القابلية مدخل في هذا الإيجاب والاقتضاء لا تقييداً ولا تعليلاً كذلك ليس لصفة
الفاعلية مدخل فيه كذلك فيؤول الأمر إلى أن نفس ذات القابل للصفة موجبة لتلك الصفة فيه
مع قطع

مع قطع النظر عن القابلية والفاعلية تقييداً وتعليلاً وليس فيه محذور أصلاً وأقول منشأ هذا الاعتراض
والإيراد هو الغفلة عن تحقيق معنى الحيثية التقييدية والتعليلية فلنحقق ذلك أولاً ونقول
إن العقل إذا لاحظ شيئاً واعتبره بوجه معين كان ذلك الشيء الملحوظ مع ذلك الوجه مقيداً به
ثم إنه قد يراد به المفهوم المقيد كما في قولك الحيوان من حيث إنه ناطق عين النوع فإن المراد
مفهوم نفس الحيوان المقيد وقد يراد به ما يصدق عليه هذا المفهوم المقيد كما في قولهم النفس من حيث
إنه مجرد عن المادة معلوم فإنه لا يراد به أن مفهوم النفس مقيداً بهذا القيد عالم ومقيداً بذلك
القيد معلوم ضرورة أنه ليس هذا المفهوم المقيد الاعتباري عالماً وليس ذلك المفهوم الاعتباري معلوماً
كيف وليس هو عين النفس فليس علم النفس به علماً بنفسه بل المراد أن ذات النفس باعتبار
يصدق عليها أنها مجرد عن المادة وهو لهذا المفهوم عالم وذاتها أيضاً باعتبار يصدق عليه
أنها مجرد عن المادة وهو لهذا المفهوم معلوم وإذا تحقق ذلك نقول إن معنى قولهم الفاعل من حيث
إنه فاعل موجب للمفعول أن فرد الفاعل باعتبار أنه فرد الفاعل مع قطع النظر عن كونه فرداً
للقابل موجب للمفعول وكذلك نقول في القابل إن فرد القابل باعتبار أنه فرد له مع
قطع النظر عن كونه فرد الفاعل لا يوجبه ولا يقتضيه ولا ريب في صحة هذا الكلام وأن فرد
الفاعل مع قطع النظر عن كونه فرد الفاعل لا يوجبه ولا يقتضيه أصلاً والحاصل أن الجهة فرد في

مختلفين باعتبار أحدهما الفاعل المخصوص والآخر القابل المخصوص وفرد الفاعل موجب للمفعول كفرد
القابل فإن العقل إذا لاحظ فرد الفاعل وأغمض عن كونه فرد القابل يجده مقتضياً لمعلوله وإذا لاحظ
فرد القابل وأغمض عن كونه فرد الفاعل لا يجده موجباً لمقبوله بل يجده غير مقتض له فلا يمكن أن يكون
لشيء واحد بسيط من جهة واحدة فرد القابل والفاعل معاً بالنسبة إلى أمر واحد والإمكان موجباً له
غير موجب له معاً وهذا بديهي البطلان ضروري الامتناع فتأمل فإنه دقيق واعترض عليه المحقق
الدواني أيضاً بأنهم جوزوا كون علمه تعالى مع أنه عين ذاته الواحد البسيط الحقيقي قدرته باعتبار
صحة الفعل والترك وإرادته باعتبار وجوب الفعل عنه فلم لا يجوز أن يكون الأمر في الفاعلية والقابلية
أيضاً كذلك فيكون باعتبار الفاعلية تجب له الصفة وباعتبار القبول لم تجب وأجاب
عنه صدر المحققين بما ذكرنا بأن إيجاب الفاعل علمه للمفعول مقدم على فعله إذ ذات وإمكان
الحصول المقبول في القابل مقدم على حصوله فلو كان الواحد الحقيقي الذي لا تعدد فيه أصلاً علة
لشيء قابلاً له لكان فيه قبل الفعل والقبول حصول جهة إيجابه واقتضائه وجهة أخرى
مستحقة ولكن حصوله فيه وأقول فيه نظر فإنه بما ذكره لا يحسم مادة الإشكال والعداء
أن يقال الكلام في الواحد الحقيقي وليس فيه تعدد لا بحسب الخارج والتعدد الاعتباري بالحيثيات
العقلية والجبليات الانتزاعية إنما هو تعدد وتكثر عقلي لا يجدي في نفي الأمر إلا تعدد باعتبار العقل
والنزاع

وانتزاعه وليس تعدد الجهات في نفس الأمر بالفعل فكيف يمكن مصححاً لاجتماع المتنافيين في محل واحد
فإنه يقتضي تعدداً وتكثراً في نفس الأمر بل الخارج ولا يكفي الكثرة الاعتبارية المتحققة بمجرد اعتبار
العقل إذ لكن كل جهة اعتبارية فرضت في الواجب يلزم اتصاف الواجب بها مع معلولاً لذاته لما
هو المشهور بين الجمهور من أن الاعتبارية تحتاج إلى علة وينتهي الكلام إليه فتسلسل فتأمل فيه
واعترض بعض الأعاظم الأعلام على هذا الدليل أيضاً بأن التنافي بين الوجوب والإمكان
فيما نحن فيه ممنوع إذ الإيجاد إنما يستلزم الوجوب في حد ذاته والقبول إمكان حصول القول
في القابل فالإمكان إمكان الوجود لغيره والوجوب وجوب الوجود في نفسه فأين التنافي والحق
أن الفاعل يوجب وجود المعلول والقابل لا يسلب عنه الوجوب والإيجاب بل يصحح وجود المعلول
بالحصول في القابل فالتنافي غير مسلم وأقول كما أن وجود المعلول في نفسه أمر ممكن يحتاج إلى علة
موجبة لذلك وجود المعلول في غيره أمر ممكن يحتاج إلى موجب ولا شك أن القابل من حيث
هو قابل لا يوجب وجود المعلول في القابل ثم وجب وجوده فيه أيضاً هو الفاعل حتى أنه يوجب وجود المعلول
في نفسه كذلك يوجب وجوده لغيره وفي غيره بل الوجود في نفسه ولغيره متحد إن حقيقة ما كالتنافي
بين ثم لا يخفى على المتأمل تحقق التنافي بين الإيجاب واللاإيجاب والاقتضاء
واللااقتضاء ومنع التنافي مستنداً بأن الفاعل يوجب المعلول والقابل لا يسلب هذا الوجوب مكابرة

20

اذ المنافات غير منحصر بابين الشئ ورفعه على ان تحرير الدليل كما اشرنا اليه يتوقف على ادعاء التنافي
بين الوجوب والامكان فان تحصيله ان فرد الفاعل مع قطع النظر عن كونه فرد الفاعل لا
يوجبه فلو كان امر بسيط فاعلا وقابلا لشئ بعينه لكان موجبا لامر بعينه غير موجب له ايضا
وهذا ضروري الامتناع واذا عرفت هذه المقدمة نقول لو كان الواجب محلا لغيره لكان ذلك
الغير ممكنا معلولا له حينئذ ان يكون امر البسيط فاعلا وقابلا لامر واحد بعينه وهو ممتنع ممتنع
فان قلت مسلم ان جميع ما عدا الواجب ممكن يحتاج الى علة اما ان كل ممكن معلول لذات
الواجب بلا واسطة فمم فيجوز ان يكون الواجب محلا لمعلول معلوله اذ الدليل لا يجري فيه
قلت قد مر في المقدمة الثانية في الفصل السابق ان نسبة ذات الواجب الى كل ما عداه
من الممكنات سواء كان معلوله او معلول معلوله نسبة الوجوب وان الواجب موجب
لمعلول معلوله ايضا فيجري الدليل فيه ايضا كما لا يخفى **ازالة وهم** لا يتوهم ان يلزم من
امتناع كونه محلا لغيره عدم اتصافه بالصفات مطلقا ونفي الصفات عن ذاته بل
اللازم من ذلك نفي اتصافه بالصفة الحقيقية المغايرة لذاته فلا صفة حقيقية له متقررة في ذاته ولا
صفة حقيقية يلزمها اضافة واما الصفات الاضافية كالمبدائية والمبدعية والعلية والعاقلية
والسلبية كالقدوسية والفردية والاعتبارية كالوجود والوحدة والشيئية وغيرها من الاعتبارات

العقلية

العقلية فيجوز عليه بل يجب له فانها لا تخل بوحدانيته تعالى ومما يجب ان تعلم انه ليس له اضافات
مختلفة توجب حيثيات مختلفة فتركب ذاته تعالى بل له اضافة واحدة تصحح جميع الاضافات
كالمبدائية المصححة لباقي الاضافات كالرازقية والخالقية والمصورية وكذا لا يجوز عليه سلوب مختلفة
توجب حيثيات مختلفة يقتضي ذلك تكثرا في الذات الاحدية بل له سلب واحد وهو سلب
الامكان يتبعه جميع السلوب كسلب الجسمية والجوهرية والعرضية وغيرها هذا تلخيص ما قاله السهروردي
في التلويحات اللاهية والعلامة الشيرازي في شرح الاشراق فافهم **تبصرة** اعلم ان بعض المحققين
المدققين قال ان الصفة قد يكون ذاتا مباينة لذات الموصوف كالنور للشمس وقد لا يكون
مباينة لذاته بل يحلل العقل ذات الموصوف الى عارض ومعروض وبعد ذلك وصفه غير مباين له
ولا داخل فيه فالصفة على هذا التقدير ليس ذات مباينة لذات الموصوف واطراف الجسم من
الخط والنقطة والسطح من هذا القبيل واذا عرفت ذلك اقول ذهب جمع من الاعلام الى ان صفاته
من هذا القبيل واتمام المعاني التحليلية التي يمكن ان يحلل ذات الواجب اليها وليس لها ذات مباينة
لذاته بل هي عينها باعتبار وغيرها باعتبار آخر وهو معنى قول الشيخ الاشعري ان صفاته تعالى
ليس هو ولا غيره وقال بعضهم في شرحه للمواقف ان صفات الله تعالى غير مخلوقة ولا داخلة تحت الذات
والاتحاد الواحد الحقيقي فاعلا وقابلا لا ينافي صفات الله تعالى لوازم ذاته ولوازم الذات لا تجعل

جعلا مستقلا بل جعلها تابع لجعل الذات وجودا وعدما فان كانت الذات مجعولة كانت لوازمها
مجعولة بجعلها وان كانت الذات غير مجعولة كانت لوازمها غير مجعولة بالاجعل الذي بين الذات
وهذا قول من قال هنا ان صفات الله تعالى واجبة الوجود غير ممكن الا انها واجبة لوجوب
الذات ومعنى قول شيخنا ابي الحسن الاشعري ان صفات الله تعالى باقية ببقاء الذات انتهى فان
قيل كلام هذا القائل ليس صريحا فيما ذكرت ولم لا يحمل على ما هو المشهور من مذهب الاشاعرة
قلت انه صرح في حاشيته هذا الشرح بعدم الاثنينية بين الصفات وذاته تعالى حيث قال كل اثنين
فانه لا يمكن ان يكون احدهما باقيا ببقاء الآخر فالباقي ببقاء الشئ لا يكون له هوية مغايرة له ولا
انفصال له عنه بل هو عينه وكونه كونه وكذا الفصل بالنسبة الى النوع عند تحققه وهما اثنان لو لم يظهر الاتحاد
منها مع الآخر والصفة مع موصوفه واحد لا اثنان وهذا هو الفرق بين الصفة والعرض الا ان
صفات الله تعالى كذلك مطلقا وصفات الممكنات كذلك من حيث صفات الملك الموصوفات
وان كانت ايجابية الصفات واستقلال بالنظر الى مهيتها هذا كلامه ولا يخفى انه صريح فيما ذكرنا
من انه ذهب الى ان صفاته تعالى ليست مباينة لذاته بل من الصفات التحليلية التي يحلل
ذات الموصوف اليها لا يحتاج الى جاعل فان قيل اليس هذا العينية مذهب القائلين بعينية الصفات
قلت بينهما فرق دقيق يظهر بما اقول وهو ان القائلين بعينية الصفات يقولون ان جميع الصفات

على ان

عين الذات بمعنى ان الذات نائب مناب الصفات باسرها وانما تختلف الصفات
باعتبار اختلاف نسبة الذات الى الامور الخارجية عنها وبعبارة اخرى قال المحقق الدواني فليس
هناك الا هوية بسيطة يعبر عنها في الاعتبار بنسب مختلفة فيسمى باسماء مختلفة باعتبار تلك
النسب مثلا هو باعتبار انه يترتب عليه الآثار يسمى وباعتبار انه بذاته منشأ لذلك
الترتب واجب وكما انه باعتبار انه يمتنع فرض الشركة فيه متعين وباعتبار ان ذاته منشأ
لذلك الامتناع تعين واعتبر مثل ذلك في سائر صفاته مثلا هو باعتبار انه ينكشف
عليه الاشياء عالم وباعتبار ان ذاته منشأ ذلك الانكشاف علم وكذا العلم لوازمها
هولاء الاعلام يقولون ان الصفات وان كانت متحدة ذاتا لاتحادها مع الذات
لكنها متغايرة باعتبارات غير خارجة عن هوية الذات بل الذات باعتبار خارج
عن هوية الذات عالم وباعتبار آخر لذلك قدرة وبهذا فان تعين الصفة عندهم انما
هو بتعين شئ من الموصوف بان يكون ذات الصفة قال بعض المحققين ان العقل
بملاحظة القسمة ربما يحلل ذاتا الى معروض وعارض غير مباين له ولا داخل فيه بل كانه هو
لذا وليس له ذات خارجة عن ذات المعروض وانهما ليسا موجودين اثنين كما يحلل
الجسم الى السطح وهو الى الخط وهو الى النقطة وان اطلق عليه لفظ الحال قال كل ثلثة اقسام

[illegible]

الاول ان يكون له ذات يقارن لذات المصدر كالضوء للمضيء الثاني ان لا يكون له ذات
ملاحظة فانها بعينها حال الصدق الاثب وكان هذا الصدق منشأ انتزاعها واعتبارها
حالا الثالث ان ينتفى شيء من المصدر بان يكون ذات المحل وارا وذاك العينين يكون
هناك شيء واحد والاطراف من هذا القبيل وقال شارح المواقف في موضع اخر ليس الصفة
شيء والذات شيء اخر يجري عليها انضمام فذلك الانضمام الصفة بمعنى الصفة كمثل القطع
اي وجه الجسم فان وجه الجسم ليس شيئا منضما الى الجسم له وجه الى الجسم ووجه الى ما يقابله فان ما هذا انه
جسم له وجهان يعني وجه الجسم عبارة عن ذلك الجسم ولا يخفى على الجيد البصير ان كلامه
هنا لا يصح فيما ذكرناه من ان تعين الصفة عندهم عبارة عن ان ينتفى شيء من المصدر
بان يكون ذات الصفة فتدبر فانه دقيق ظهر وتبين ان المذاهب المحصلة في صفات
الواجب ثلاثة الاول ما ذهب اليه الفلاسفة من ان الذات نائبة مناب الصفات
وان ليس هناك تعدد ولا اثنينية بوجه من الوجوه والتغاير بينها باعتبار اختلاف
مغاير خارجية عن الذات والثاني ما ذهب اليه جمع من الصوفية وبعض الاشعرية
والشيخ الاشعري من ان صفاته تعالى من الصفات التحليلية التي المبدئية لذاته فهي عين
ذاته باعتبار وغيرها باعتبار اخر فهناك اثنينية عقلية لا خارجية بان ينتفى شيء من المصدر
بان يكون

بان يكون ذات الصفة وهاتان الفرقتان متفقان على كون الواحد البسيط فاعلا
وقابلا لشيء واحد بعينه والاحتياج كل منهما موجود الى جاعل والثالث ما ذهب
اليه جمهور الاشاعرة من انها امور موجودة مباينة لذاته تعالى وهؤلاء اما ان يجوزون
جواز كون الواحد البسيط فاعلا وقابلا لامر واحد كما هو المشهور عندهم واما ان لا يجوزون
هذا ويقولون ان صفات الواجب ليست اثارا له ويمنعون احتياج كل منهما الى جاعل
الى غيره جاعل كما نقل شارح التجريد عن بعض محققيهم وكلاهما كما ترى فان قيل ما المختار
عندك من المذهبين الاولين قلت ما ذهب اليه الفلاسفة واما ما ذهب اليه هؤلاء
ففيه اشكال لتحقيقه تنقيح في غاية الصعوبة لا يكاد يحصل لذوي التحصيل فتدبر حتى ان
يتحصل لك ما هو الحق الحقيق في هذا الباب والله الموفق لتيسير الصواب
وانه تعالى لا يتغير نقول تغير الواجب اما في ذاته او في صفاته وحالاته وكل منهما اما بتجدد
وحدوث وتغير ذاتي يعني زماني واما بتجدد وحدوث وتغير زماني والتغيير في الذات
اما بتبدل الذات وانقلابها وصيرورتها شيئا اخر واما بانفصال جزء عنها
او زيادة جزء عليها والتغير في ذات الواجب لشيء من هذا الاحتمالات ممتنع
فلا يتغير الواجب في ذاته اصلا لا بالتبدل والانقلاب ولا بانفصال جزء وزيادة

اذ يمتنع ان يكون له جزء وتبدل الحقيقة والانقلاب وصيرورته شيئا اخر ممتنع
ضرورة واما التغير في الصفات والحالات فاعلم ان الصفات قسمين الاول الصفات
الحقيقية والثاني الصفات الاضافية والتعلقية والتغير في الصفات الاضافية
تغيرا زمانيا او ذاتيا غير ممتنع ولا ممنوع اذ التغير في مثل تلك الصفات لا يستلزم تغيرا
في الذات اصلا واما التغير في الصفات الحقيقية سواء كان التغير ذاتيا او زمانيا ممتنع
كما هو ظاهر من امتناع ان يكون له صفة حقيقية ولو قيل بالصفات الحقيقية
كما هو مذهب جمهور الاشاعرة فلا بد ان يلتزم تغيره في الصفات الحقيقية بالتجدد الذاتي
الذاتي لان صفات الحقيقية لا تكون واجبة بالذات لامتناع تعدده بل تكون
معلولة لذاته تعالى عن ذلك وذلك تغيره بالتجدد الذاتي واما التجدد الزماني فقد تطلق
ويراد التغير التدريجي وذلك مستلزم لكونه تعالى جسما اذ الامر التدريجي اما متصل بالذات
او بالعرض وعلى كل تقدير يكون محله منقسما ضرورة ولو اريد به الاتصاف بامر
بعد ما لم يكن لمدة زمانية فيدل على امتناعه ما استدل به الشيخ الرئيس على ان الواجب
ليس له حالة منتظرة فلا يخرج عن وجود تلك الحال او عدمها ولكل علة فلم يكن واجب الوجود
عن اوصافه شيئا عليه دقائق غاية ما يلزم ان يكون وجود تلك الحال او عدمها لعلة ولا
يلزم

ولا يلزم ان يكون في ذاته او تعينه معلولا وقال بعض الاعاظم يشبه ان يكون الاستدلال
مبنيا على سوء فهم المراد فنحرر الدليل بوجه لا يتوجه عليه ايراد فنقول اذا كان للمبدأ
الاول الواجب كمال منتظر فوجود ذلك الكمال او عدمه وحصول
ذلك الكمال له او عدم حصوله له يكون لعلة لا محالة وتلك العلة في كل من الطرفين لا يكون
عدما صرفا فهي اما واحد بالوجود والواجب واحد ووجوده حق فكل ما بغيره من الموجودات
معلولة له بواسطة او بغير واسطة فالواجب فاعل الكل ولا ينفعل فاعل عن مفعوله
ولا علة عن معلولها فلو كان علية الكمال والكمال بغيره لزم ان ينفعل فاعل عن مفعوله
وعلة عن معلولها وان كان علة الكمال وجوده او عدمها نفس ذات الواجب لا غير
وذات الواجب باق دائما كان ذلك الكمال موجودا دائما او معدوما دائما فلم يكن
منتظرا فيجب وان توهم متوهم انه لم لا يجوز ان يكون جزء علة بل السبب المعين
او معدا او غير ذلك من اسباب الناقصة فليعلم انه حينئذ يكون الفاعل المؤثر في نفسه
كان سائر الاسباب لا يكون فاعلا فيلزم ان ينفعل الشيء عن نفسه ولو سلم ان السبب
اخو فرض لا يمنع الفعل الشيء عن نفسه على ان ذلك السبب الاخر ان كان له دخل
في الانفعال او الفعل لزم المحذور المذكور ومثله والفطرة ثابتة بهذا ما افاده

وفيه ما فيه والانسب بظاهر كلام الشيخ ان يوجه بافادة بعض المحققين من انه لو كان للواجب
حالة متجددة فلا يخلو اما ان حالة مع وجود تلك الحالة كحاله مع خلوه عنه وهي الحالة الثابتة
له في ذاته قبل وجود المعلول فلا يجب المعلول اذن او قد يجب بها الحالة التي لم تكن له قبل فقد تغير
ذاته وكل متغير فهو تحت متغير يغيره على التقلب ويحوله من حال الى حال لان
الشيء بنفسه يستحيل ان يوجب الخروج عما هو عليه والا امتنع الخروج فيه وكل ما هو
تحت اخر فالغير هو معلول له اذ لو لم يكن معلولا له كان مع قطع النظر عنه في نفسه على
واحد من كل نقيضين فكان امتنع ان ينقله منه لا سبيل له زوال ما بالذات
واذا كان معلولا لغيره لم يكن واجبا بالذات وفيه نظر لا يخفى على اولي النهى ويمكن الفاعل
بامتناع صدور الحوادث الا بتوسط الحركة ان يقرر ان حصول الحوادث في ذاته
يستلزم الانفعال عن الحركة والاوضاع الجسمانية او متعلقة بالاجسام على ما حقق في موضعه
والواجب مجرد عن متعلق الجسم على ما سيجيء فتدبر اذا علمت انه تعالى لا يتغير
بذاته ولا بصفاته ظهر انه تعالى ليس بزماني مطلقا لا ذاتا ولا صفة فلا يتحقق بالنسبة اليه
ذات ماضي ولا مستقبل ولا حال اعني بذلك انه لا يتحقق بالنسبة اليه تلك الامور
بالمعنى المختص بالحوادث لا مطلقا كما يتوهم من كلام بعض المحققين وتحقيق ذلك ان الواجب

تعالى وان لم يكن في الزمان لكنه مع الزمان وفي الحقيقة ونسبة الزمان اليه مع الزمان
بتغاير تبدله اليه على الجهتين احدهما بالتغير في ذاته وذلك الشيء الذي هو مع الزمان
كما هو في الاشياء المختصة ببعض الازمان كالحوادث اليومية مثلا فانه في اليوم لكونه معه
في الوجود لا في الامس والغد لفقدانه فيهما وثانيهما بالتغير في الزمان حين ما هو مع الزمان
والوجه الاخر مان لم يتغير بالنسبة اليه تعالى عن ذلك فلا يتحقق في الحقيقة الا بالذات في
بالنظر اليه بانه في اليوم مع اليوم مثلا لكونه معه في الوجود حين الامس والغد لفقدانهما لا لفقدانه
تعالى عن ذلك فيتغير بالنظر اليه الماضي والحال والاستقبال بهذا الوجه اذ اليوم مثلا
حال بالنظر اليه لكونه معه في الوجود وحاضر عنده والامس ماض لفقدانه اليوم مع تحققه قبل
ذلك اذ الغد مستقبل بالنظر اليه ففقدانه اليوم مع انه سيكون فالازمنة الثلثة
وان لم يتغاير بالنظر اليه بالمعنى المختص بالحوادث ولكن تحققه بهذا المعنى وهو ان الحال
الزمان الحاضر الذي هو معه بالفعل والماضي الزمان المتقدم على ذلك الزمان والمستقبل
الزمان المتاخر عنه بالنظر اليه تعالى لا شبهة فيه فان تحقق الماضي والحال والاستقبال
بالنظر الى الشيء لا يقتضي كون ذلك الشيء مفقودا في الماضي والمستقبل مطلقا
على التحقيق انه لا يمكن ان يقال ان جميع الحوادث حاضرة عنده دفعة واحدة

كما قال العلامة الدواني في شرح رباعياته بالفارسية حيث قال چنانكه ذات الهي
زمانى نيست بلكه محيط وغالب است بر زمان علم ان حضرت نيز زمانى نيست
بلكه محيط است بر جميع ازمنه دفعة واحدة هر جزء مفروض از زمان وحوادث واقعه
در ان بهمان وجه كه واقعست مشاهد اوست وسر اين معنى انكه چون ذات حق
بلكه امور متعلقه بر زمان مطلقا بر زمان نيست بلكه محيطست بر زمان پس ماضي
واستقبال نسبت با ان نباشد بلكه نسبت باز مانيات واقع است
هم نظر بعلم ايشان در حضور ... الاوقات بانسبت ماضى واستقبال از ان جهت
حاصل ميشود زيرا كه منشا ماضى واستقبال زمان است وزمان فرع حركت وحركت
ناشي از قوت وقوه مستلزم عدم ... وعدم را در ساحت وجود حقيقي بلكه از جميع مجردات
راه نيست ومثال اين معنى بوجهي ان است كه شخص ... مثلا خطى كه اجزاء ان مختلفه
الالوان بيكبار ملاحظه نمايد وبر جميع الوان بيك دفعه مطلع شود وهمان خط را بتدريج
بر حيوان ضيق الحدقه كه احاطه ان نتواند كرد كذرانند چنانچه ان حيوان هر لحظه
از ان رنگى ملاحظه نمايد وهر دم از ان الوان متبدل شود وبعد از ان كه يكى منعدم
شد ديكرى پيدا شده واين معنى بنابر غيبوبه احاد الوان از نشه اوست

ولو قيل در حضور شبه مغالطه فانه لا يلزم من عدم تغير الواجب كما عرفت عدم التغير
المضي والاستقبال بالنظر اليه وحضور الامور التدريجية دفعة ولو عندهم لا يتغير اصلا
واضح البطلان وكيف يكون المعدوم حاضرا وما ذكره من التمثيل لا ينفعه ولا يطابق
الممثل له الا اذا كان اجزاء الخط المذكور تدريجي الحصول ومع ذلك يكون حاضرا دفعة
عند الشخص الاني وغير حاضر بجميع اجزائه عند الحيوان الضعيف كالنمل مثلا
ولا ريب انها اذا كانت تدريجي الحصول لا يكون حاضرا دفعة عند الشخص الا...
ايضا كما لا يخفى على الفطن ... والجاهل ... لمكان امتناع الادراك
في المثال المذكور ناشيا من جانب العالم الضعيف قوته بحيث لا ضعف ... يمكن
الادراك وامتناع الادراك في الزمان ليس من جانب العالم ليختلف القوي
والضعيف في ذلك بل من جانب المعدوم لانه لعدم شيئا في شيئا والمعدوم لا يقبل
الحضور فلا محالة لا يختلف في ذلك قوي وضعيف البتة فتدبر فيه
في انه تعالى لا نقص فيه قال الشيخ الرئيس في بعض رسائله العلة الاولى لا نقص
فيها بوجه من الوجوه اذ الكمال الذي بازاء ذلك النقص اما ان يكون وجوده
غير ممكن فلا يكون ازاءه نقص اذ النقص هو عدم الكمال الممكن الوجود واما

ان يكون وجه حكماً للشيء الذي ليس في شيء ما اذا تصور امكانه تصور معه علة
تحصيله في الشيء الذي هو ممكن فيه وقد قلنا انه لا علة للعلة الاولى فكماله
ولا بوجه من الوجوه فاذا هذا الكمال ليس بممكن فيه فاذاً ليس بازائه نقص فهذا العلة
الاولى مستوفٍ لجميع ما هو جزئيات بالاضافة اليه هذا كلامه وفيه نظر وله جواب
واقول في توضيحه كل ما يعد جزئية وكمالاً فاما ان يكون ممكن الحصول للموجود من حيث
انه موجود او لم يكن كذلك ولا سبيل الى الثاني والا لم يكن كمالاً له اذ كمال الشيء
انما هو الحد الممكن الحصول له ضرورة ان ما يمتنع حصوله للشيء لا يكون كمالاً له واذا كان
ممكن الحصول له فاما ان يستدعي حصوله له حالات امكانية ممتنعة الحصول للواجب
بالذات او لا يستدعيها ولو كان مستدعيا لها كان حصوله للواجب ممتنعاً فلا
يكون كمالاً له ولما لم يستدعها بوجه من الوجوه يكون ممكن الحصول له وكل ما
هو ممكن الحصول له فهو حاصل له في نفسه اذ لا يمكن ان يحصل له ما لم يكن حاصلاً
له في نفسه لما مر في الفصل السابق فظهر انه تعالى منزه عن جميع النقائص
مستجمع لجميع الكمالات وان كل كمال حاصل للموجود لا يوجب الحالات
الامكانية من التكثر والتركب والجسمية هو كمال مطلق لا من وجه دون

من وجه حاصل له فهو كامل بالاضافة الى سائر الموجودات ايضا فتم وقال السهروردي في
الشجرة الالهية ان الكمالات التي هي صفة للموجودات الممكنة من حيث هي ذوات موجودة
من غير اعتبار امور تخصصه كالجوهرية والوضعية والجسمية والتركيب ونحوها فهي مستفادة
من الواجب لذاته وهو زائد عليها وانها وكل كمال هو زائد هو مستفاد من الواجب
فالواجب اولى بذلك الكمال لان الشيء لا يوجد ما هو اشرف واتم لان وجود
المعلول انما هو مستفاد من وجود العلة فيكون بالضرورة ناقصاً لعلته فلا يمكن ان يكون
مساوياً لها فكيف يمكن ان يكون ازيد وانه ضعيف والحكماء المتألهون متفقون
على ان الماهية المعلولة نسبتها الى العلة كنسبة الظل الى ذي ظل وكما ان الظل
اضعف من ذي ظل فالماهية المعلولة اضعف من العلة فهذه المقدمة قريبة من العقل
ولا يحتاج الفطن معها الى تنبيه هذا قريب مما ذكره السهروردي ما افاده الشيخ
في الرسالة المذكورة ايضا حيث قال ان خيريته تعالى اما ان تكون ذاتية مطلقة
او مستفادة لكنها ان كانت مستفادة لم تخل من قسمين اما ان يكون
وجودها ضرورياً في قوامه فيكون معه علة لزوم العلة الاولى والعلة الاولى علة له
هف واما ان يكون غير ضروري في قوامه وهذا ممتنع ايضا فان من المحال ان

ان تستفيد العلة الاولى خيرية غير ذاتية فيه ولا ضرورية في قوامه وذلك لان العلة الاولى
يجب ان تكون فائزة بذاتها بسمة الخيرية من اجل ان العلة الاولى اذا لم يكن ذاته
مستوعباً لجميع الجهات الخيرية بالاضافة الى حقيقته باطلاق سمة الخيرية عليه
والامكان وجود ما مستفيداً من غيره ولا غير الا معلول لانه فاذاً مستفيده معلول له ومعلوله
لا خير له وفيه ومنه الا مستفاداً منه واذا معلوله ان افاده خيرية فانما يفيده خيرية
مستفاداً منه فتلك الخيرية حاصلة له في ذاته وقد فرضت انها مستفادة من الغير
هف هذا خلاصة كلامه وحاصله ان الواجب لو استفاد كمالاً من غيره لاستفاد
من معلوله لان جميع ما عداه مستند اليه بالضرورة وكل ما يفيد شيئاً يجب ان يكون
ذلك الشيء الذي افاده حاصلاً له ايضاً فذلك الكمال يجب ان يكون
حاصلاً للمعلول ايضاً ومعلوله انما استفاده منه بالضرورة فيجب ان يكون ذلك
الكمال حاصلاً له بذاته لذاته وقد فرض انها مستفادة من الغير هف ولا يخفى
ان المقدمة القائلة بان كل ما يفيد شيئاً يجب ان يكون ذلك الشيء حاصلاً
له ايضاً غير بين ويحتاج الى بيان ومع ذلك منقوض اجمالاً اذ لا يخفى ويمكن
ان يبين المقدمة المذكورة باوجه من احدها ما هو المستفاد من كلام السهروردي في

من ان المعلول ظل للعلة وح لا بد من تخصيص في كلام الشيخ على ما مر وثانيها ما يستفاد
من كلام الشيخ في هذه الرسالة ايضاً من ان كل معلول فهو مثال العلة القريبة وقال
وذلك بين بالاستقراء وفوق امثلة جزئية ثم قال واما من جهة البرهان الكلي
فليس بموضعه وانا اقول دليل البرهان الكلي ان العلة انما هو نفس حقيقة المعلول
وان العلية والتأثير ليس الا الاستتباع فلا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول
المعين ومناسبة له ومشابهة به ومماثلة خاصة معه بها يكون مستتبعة لهذا المعلول
المعين من غيره لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح وقد عبر الشيخ عن تلك المماثلة التي لا بد بين
العلة ومعلولها بالتجلي وقال العلة لا بد ان تتجلى في معلولها القريب واما دفع النقض
فيحتاج الى مزيد بسط في الكلام ولعل الفطن الذكي يتفطن به بالنظر فيما ذكرناه سابقاً
ما نقلنا عن الشيخ الرئيس من عرف ذلك فاذا تحققت ما ذكرنا لك في هذا الفصل
عرفت ان كل كمال وخير في الوجود فانه رشح وفيض وظل من جماله وكماله وان
كل نقص وعيب فمن النقصان اللازم من تنزلات مراتب الفيض والوجود
واختلاف مراتب المعلولات بحسب مراتب البعد من العلة الاولى فكل كمال
وجمال في الوجود فهو له ومنه وكل نقص وعيب فهو بريء عنه منزه عنه فله الجمال الا

والكمال الاقصى والجلال الارفع الاعلى فافهم ذلك وتامل فيه بين اقول قد تبين
مما حققناه ان الواجب الحق غير متناهي الكمالات بحسب الشدة والاتمية بمعنى انه لا يتصور
مرتبة كمال فوق مرتبة كماله ولا اشد واتم منه فانه لو تصورت تلك المرتبة التي
هي اشد واتم من المرتبة التي للواجب حكى الوجود المرجح من حيث هو موجود والالما
يكن كمالا على ما مر ولا يمكن ان تكون حكاية الوجود للممكن فقط لان الكلام في ما هو كمال لا من جهة
ومثل ذلك الكمال يكون حكى الوجود للواجب ايضا كما سبق واذا كانت حكاية الوجود كان
واجب الحصول له فهي حاصلة له وقد فرض غير حاصلة له هف فاذا تكون صفاته وكمالاته
غير متناهية بحسب الشدة والاتمية لا يتصور اتم منها مدة وشدة ما لا يتناهى بما لا يتناهى من جهة
فاعرف ذلك فانه دقيق واحفظه لانه به حقيق قوله انه تعالى ليس بنفس الجسم الا جسم
اقول ابطال كونه تعالى نفسا لجسم من الاجسام من المهمات اذ قد سبق اليه وهم جمع من القوم
وليس في كتب القوم برهان عليه وفي بعضها اقناعات لا تفيد اليقين ثم ان بعض الاعاظم
من الاعلام قد تصدى لذلك فاورد وجوها وجيهة سديدة لا تتم الا بجدل ومقدمات
تقرر بتقرير بعيد عن مذاق الجمهور غير موافقة لما هو المشهور وقد سنح لي وجه وجيه لا
يخالف الاصول المقررة المشهورة فاقول مقدمة نسبة النفس الى البدن نسبة العلة الى معلولها
والالكان

والالكان كل علة نفسا لمعلولها وذلك اوضح البطلان بل بين النفس والبدن
تعلق وارتباط خاص يوجب لقائه كل منها في صاحبه لوجه بل يوجب لان يحصل منهما
واحد طبيعي وان يكون شعورها بنفسها وبدنها شعورا واحدا بحيث يتالف من الادراكين
ادراك واحد على ما صرح به بهمنيار ولهذا يذهب كثير من الاذهان الصادرة الى
ان ذاتها وبدنها الى النفسها فنقول قويت وادركت وظاهر بين ان كل واحد من تلك الامور
التي ذكرناها لا يمكن ان يتحقق بين العلة ومعلولها بل نقول ان النفس كالقوة
الجسمانية في انها لا يحصل ابتداء الا في موضوع بعد ان يكون لذلك الموضوع
وضع فلا يظهر انه نفس مجردة ولا جسمانية بمادته وصورته فلا يكون علة موجبة للبدن
نعم البدن موضوع تصرفات البدن ويجوز ان يكون النفس الى علة فيه من معلولاته
لا البدن باجزائه فثبت ان تعلق النفس بالبدن ليس تعلق العلية والمعلولية بل
نسبة اخرى مغايرة ومباينة لها مقدمة ثانية قد مر ان للواجب بالذات
نسبة واحدة واضافة خاصة الى جميع الممكنات هي نسبة العلية والايجاب والا
لاستتباع ولا يمكن ان يكون له نسبة واضافة اخرى اليه لا تكون تلك النسبة
مستلزمة لها ومتضمنة اياها على ما نقلنا عن العلامة الشيرازي والمحقق السهروردي

فان ما عدا تلك النسبة من النسب الامكانية والواجب لبساطته لا يمكن ان يكون
له الا امر واحد نسبتان متباينتان متنافيتان وذلك ظاهر قد مر مفصلا
وبعد ذلك نقول لو كان الواجب تعالى نفسا لجسم من الاجسام وقد مر ان تعلق
النفس الى البدن نسبة مباينة بل منافية لنسبة العلة الى المعلول يلزم ان يكون لذاته
البسيط الى ذلك الجسم بعينه الذي هو بدنه تعالى عن ذلك نسبتان متباينتان
متنافيتان احدهما النسبة التعلقية التي من النسب الامكانية وثانيهما النسبة
والاضافة التي بين العلة ومعلولها المنافية للنسبة الامكانية وهذا ممتنع بحكم
مقدمة مر اليه ما نقل العلامة شارح الاشراق ومما يجب ان يعلم انه لا يجوز ان يلحق الواجب
اضافات مختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه ضرورة بل اضافة واحدة هي
المبدئية يصحح جميع الاضافات كالرازقية والمصورية وغيرهما فظهر ان الواجب تعالى
يمتنع ان يكون نفسا لجسم والالكان له اضافة اخرى غير اضافة العلية و
المبدئية منافية لها وهو مستلزم لتركبه تعالى عن ذلك فتدبر قوله انه تعالى
لا مثل له وذلك لان مثله ان كان واجبا بالذات لزم تعدده وهو باطل
وان كان ممكنا لزم خلاف المفروض اذ الوجوب والامكان من لوازم الماهيات
محضية

محضية الواجب يجب ان يكون بمحض ذاته ونظرا الى نفس حقيقته من حيث هي ممتنع
العدم والانعدام واجب الوجود وبين وظاهر انه اذا كانت حقيقة في ذاتها من
حيث هي هي واجبة كان كل حصة وفرد من تلك الحقيقة بعينه واجبا بالذات
الضاها اخلف جهة حدسية لو كان للواجب مثل لكان ممكنا معلولا له لامتناع
تعدد الواجب ولا يمكن ذلك لامتناع علية احد المثلين للاخر فان العلة لا بد
ان تكون اقوى من المعلول فانه ظل للعلة لا ينفك يجوز ان يكون ذلك المثل
معلولا لمعلوله لا معلوله بلا واسطة لانا نقول المحذور في الحس ذات الواجب
بالذات ليست مرتبة كاملة من حقيقة واحدة مختلفة المراتب بالكمال والنقص
كما ذهب اليه صاحب الاشراق زاعما ان الوجود الذي حقيقة واحدة مختلفة المراتب
بالكمال والنقص والمرتبة التي اكمل من سائر المراتب لكمالها واجبة بالذات
وسائر المراتب لنقصانها ممكن معلول لان ذلك مستلزم لامكانه واحتياجه
في الوجود الى مرجح وعلة اذ تلك الحقيقة المختلفة المراتب بالكمال والنقص من حيث
هي مع قطع النظر عن الاختلاف واحدة مشتركة بين تلك المراتب المختلفة
وقعت وحصلت في كل مرتبة من مراتب الحقيقة وجودها بنحو واحد ومرتبة مخصوصة

من الكمال والنقص فهي مرة ونشأة وقعت وحصلت في غاية الكمال بلا علة
فهي المرتبة الواجبية لا بد لها ايضا من مرجح مقتض لتلك المرتبة والا لزم ترجح بلا
مرجح ضرورة فانه لو وقعت في تلك المرتبة بتلك المرتبة المخصوصة ولم تقع بمرتبة اخرى
ومرتبة اخرى من سائر المراتب الناقصة مع تساوي نسبتها الى جميع تلك المراتب
المختلفة والانحاء المتعددة واذا كانت في وقوعها بتلك المرتبة ايضا محتاجة
الى مرجح لا تكون في تلك المرتبة ايضا واجبا كسائر المراتب بحق لا يقال لا نسلم
تساوي نسبتها الى جميع المراتب لم لا يجوز ان تكون المرتبة الكاملة التي فوق سائر
المراتب مقتضية لها لانه لو كان كذلك لا يختلف مراتب تلك الحقيقة اصلا
ولا يتحقق الا تلك المرتبة التي لا اكمل منها وذلك ظاهر بعبارة اخرى هذا المعنى الواحد
المشترك بين جميع تلك المراتب المختلفة ان كان لانه هذا المعنى واجبا لاقتضائه
ان يكون في غاية الكمال كان كل مرتبة من مراتب هذا المعنى كذلك فلا يتعدد
ولا يختلف اصلا لان لازم المعنى الواحد لا يختلف عنه قطعا وان لم يجب
لانه هذا المعنى ومحضه ان يكون في غاية الكمال يحتاج كونه في غاية الكمال
ايضا الى علة بالضرورة فلم يكن الكامل واجبا بالذات ايضا فتدبر هذا ما افاده
بعض

بعض الاعاظم الاعلام في هذا المقام وفيه نظر اما اولا فلانه منقوض بمفهوم الوجود المشترك بين جميع
الموجودات فانا نقول هذا المفهوم الموجود ان كان لانه موجود ويصدق عليه مفهوم الموجود يجب ان
يكون واجبا بالذات تنحصر الموجودات في الواجب ولا يتعدد اصلا وان لم يجب لانه موجود لم يكن
الموجود بالذات يحتاج في كونه واجبا بالذات الى علة ايضا والزام كون الموجود المطلق معللا بذاته المقدسة
واما ثانيا فلان صاحب الاشراق اورد مثل هذا الكلام ابطالا حرفا نفسه ويجاب عنه بالخلاصة ان الماهية
المشتركة بين تلك المراتب معنى كلي موجود في الذهن وليس بمشترك في الخارج بينها فان ما في الخارج
ليس هو كلا من اصل الماهية وكماله شيئا آخر يجب ان يحصل ما هو حاصل بمرتبة تحصلها
فهو بمرتبة اخرى بل المراتب والانحاء المختلفة متباينة في الخارج فان ذات الكامل
مباين لذات الناقص فيجوز ان يكون يختلف تلك الافراد في اللوازم والاشتباه انما نشأ
من اخذ ما في الذهن مكان ما في الخارج ولا يذهب عليك انه اذا شك في رد هذا الكلام
بالحقيقة هذا العظيم في بعض الادلة على التوحيد من ان العقل يحكم حكما جزما بان كل ما حصل
فيه مفهوم كلي يحكم انه فيه هذا المعنى لا غير يلزم ان يحصل الكل فيه من افراد هذا المعنى الكلي
او ينتفي الحصول وعدمه بين الفرد لا غير فيلزم تخلف الحصول كما تحقق الفردية ضرورة وهذا
الحكم ضروري يحكم به كل عاقل صحيح بالبديهة سواء كان ذلك المعنى الكلي ذاتيا او عرضيا

متواطيا او مشككا بالتاكد ورد النقض ولصعب دفعه جدا وما ذكره هذا العظيم في دفع مثل هذا النقض
على دليل ذكره على التوحيد تكلفات وتعسفات لا يطمئن به قلب سليم ثم ان كلام صاحب
الاشراق وما حققه هذا العظيم كليهما يحتاج الى مزيد تامل وتدبر ولعل دلة فيها مجال واسع والاولى
ان يسلك في ابطال ما ذهب اليه صاحب الاشراق مسلكا آخر بعد تمهيد مقدمة هي ان
ما به الاختلاف في المراتب المختلفة من حقيقة واحدة مختلفة بالكمال والنقص من
حقيقة ما به الاشتراك وليس بخارج عنها على ما حققه في موضعه فانه يجوز ان يختلف حقيقة
واحدة زيادة ونقصانا وقلة وكثرة كالمقدار العظيم والصغير وقوة وضعفا وكمالا ونقصا
كمراتب الانوار والحرارات من غير لاشتراك اصل الحقيقة والمعنى وما به الاختلاف هو هذا
المعنى بعينه وتلك الحقيقة بعينها لا لامر خارج عن تلك الحقيقة فان النور القوي زائد على الضعيف
بحقيقة النور لا بامر خارج عن معنى النور واذا عرفت هذه المقدمة فنقول الحقيقة المشتركة بين
تلك المراتب المختلفة الا ان كانت من حيث هي ان كانت في حد ذاتها ومن حد نفسها
بحيث يصح انتزاع الوجود والموجودية عنها وجب ان تكون في جميع المراتب كذلك فليكن
كل من تلك المراتب واجبا بالذات بالبديهة اذ لا نعني بالواجب بالذات الا ما يكون
في نفسه وحد ذاته مصداقا لصدق الموجود ومبدأ لانتزاع الوجود كما مر مرارا وان كانت
من حيث

وان كانت من حيث هي وفي حد نفسها لا يصح انتزاع الوجود والموجودية عنها ولا يكون مصداقا لصدق
الموجود لم يكن في شيء من المراتب واجبا بالذات اصلا بل كل منها ممكنا بالذات لما مر
من ان ماهية الواجب يجب من حيث هي كذلك فان قيل المرتبة الكاملة في حد ذاتها يصح
انتزاع الوجود عنها دون الضعيفة قلت قد مر ان ما به الاختلاف بين تلك المراتب من حقيقة
ما به الاشتراك وبين بديهي انه اذا لم يكن تلك الحقيقة في حد ذاتها مصداقا للوجود
لم تكن المرتبة الكاملة منها مصداقا له ايضا ضرورة انها محض تلك الحقيقة والضعف وجوب تلك
المرتبة ان كانت من جهة كمالها ولو بواسطة ان يكون الكمال قبل الوجوب فيكون متقدما عليه جزما
قبل كونه واجبا فيكون ممكنا ثم يتصف بالوجوب وهذا محال وان كانت الاصل الحقيقة يلزم
وجوب الممكن فتأمل تعرف   فيه انه تعالى لا كفو له ولا ضد اما الاول فلان المراد بالكفو
اما المساوي في مرتبة الوجود لاجل امتناع الانفكاك وهو عنه بمعية الذاتية او المساوي في القوة والقدرة
الى ما هو اعم من ذلك او الشريك في الايجاد كالزوج والزوجة والكفو منتف عنه اما المعنى الاول
فلامتناع ان يكون معه شيء في مرتبة الوجود لامتناع تعدد الواجب والممكن لاحتياجه
اليه في الوجود متأخر عنه في المرتبة وتحقيق ذلك ان الموجود يجب الاحتياج والافتقار له
افهم الاول ان يكون بحيث يصح ان يوجد من غير ان يكون مع غيره معية ذاتية

الثاني ان يكون بحيث لا يمكن ان يوجد الا مع غيره معية ذاتية الثالث ان
يكون بحيث لا يمكن ان يوجد الا بعد غيره بعدية ذاتية والاول هو الواجب والثاني هو المعلول
والثالث هو الممكن ثم لا امتناع في تقدم احد العلتين المعينتين معية ذاتية على صاحبه يلزم ان يكون
كل متكافئ ممكنا اذ لو كان احدهما ممكنا والاخر واجبا لصح تقدمه من المكافي الاخر في مرتبة نعم يمكن
مع غيره بالمعية الذاتية وان كان كلاهما واجبا كان بين الواجبين تلازم يحكم المعية الذاتية
فيلزم ان يكون احدهما علة للاخر اذ لا كانا معلولي علة متلازمة فلم يكونا واجبين واما المعنى الثاني
وقد بين ذلك في موضعه واما المعنى الاخير فلا امتناع ان يتحقق باب وبه في صنفه من صفات
الفلك يلاحق في محله واما المعنى الرابع فلا يستقل الواجب واما الثاني فلان الطرفين هما الاثنان
المتقابلان على حد واحد وبلغه غاية الخلاف والواجب لذاته لا محل له لما عرفت
فلا ضد له على اصطلاح الخاصة واما على اصطلاح العامة فالضد هو المساوي في القوة المانع وما كان
جميع ما في الوجود معلولا له ممتنا مبداه واليه معاده فلا ضد له ايضا على هذا الاصطلاح العامي
في انه تعالى لا تدركه الابصار اقول لا شك في امتناع رؤيته بتلك الجارحة
المخصوصة اذ الرؤية بالجارحة المخصوصة الجسمانية مختصة بالجسمانيات لما حقق في موضعه
والواجب تعالى كما عرفت منزه عن الجسمية ولوازمها فالواجب لا يمكن ان يدرك بالابصار مطلقا
لكن

لكن لقائل ان يقول قد ثبت في محله بجواز ان يعلم بعض النفوس المجردة الانسانية الكاملة
ذات الواجب بالعلم الحضوري الذي هو عبارة عن شهود ذاته من غير تكيف ولا احاطة
ولا محاذاة واذا جاز ذلك فلا مانع في القول بجواز رؤيته تعالى في الاخرة فان الرؤية في الحقيقة
عبارة عن شهود هذا حضورية ولا يشترط فيه وقوعها بالجارحة المخصوصة بل بعض القائلين
بجوازها صرح بان رؤيته تعالى لا يجب ان يكون بتوسط تلك الجارحة المخصوصة قال شارح التجريد
في جواب استدلال المعتزلة على امتناع الرؤية بقوله تعالى لا تدركه الابصار الادراك
بالبصر هو الرؤية بالجارحة المخصوصة ويلزم من نفيه نفي الرؤية مطلقا اذ يمكن ان يدرك لا
بتلك الجارحة كما هو المدعى فان المثبتين برؤيته تعالى يدعون ان الحالة المخصوصة التي
يحصل لنا بالبصر في الدنيا ويسمى رؤيته يحصل لنا تلك الحالة بعينها بالنسبة اليه تعالى
من غير تلك الجارحة انتهى ويؤيد ما ذكرنا ما قال المعلم الثاني في فصوصه من ان لك او لك
يحصل بلا واسطة استدلال فهو المختص باسم المشاهدة وكل ما لا يحتاج في استدلال فهو
ليس بعيب بمشاهدة فاولات المشاهدة هو المشاهدة والمشاهدة انما يصح شرح وملاقاة واما
من غير مباشرة وملاقاة وهذا هو الرؤية والحق الاول لما لا يخفى عليه ذاته وليس ذلك بالتأمل
مجاز على ذاته مشاهدة كماله من ذاته فاذا تجلى لغيره فغنيا عن الاستدلال وكان هذا يبدع

ولا معاينة كان مريدا لذلك الغير فانه صريح فيما ذكرناه فان قلت اذا كانت المشاهدة الحضورية
هي الرؤية فلا مانع عنها في هذه النشأة ايضا فلم اختص جواز الرؤية بالنشأة الاخرة كما هو
مذهب الاكثر القائلين بجوازها قلت لعل ذلك لامتناع ان في الجواز بل الوقوع ولعل السر
في هذا ما صرح بعض الاعاظم من ان النفس سيما الكاملة المشرقة الناشئة من المبدأ الاول
والقدس بلذاتها مشاهدة فلو اقبلها الى الجسم وعالم الجسم كلما اقبلت اليه نقص توجهها
الى ذلك العالم فينقص توجهها الى تدبير جسم مدبره بل يعرض عنه بالكلية فتنفك اجزاء
بدنها وينفسخ تركيبه ويبطل نظام اعتدالها والتئامها فلم يتبق حيوة بدنية لا عراضها عن البدن
وتركها اياه بالكلية فان نظام اجزاء البدن والتئامها من اثار النفس المدبرة على ما هو المشهور وبهذا
يظهر تفسير الاية الكريمة الحاكية عن سؤال موسى عليه السلام الرؤية فانه حيث سأل الرؤية وهي المشاهدة
الحضورية اجيب بلن تراني اي لن تشاهدني وانت في هذه النشأة التعليقية ويؤيد هذا
ما في التورية ما تفسيره انه لا يراني ابن ادم وهو حي اي في حال حيوته البدنية فان قيل فما
تلك الرؤية مع بقاء الحيوة في النشأة الاخرة ايضا قلت لعل البدن الذي في النشأة الاخرة
غير قابل للتفتت والتفرق ولعل النفس الكاملة في تلك النشأة اذا شاهدت
المبدأ الاول جهارا فقبلت اليه اقبالا كليا لا يعرض عن البدن بالكلية ولا يشغلها شأن عن شأن

هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ولا يخفى على الفطن الخبير ان ما ذكرناه ليس توجيها لكلام
القائلين بجواز رؤيته تعالى من الاشاعرة فان جمهورهم صرحوا بان الله تعالى يرى في النشأة الاخرة بهذه
الجارحة المخصوصة بل هو نفسه وتاويل للايات والاخبار الدالة على جواز رؤيته تعالى ووقوعها
في النشأة الاخرة فيكون جوابا لاستدلالهم على جوازها بتلك الايات والاخبار سيما ما ذكروه
من طلب موسى عليه السلام الرؤية دالة على جوازها والا لزم ان يكون جاهلا بصفاته تعالى فانه
عليه السلام ان طلب المشاهدة الحضورية الصادقة الخالية عن شوب الخيالات والاوهام لا الرؤية
بالبصر ولا حاجة في جوابه الى التكلفات والتعسفات ارتكبها القوم القائلون بامتناعها فافهم
في انه تعالى لا يمكن تعقله بكنه حقيقته فقد استدل البعض عليه بانه لو جاز تعقله بكنه ذاته
لجاز ان يحصل مثله في ذهن من الاذهان وذلك محال لان الواجب لا مثل له بل يلزم ان
لا يكون وجوده عين ذاته وحقيقته وقد مر انه يجب ان يكون معينة انيته واقول هذا الدليل لو تم
انما يدل على امتناع تعقل كنه حقيقته تعالى بالعلم الحصولي والقائل ان يقول يمكن ان يعلم
كنه حقيقته بالمشاهدة الحضورية وليس فيه ما يدل على بطلانه وبعض الحكماء استدل عليه
بوجه اخر فقال انك اذا رجعت وجدانك نعم انك لا تعرف الغائب الا بالمشاهدة معه
انك ما سألت عن كيفيته فلا سبيل الى تفهيمك الا ان تضرب لك مثلا من مشاهدتك

الظاهرة بالحس او الباطنة في نفسك بالعقل فاذا قلت كيف يكون الاول عالما بنفسه فجوابك
لك يقال كما تعلم انت نفسك فيفهم الجواب واذا قلت كيف نعلم الاول فيقال كما تعلم انت
جزئك فيفهم واذا قلت كيف يعلم بعلم واحد بسيط سائر المعلومات فيقال كما تعرف جواب
مسئلة واحدة من غير تفصيل ثم تستفصل واذا قلت كيف يكون علمه بالشي مبدء لوجود ذلك
الشي فيقال كما يكون توهمك السقوط على الجذع عند المشي عليه مبدء السقوط فاذا قلت كيف
يعلم الممكنات كلها فيقال يعلمها بالعلم باسبابها كما يعلم حرارة الهواء في الصيف القابل بوقتك
تحقيقا باسباب الحرارة فاذا قلت كيف يكون ابتهاجه بكماله وبهائه فيقال كما يكون ابتهاجك
الا كان لك كمال تتميز عن الخلق واستشعرت ذلك الكمال والمقصود انك لا تقدر
ان تفهم شيئا من امره الا بالمقايسة الى شي في نفسك نعم يدرك من نفسك الشي يتفاوت
بالكمال والنقصان فتعلم من هذا ان ما فهمته في حق الاول اشرف واعلى مما فهمته في
حق نفسك فيكون ذلك ايمانا بالغيب مجملا والا فتلك الزيادة التي تومي بها لا تعرف
حقيقتها لان مثل تلك الزيادة لا توجد في حقك فاذا كان الاول امرا ليس له نظير
في حقك فلا سبيل لك الى ما فهمته اليه وذلك هو ذاته فانه وجود بلا ماهية ومنبع كل وجود واذا قلت
كيف يكون وجود بلا ماهية فلا يمكن ان تضرب لك مثلا من نفسك فلا يمكنك اذا فهم حقيقة الوجود

بلا ماهية

بلا ماهية وحقيقة ذات الاول وخاصيته انه موجود بلا ماهية زائدا على الوجود ولها انيته وماهيته
واحدة وهذا لا نظير له في ما سواه فان ما سواه جوهر او عرض وليس هو بجوهر ولا عرض وهذا الجنس
لا يتحقق الملائكة فانهم ايضا جواهر وجودها غير ماهيتها ولكن وجود بلا ماهية ليس الا الله فاذا لا يعرف
الله الا الله فان قلت فعلمنا انه موجود بلا ماهية زائدا وانه حقيقة الوجود المحض هو علم بما
الا انه يمكن علمنا به فقلنا هو علم بانه موجود وهذا امر عام وقولك انه ليس له ماهية بيان انه
ليس مثلك فهو علم بنفي المماثلة كعلمك بان زيدا ليس بصانع فانه ليس علما بصنعته
علم بل هو بنفي شي عنه وعلمك بارادته وقدرته وحكمته يرجع كله الى علمه بنفسه او بغيره
وعلمك بانه عالم بنفسه علم بلازم محض من لوازم ذاته ولكن حقيقة ذاته هو الوجود المحض
بلا ماهية زائدة فان قلت فكيف سبيل معرفته تعالى فيقال لا يعرف بالبرهان الا معرفة
مجمل ذاته لا يعرفه غيره ولكن الذي يعرفه لكنه يعلم منه افعاله وصفاته ووجوده المرسل
ونفي المثل عنه واما ان يفهم وجودا بلا ماهية حتى يتبين عليه فيحتج فالوجود بلا ماهية ليس الا له
فلا يعرفه سواه ولذلك سيد الانس والجن انت كما اثنيت على نفسك ولذلك قيل العجز عن درك
الادراك ادراك نعم الناس كلهم عاجزون عن ادراكه ولكن الذي يعلم بالبرهان المحقق انتهى الى
ادراكه فهو عارف مدرك اي يدرك غاية ما يتصور للبشر ان يدركه ومن عجز وما يدرك الا العجز

ضروري بالبرهان فهو جاهل به وهم كافة الخلق الا الانبياء والاولياء والعلماء الراسخون في العلم
هذا كلامه واقول انه مبني على ما استقر عليه رايهم من انه لا يمكن لاحد ان يعرف بالكنه
الحضورية الا ذاته وصفاته وما هو من الموجودات الخارجية المغايرة له لا يمكن ان
يعرف بالحضور والحق هذا والحق انه ليس كذلك بل التحقيق كما سيجي انه الا حصول الامر بذاته
خارجي مباين له يكون ذلك الامر عالما بالمباين الحضورية على ما حققه المحقق الطوسي
في شرح الاشارات والقائل ان يقول انه لا يجوز ان يعرف كنه حقيقة الواجب بالمعرفة
الحضورية والحاجة فيه الى المقايسة بالمثال هنا فانه مشاهد بنفسه على هذا التقرير فتدبر اقول
يمكن ان يستدل عليه بما يستفاد من كلام بعض المحققين من العارفين من ان العلم
بكنه حقيقة الشي لا يحصل الا بنفس ذلك الشي او بعلته فان حصول الشي بنفسه
وحصوله بعلته مستلزم للعلم بالكنه وما عدا هذين الحصولين من حصول العلة بمعلول وحصول
شي لامر بصورته فليس حصولا لكنه تلك الحقيقة حقيقة بل الحصول الحقيقي المستلزم لمعرفة
الكنه انما حصول الشي بنفسه او حصوله لعلته بل حصوله لعلته اتم من حصوله بنفسه فان
نسبة العلة التي هي حصول الشي اليه نسبة الاصل الى العكس ولا ريب ان الاصل في نسبة العكس
اتم من العكس في نسبة نفسه والتحقيق في هذا المبحث الطويل الذيل في الكلام لا يسعه المقام فلا يمكن لاحد

من الممكنات

من الممكنات المعلولة لذات الواجب ان يعرف كنه حقيقته تعالى اصلا لا بحصول
صورته ولا بحضور ذاته فتدبر ولا حاجة لنا بما قيل في ان حصول حقيقة الشي بصورته
ليس علما بكنه تلك الحقيقة والا لكان احد الحقيقتين المتباينتين علما بكنه
الحقيقة الاخرى المباينة لها مستبعد مستندا على ما تشهد به الفطرة السليمة فلا اول لكن نقول
قد ثبت بما مر انه لا يمكن ان يحصل مثل حقيقة الواجب في ذهن من الاذهان فلا يمكن
ان يعرف كنهه بالعلم الحصولي ولا بد في المعرفة الحضورية من علاقة وجودية بين العالم
والمعلوم مستلزمة لحصول المعلوم والا لزم ان يدرك كل صالح للعالمية كل موجود
والعلاقة المتصورة بين ذات الممكن وحقيقة الواجب المستلزمة لحصولها له ليست
الا علاقة المعلولية ولا شك في انها علاقة ضعيفة لا توجب العلم بكنه حقيقة العلة
والحاصل ان العلم بحقيقة الشي انما يتحقق الا بحصول حقيقته للعالم بها وحصول الشي للشي
اما بحصوله بصورته وقد مر انه يمتنع حصول ذات الواجب وحقيقته بصورته لشي من
الاشياء واما بحصول الشي لنفسه وهو انما يتحقق في علم الشي بنفسه واما بحصول المعلول
للعلة فلا يتصور ذلك في الواجب بالنسبة الى الممكنات واما بحصول العلة للمعلول وهو
حصول ضعيف لا يستلزم العلم بكنه حقيقة العلة فلا يمكن ان يحصل العلم بحقيقة الواجب

بنوع من انواع العلم لوجود الممكنات المعلولة له وهذا المطلوب فانك يعقوب ابن الحق الكلي

الا انه نت العلة الاولى متصلة بنا بحيضه علينا ولكنا غير متصلين به الا من جهة

فقد يمكن فينا ملاحظته على قدر ما يمكن المفاض عليه لن يحيط المفيض فيجب ان لا يمكن

قدر احاطته بنا الى قدر ملاحظتنا له لانها اعتبر واوه واشد استواقا لنا والا كان

الامر كذلك فقد يبعد عن الحق ابعد الكبد امر ظن ان العلة الاولى لا يعلم الجزئيات هذا كلامه وبنايته

لما ذكرنا ظاهر لمن تدبر فان قلت قد حقق بعض الاعاظم الاعلام وانت تلقيه بالقبول

ايضا ان العلم الحضوري بالشيء قد يحصل بالانتقال من المعلوم الحصولية به فلم لا يجوز

ان يحصل العلم الحضوري بكنه حقيقة الواجب بالانتقال من المعلوم الحصولية به قلت

قد مر انه لا يمكن ان يحصل حقيقة الواجب في شيء من الاذهان فالواجب انما يعلم

بالعلم الحصولي بصفاته ولوازمه والعلم بالصفات واللوازم لا يوجب الانتقال الى ذاته

لكنه الحقيقة بل لا يوجب الانتقال اليها بما ضعيفة فتدبر وسيجيء في اخر الفصل وقال المحقق

السهروردي في التلويحات الالهية الواجب لذاته اجل الاشياء واكملها لان كل حسن وجمال

في الوجود فانه رشح وفيض وظل من جماله وكماله فله الجمال الابهى والكمال الاقصى والجلال

الارفع والنور الاقهر فلعله فهو تعالى الظاهر على الاكيد فهو محجب لكمال نوريته وشدة

ظهوره والحكماء المتألهون العارفون به يشاهدونه لا بالكنه لان شدة ظهوره وقوة لمعانه وضعف

ذواتنا المجردة النورية يمنعها عن مشاهدته بالكنه كما يمنع شدة ظهور الشمس وقوة نورها العين عن

اكتناهها لان شدة نوريتها حجابها فهي نفوق الحق الادرك ههنا لكن لا تحيط به علما وقوله

لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار اقول لتحقيق كلامه وتوضيحه لوجه لا يكون كلاما شعريا

كما يتوهم من ظاهر كلامه على ما سنح لنا انه يبتني على مقدمتين قررهما صاحب الاشراق

احدهما ان الانوار العقلية والحسية كلها حقيقة واحدة مختلفة بالكمال والنقص

والقوة والضعف ولكن اقوى الانوار الحسية نور الشمس وهي اضعف الانوار العقلية كلها

واقوى الانوار العقلية واكملها نور الانوار وثانيتهما ان الرؤية البصرية انما هي مشاهدة

حضورية للمبصر باعداد البصر ولا فرق بينه وبين المشاهدة الحضورية والعلم الحضوري

مطلقا الا كون البصر معد الذلك المشاهدة في الرؤية البصرية وبعد تقريرهما نقول اذا لم

يمكن اكتناه نور الشمس الذي هو اضعف جميع الانوار العقلية بالمشاهدة الحضورية

والاشراق الحضوري ليمتنع اكتناه نور الحق تعالى الذي هو اقوى الانوار كلها واكملها على طريق

الاولى بل اعظمه بما لا يمكن ان يوضح به ما اجاله وفيه ما فيه لما عرفت من امتناع حقيقة الواجب

والممكن فتذكر ولا يبعد ان يقال ان كون الانوار مطلقا من سنخ واحد والمجد بما نسيها

وان بهما مع اختلاف مراتبهما على سبيل التنازل كاف في ذلك ولا يجب اتحادهما في الحقيقة

فتامل فيه ففيه بعد ما فهم انه يقرب الى المرام كلام المجيب الذي نبنيه عليه وهو انه انما يجوز

ان نعلم الممكنات ذات الحق بالشهود الحضوري بعلاقة المعلولية ولا ريب ان في العلم

الحضوري انما هو نفس ذاته تعالى لا وجه من وجوهه فكيف يتصور ان لا يعلم بالكنه والمعلوم في

العلم الحضوري ليس الا نفس حقيقة الامر واقول لعله لا يمكن المعلول ان يشاهد ذاته

الا من وراء حجاب او حجب على ما صرح به بعضهم فان قلت المعلول الاول لا حجاب بينه

وبين الحق اصلا فيشاهد حقيقته تعالى بالكنه وهو خلاف ما حققته قلت كلا فان المعلول الاول

لعله لا يشاهد ذاته تعالى الا بتوسط مشاهدته نفس ذاته فلا يمكنه ان يشاهد نفس ذاته وحقيقته تعالى

الا من وراء مشاهدته نفس ذاته فيكون شهوده لحجبه لا تحصى هو المشهود عليه ويؤيد

ما ذكره في الفصوص وشرحه بعد ما بين الحجب الظلمانية والنورية وانها عين العالم

والمعلوم عين الحجاب على نفسه اي الحجب انما هي عين شهود الحق فاذا كان العالم عين

الحجاب فهو يدرك نفسه بلا حجاب ويدرك الحق من وراء الحجاب فلا يدرك اي

العالم الحق ادراكه بما له ادراكه اي ادراك العالم نفسه فان ادراكه نفسه ادراك

ذوقي شهودي من غير حجاب وادراكه الحق من وراء الحجاب الذي هو عينه او ادراكا بما له

وادراك

في ادراك الحق نفسه فبان ان ادراك الحق نفسه انما هو بذاته من غير حجاب وادراك

العالم من وراء الحجاب فلا يزال في حجاب اي في حجاب تعينه وانيته عن

ادراك الحق لا يرفع ذلك الحجاب عنه بحيث لم يبق له انفكاك عن الشهود ولم

يبق له حكم فيه فانه ان امكن ان يرتفع تعينه عن نظر شهوده لكن يكون حكمه باقيا فيه

ويكون شهوده بحسبه لا بحسب ما هو المشهود عليه فلا يرتفع الحجاب بالكلية انتهى وهو

صريح فيما حققناه فتامل فيه نعرف حقيقة ما حققناه لك في انه تعالى لا يعلم

الجزئيات بالوجه الكلي فقط كما هو مذهب بعض الفلاسفة بل يعلمها بالوجه الجزئي ايضا

كما ورد به الشرائع الالهية من انه سبحانه لا يعزب عن علمه ان الجزئي من حيث انه جزئي

لا يدرك الا بالحضور والمشاهدة او بالاحساس كما حقق في موضعه وصرح به المحقق الدواني

والشيخ الرئيس انما عزبوا اليه المجد الخارجي لا يمكن ان يكون معلوما بالذات ومنها

بالعلم الحضوري الا من علم انه يشبهه لا اضطروا الى القول بان الواجب الحق

لا يدرك الجزئيات بوجه جزئي لتنزهه عن الحواس وامتناع حضور الموجودات

الخارجية عنده على ما تقرر عندهم ولم يتحقق عندهم انه فطانته ان يدركه في بيان

ان الموجودات الخارجية لا يمكن ان يعلم بالحضور في غاية الضعف ونهاية السخافة

قال بعض المحققين منهم ان المعلوم ليس هو الصورة الموجودة في الخارج وجودا عينيا لانه
لو كان كذلك لكان كل ما هو موجود وجودا عينيا معلوما لنا وهو الواقع محال والكلية لا تعم
المندفع وهذا ايضا محال والدليل على احالته انا نحكم على اشياء معدومة كالخلاء حكما
يصدق بقضية فانا نحكم انه غير موجود ولو لم يكن الخلاء متصورا لنا ما حكمنا عليه بشيء البتة و
لو كان المعدوم لا يتصور لما كان الكذب واقعا في الاقوال لان قولنا هذا الكلام كذب
معناه انه ليس في الوجود الخارجي مطابق فلو كان كل متصور في الذهن معبر عنه بعبارة
امرا موجودا في الاعيان لما كان لقولنا هذا الكلام كذب معنى بل كانت الاقوال
كلها صادقة لان لها مطابق في الوجود الخارجي فقد تبين بما اثبتنا فيه واضحا ان المعلوم
ليس هو الموجود في الاعيان بل ذلك معلوم بالعرض واللوازم المحسوس هكذا
واقول هذا الكلام في نهاية الضعف فانه لا يلزم من جواز كون الوجود الخارجي معلوما
في الجملة ان يكون كل موجود خارجي معلوما لكل احد لجواز ان يكون معلوميته مشروطا
بشروط لا يتحقق في كل موجود خارجي بالنسبة الى كل احد وايضا لا يلزم من معلومية
الوجود الخارجي انحصار المعلوم فيه حتى يلزم ان لا يكون المعدوم الخارجي معلوما لكنه
لا نعلم المعدوم بل الحق المحقق بالتصديق ان العلم بالشيء عبارة عن حصول ذلك

الش

ذلك الشيء لمن له صلاحية العالمية وحصول الشيء للشيء قد يكون بصورته وذلك في العلم الحصولي
الذي عبارة عن الوجود الذهني وقد يكون بذاته وذلك في العلم الحضوري وليس كل موجود
خارجي حاصلا بذاته لكل احد بل انما يحصل الموجود العيني بذاته لامر انما يتحقق بينهما علاقة
وجودية مستلزمة لحصوله له كالعلية والمعلولية فان بين المعلول والعلة علاقة وجودية مستوجبة
لحصول ذات المعلول في الوجود العيني لذات العلة بل لحصول ذات العلة لذات
المعلول ايضا حصول ضعيف واما لم يكن بين امرين علاقة وجودية كذلك لا يكون احدهما
حاصلا للآخر فلا يلزم من جواز معلومية الموجود الخارجي بالذات المجعول نفس الذات العين للعالم
كون كل موجود خارجي معلوما لكل احد ولا انحصار المعلوم في الموجود الخارجي بل الموجود الخارجي
قد يكون معلوما بالذات ومن هذا بالحضور الا كان حاصلا بنفس ذاته للعالم وقد يكون معلوما
بالعرض الا كان حاصلا بصورته لا بذاته والمعدوم في الخارج قد يكون معلوما الا حاصلا بصورته
للعالم فالموجود العيني يجوز ان يعلم بنفس ذاته ولا يلزم محذور اصلا فظهر بهذا ان ما في
انه ليس في كلام هذا المحقق بيان شاف لما ادعاه من امتناع كون الموجود العيني معلوما
بالعلم الحضوري اصلا ولان الحق جلاه ثم بعد ذلك نقول لا ريب في ان جميع الموجودات
الخارجية معلولة لذات الاول الواجب الحق وقد تقرر ان المعلول حاصل بنفس ذاته لعلته

على ما بين المحقق الطوسي في شرحه للاشارات فجميع الموجودات بنفس ذواتها معلومة له تعالى
بالعلم الحضوري فهو عالم بكل منها بالوجه الجزئي بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في
الارض ولا في السماء ولهذا ورد في الشرائع الالهية انه سميع بصير فان السميع والبصير
بدون العلم بالمسموع والمبصر بالوجه الجزئي غير معقول كما لا يخفى على اولي النهى فمن قال
ان الواجب الحق لا يعلم الجزئيات الا على وجه كلي فقد بعد عن الحق ابعد البعد الا عن نحو بها
ان الحق الكلي على ما نقل عنه ولكن لا يصح بذلك تكفيره على ما زعم بعضهم فانه ما نفى
عنه العلم بامر من الامور بل انما نفى عنه نحوا من انحاء العلم لان مناط الكلية والجزئية انما
هو نحو الادراك على ما ذهب اليه الاشراقية ومن زعم ان نفي حضور الموجودات عنده كفر
افحظ لانه انما يكون كفرا لو كان انكار الشيء من ضروريات الدين وكون الموجودات العينية
حاضرة عنده بذاتها بحسب وجودها العيني وان كان حقا فيما نتبعه لكنه ليس من ضروريات
الدين قطعا فان فيه من ضروريات الدين انه سميع بصير فما هو معتقدنا ان بدون الادراك
بالوجه الجزئي على ما قررنا انهم لا ينكرون كونه سميعا بصيرا ولكن اولوها بالعلم بالمبصرات
والمسموعات كما قال به الشيخ الاشعري حيث لا يصح تكفيره به لا يصح تكفيرهم ايضا فتأمل
في انه تعالى ليس بفاعل موجب بل هو مختار اقول الفاعل على اربعة اقسام الاول الفاعل بالطبع

وهو الذ

وهو الذي يصدر عنه من غير علم وشعور به مطلقا كحصول الحرارة السخونة من النار الثاني
الفاعل بالرضا وهو الذي يصدر عنه الفعل مقرونا للعلم والشعور به من غير تقدمه عليه الثالث
الفاعل بالعناية وهو الذي يصدر عنه الفعل بعلم وشعور به فيكون العلم به سببا وموجبا له من غير
قصد منه اليه الرابع الفاعل بالقصد وهو الذي يصدر عنه الفعل بالارادة والقصد اليه بحسب
جماعة من الفقهاء الى انه فاعل بالمعنى الاول وصاحب الاشراق ومتابعوه الى انه فاعل بالمعنى
الثاني والشيخ ابو علي ابن سينا ومن تبعه الى كونه فاعلا بالمعنى الثالث والجمهور من المتكلمين
الى كونه فاعلا بالمعنى الرابع واثبت جمهور بان الفاعل بالمعنيين الاولين فاعل بالايجاب ويدل
على بطلان كونه فاعلا بهذين المعنيين المستندين للايجاب ما حقق في موضعه وقد تقرر الى
الاشارات ان المعلول حاصل بعلته المستقلة في الوجود وانه تعالى علة لجميع الممكنات فيكون
لجميع الموجودات اما العلم الثابت لحصول المعلول لمن له صلاحية العلم اعني الذات المستقلة
فحصل له تعالى لانه هو مستقل ولان افعاله تعالى على ما يرى جميع الموجودات الممكنة محكمة
متقنة واحكام العلم والاتقان يدل على علم الفاعل على ما هو المشهور عند الجمهور لا يقال
صدور الافعال المحكمة المتقنة انما يدل على مقارنة العلم للافعال لا على تقدمه عليها فلا
يلزم ما ذكرتم من ان لا يكون بالمعنى الثالث اصلا لان احكام الفعل واتقانه انما يدل على علم تقدم

العلم به على ايجاده وكونه سببا لحكمة الاخرى على المتنزل فان من تأمل في ايات الآفاق والانفس
ونائل ارتباط العلويات بالسفليات وتدبر في حركات الافلاك ومناطقها ومعانيها
الكواكب وتربيتها سيما الشمس وتأمل في الحيوانات وما احتيج اليه من مصالحها وما
اعطيت من الآلات المناسبة لها ومنافع خلقة الانسان واعضائه التي قد
اشتملت عليه الجبلة ايقن انه عليم بالطرق وانه روعي فيه تلك المصالح والمنافع والحكم به
قال جالينوس في اواخر كتابه الذي الفه لشرح منافع الاعضاء اني بعد ما عرفت هذه المنافع
قد تيقنت ان خلق الانسان واعضائه ليس بالاتفاق بل روعي فيه تلك المنافع والمصالح
ولن خلقه ليس الا فعل حكيم عليم قدير ولا يذهب على اولى النهى ان رعاية المصالح والحكم
لا يتصور الا بان يكون العلم بها سببا لتلك الافعال ولا يلزم منه على ما قال المحقق
الدواني ان توقف فاعليته تعالى التي هي صفة اضافية على صفة الذاتية ولا محذور فيه
ولا يلزم ايضا كونه منفعلا عن الغير ولا استكماله اصلا كما يجيء انفا فتدبر وبعد ذلك نقول
الا انه ثبت ان الواجب تعالى ليس فاعلا بالمعنيين الاولين المستلزمين للايجاب
بقي ان يكون فاعلا باحد المعنيين الاخيرين الاول للشيخ الرئيس ومتابعوه فانه لو
فاعلا بالقصد لزم ان يكون فعله معللا بالغرض فيكون مستكملا بالغير واللازم باطل كما
لكن

ومن ثم قيل ان ... عن ... الصادق عليه السلام

لكن التحقيق ان منع المقدمة الاولى خروج عن الانصاف فان القصد والارادة على ما صرح
به بعض المحققين بل نفس المحبة او مستلزمة لها فكيف يجامع شيئا ولا يحبه الا انه يحبه
كان غرضك اذ الغرض هو المحبوب بالذات المترتب على الفعل فان قيل منع المقدمة الثانية ايضا
خروج عن الانصاف فان كل محب لشيء وجوده يبتهج بوجوده ويحزن عدمه ويتألم وهذا قلت
كلا وحاشا ولم لا يجوز ان يقصد احد شيئا ويحبه لا انه جيد في نفسه لا انه جيد له فان الجواد
لن يحب الجود لانه جيد في نفسه لا لطلب منفعة او دفع مضرة كما توهم من لم يجد هذه الحالة في نفسه
وجدا وجدانا كما علم ذلك ثم اقول لم لا يجوز ان يحب الواجب مفعوله ويريده لاجل نفس ذاته
المتعالية فيكون ذلك المفعول محبوبا ومرادا له بالعرض اذ المحبوب الاول بالحق ذاته فيجب
اثاره لاجله لان من احب شيئا احب اثاره لاجله ولكن المحبوب في الحقيقة هو ذلك
الشيء لا الاثار مثل الا احببت شيئا لاجل ان فالمحبوب في الحقيقة ذلك الانسان فتأمل
بذلك الشيخ في تعليقاته فالواجب تعالى محب مفعوله ومريد له لا لاجل ذاته ولكونه اثرا ذاته لا يلزم
استكماله بالغير اذ المحبوب حقيقة على هذا التقدير هو ذاته وفعله محبوب بالعرض فلا كان محبوبا فعله
بالعرض لا يجب ان يكون وجوده له ابتهاجا حقيقيا بل ابتهاجه انما هو في محبوبه بالذات وهو ذاته
المتعالية التي لها الجمال الباهر والكمال الاكمل الاسنى فظهر ان كونه تعالى فاعلا بالقصد والارادة

[illegible]

لا يستلزم استكماله بالغير اصلا على ان ما زعم الشيخ بل المشهور المقرر عند الجمهور حتى الشيخ ومتابعيه
ان كل علة مقتضية لمعلول ان اقتضت له الا كان مع الشعور بالشعور بها هو مقتضاه يكون
عين الارادة وقصدها اياه قد بعض المحققين اقتضاء الشيء للشيء الا كان مع شعور بانه
المقتضى فهو الارادة وان كان بدون الشعور فهو ميل طبيعي ولا فرق بين الميل الطبيعي
والارادة الا ان الاول يقارن الشعور بخلاف الثاني ولهذا ترى القدماء كثيرا ما يسمون
الميل الاول الشوق ويثبتون للطبيعيات غايات وما هذا الا للقرب الذي يجدونه بين الميل
والارادة لا يقال ان الحجر الذي يسقط من السطح لو كان حيا لعد الشعور لا يجب ان يكون
الحركة ارادية لانا نقول ان المتحرك هو بدنه وميله غير الارادي ولا معه شعور ومحركه هو الطبيعة
نعم لو تحرك الجزء النفس وكان له شعور بذلك كان ذلك حركة ارادية انتهى وفي كلام
بعض الاعاظم ما يؤيد هذا ايضا فانه قال والاقتضاء ذاته معلولا انه يكون قصدا او ارادة
اذ ليس الا مقتضاه واقتضائه ولا يخفى عليك انه الا كان اقتضاء العلة للمعلول المقرون
المشعور به عين الارادة له وقصدها اياه يجب ان يكون كل فاعل بالعناية فاعلا بالقصد
والارادة ايضا فما ذهب اليه الشيخ من ان الواجب الحق فاعل بالعناية لا بالقصد والارادة
غير حقيق بالتصديق فانه الا كان فاعلا بالعلم والشعور يكون فاعلا بالقصد والارادة
على ما ذكرناه

على ما ذكرناه لان كل علة فاعلية مقتضية لمعلولها كما هو المشهور المسلم عند الجمهور فتأمل فيه
فيه ما فيه ثم نقول قد ثبت بما ذكر ان الحق الواجب ليس فاعلا بالمعنيين الاولين فهو ليس بفاعل
بالموجب بل انما هو فاعل بالعناية او بالارادة وعلى كل تقدير فهو فاعل مختار لان الاختيار
على ما هو الحق الحقيق بالتصديق انما هو الايجاد بالعلم والشعور بالمعلول وليس هو محض صحة
الفعل والترك وامكانهما امكانا وقوعيا على ما توهم جمع او امكانا ذاتيا بالنظر الى ذات الفاعل
كما زعم بعض والا لزم ان يكون الفاعل بلا شعور وعلم بل بالطبع الا ما يمكن اقتضائه
المعلول تاما بل يكون منه وكان فاعلا بالاختيار بصحة الفعل والترك منه بالنظر الى ذاته
من حيث هي بل في نفس الامر ايضا لجواز عدم تحقق الشرط بل لا بد لك ان في صحة الاختيار
صحة الفعل والترك من زيادة قيد اخر وهو كون التأثير والايجاد بالشعور والارادة وانا
زدنا هذا القيد ليخرج عن ذلك الصحة والامكان فان الصحة الذاتية لازمة لكل
الفعل بالشعور والعلم والمقدم ضرورية اذ الفعل ان كان ناشئا بالعلم لم يجب بالنظر
الى ذات الفاعل من حيث هي وان فرض ان العلم عين الذات فانه مغاير بالاعتبار
بالضرورة واما الصحة الوقوعية فلا مدخل لها في معنى الاختيار اصلا كما لا يخفى على المتدبر
العارف فتدبر واحفظ هذا التحقيق فانه حقيق بان تذكره لكونه علاجا للعقد

لو القصد لا يمكن ان يكون منافيا لكمالاته بوجه ما ولا يمكن ان يكون عين ذاته تعالى
لان حقيقة القصد معلومة ضرورة ولا يمكن ان يكون عين حقيقته تعالى بالضرورة وهو ظاهر فثبت
فالاظهر انه تعالى فاعل بالعناية لا بالقصد فما هو الا عين علمه بعينه فان قلت لا ريب انه تعالى
عالم بجميع الممكنات ومن جملتها المتنافيان مثلا لو كان علمه تعالى سببا لوجود الاشياء يلزم
وجود المتنافيين واجتماعهما فليس العلم مطلقا سببا للوجود وذلك الذي هو سبب وجود
الشئ انما هو علمه بانه الاصلح والاليق والاولى لا غير هذا هو المشهور عند الجمهور من ان عنايته تعالى
علمه بالنظام الاصلح فان هذا العلم من حيث انه يصحح صدور الممكنات عنه قدرة ومن حيث انه
كاف في وجودها ومرجح لطرف وجودها ارادة قالوا انما كان العلم هنا سببا للوجود كما
ان مانع على شاهق جدار ضيق اذا غلب عليه توهم سقوطه وكما يعرض لبعض النفوس بالوهم الم
فلا يستبعد ان يكون العلم الاول سببا لوجود الممكنات في الخارج هذا ويتبين مما ذكرنا
انه تعالى لا يفعل الا بما هو خير ذو غاية حكمية وما بجهة وجهات والحكم واصلح بالنظام الى
الكل   في نفي الالم عنه تعالى المشهور عند الجمهور ان الالم ادراك المنافي
من حيث انه منافي واللذة ادراك الملائم من حيث انه ملائم قال بعضهم ولا يبعد ان
يقال ان الالم عبارة عن صفة تمنع ادراك المنافي بل هو عينه فلا يتصور ملاقاة
المنافي

المنافي للقوة المدركة مع الادراك الا ويصدق اسم الالم ويتحقق معناه ولذا قد عدم
كل ما سواه وكذا اللذة والالم ذلك اسم عام وينقسم الى لذة والم وما ليس بالم ولا لذة بل هو شيء
زائد عليه وقال بعض الاعاظم الذي احب وادري واظنه اجدر واحرى ان اللذة حالة
وكيفية نفسانية متابعة لازمة لادراك الملائم بما هو ملائم ومن جهة الملائمة وتلك الكيفية
وجدانية والالم يليه لذة الحلاوة بحسب العقل وقبل ادراك الملائم من حيث انه ملائم
وادراك الملائمة حصل مقصودا وتثبت ما ادعيناه فان الحق الحقيق بالقبول ان الحلاوة العلمية
حسية او خيالية مساوية حقيقة ومهية لتلك الحقيقة الخارجية فحلاوة الحلاوة الحاصلة في الخيال
حقيقة الحلاوة فلو كانت اللذة ادراك حقيقة الحلاوة لكانت تلك الحلاوة لذيذة بل الحق ان
الحلاوة قد تحصل في الحس الذائق فتوثر في محله فيتبعه حالة اخرى ملائمة من تلك الحالة
فتلك الحالة لذة وادراكه التذاذ وقد يحصل في الخيال ولا يتبعه تلك الحالة حيث لا
في الخيال وهو مدفوع بما مر والعهد ذلك نقول لا ريب في انه تعالى لا الم له سواء قيل انه نفس ادراك
المنافي او حالة وجدانية تابعة له لان جميع ما سواه من الموجودات معلول لذاته وذاته مقتضية له
ولو بالواسطة ولا ريب في ان مقتضى ذات الشئ لا يكون منافيا له اصلا بل لابد ان يكون
مناسبا ملائما له سيما اذا كان على الاتم مقتضى ذاته وصادرا عنه فليس له تعالى مناف بتاتا

بادراكه وانا اللذة فان قيل انه نفس ادراك الملائم فلا شك في انه يلتذ اشد التذاذ
بادراك ذاته وصفاته فان اللذة تختلف شدة وضعفا وكمالا ونقصا باختلاف المدرك العالم
والمدرك المعلوم وكيفية الادراك كمالا ونقصا ولا شك ان الاول مدرك لذاته على ما هو عليه
بالجمال والبهاء الذي هو مبدأ كل جمال وبهاء ومنبع كل حسن ونظام فان نظرنا الى
المدرك فهو اجل الاشياء وان نظرنا الى الادراك فهو اشده واتمه ولذا نظرنا الى الادراك
فهو كذلك فهو اذا اقوى مدرك لاجل مدرك باتم ادراك جما هو عليه من العظمة والجلال فليتنظر
المستور الان نفسه انما يشعر بحالة فرح الاستيلاء بالعدم على الفقر والاستيلاء بالغلبة
الملك على جميع الارض فيه انضاف اليه صحة البدن وجمال الصورة وانقياد كافة الخلق فان ذلك
لو حصل اجتماعه لشخص لكان غاية اللذة مع ان كل ذلك مستفاد من الغير معرض الزوال و
يرجع الى معرفة بعض المعلومات والاستيلاء على جزء من جوانب الارض التي لا نسبة لها
الى اجسام العالم فضلا عن الجواهر العقلية والنفسية فقس لذة الاول اليه تعالى تقيس جمالا الى
جمال اذا فرضت انه هذه الحالة وقد قال ارسطاطاليس لو لم يكن له من اللذة بادراك جمال ذاته
الا ما لنا من اللذة بادراكه حين الغفلة الحاصلة وقطعنا نظرنا عما دونه واستشعرنا عظمته
وجلاله وجماله وحصل الفكر الى احسن النظام منه وانقياد الكل تسبب التقسيم دوام ذلك انه لا
وابدا

وابدا من غير امكان تغير لكانت تلك لذة لا يقاس بها لذة فكيف وادراكه لذاته لا يناسب ادراكه
فانا لا ندرك من ذاته وصفاته الامور الجميلة البعيدة بل هذا ملخص مقاله ثم ان تثبت اللذة ونقول
انها نفس ادراك الملائم من حيث انه ملائم اما لو قيل انها حالة وجدانية تابعة لادراك الملائم
فالاظهر على ما قال بعض الاعاظم خلوه عنها وكذا الكلام في الابتهاج والسرور وما يشبههما وانا
العشق فقد اثبته له المحققون وقالوا انه عين ذاته والظاهر ان معنى العشق لا يرجع الى الادراك
فيصح كونه عين الذات الا انه بوجه يصح ان يكون عينا لذاته المتعالية وذلك يحتاج الى مزيد
تدبر فتدبر في ازالة الاوهام الباطلة انك قد عرفت بما اسلفناه لك من الاصول الممهدة
في الفصول ان الواجب الحق تعالى شانه لا يكون حالا ولا محلا اصلا وان نسبته الى الموجودات
ليست الا النسبة العلية والايجاد فقط فهو تعالى ليس مادة ولا طبيعة ولا نفسا ولا عقلا فمن
توهم من المتصوفة انه تعالى ذات واحدة متطورة باطوار مختلفة هي صور الاشياء فقد توهم باطلا فان
تلك الذات ليست الا مادة الكل والواجب يمتنع ان يكون مادة والا لكان محلا
وهو محال على ما مر وكذا من توهم منهم انه تعالى هو ذلك قوة سارية في جميع اجزاء العالم
لئلا يكون في كل منها مبدأ خواصه وآثاره لان تلك القوة طبيعة الكل وهي حالة سارية
في الاجسام معدة لصدور الاثار عنها والواجب لا يمكن ان يكون حالا ولا قوة بل هو الفاعل

المستقل في الوجود وكذا من توهم منهم انه تعالى ذات واحدة نسبتها الى العالم بجميع اجزائه
كنسبة النفوس الى الابدان فلان تلك الذات ليست الا النفس الكلية المتعلقة
بالعالم باسره والواجب تعالى يمتنع ان يكون نفسا مجردا لانه والا لتعين نسبته اليه
لما سبق بيانه وكذا من توهم منهم انه تعالى ذات له توجه بجميع الاشياء احاطة كلية به
تهتدي نفوس الحيوانات الى وجوه تصرفاتها ومنه تستفيد الموجودات الكمالات فان
هذا النور انما هو العقل الكلي الذي صدر عن الاول الحق بالذات انما هو العقل وما عداه من
هداية الحيوانات انما هي بافاضة الكمالات فانما يصدر بتوسط العقل ولا يمكن ان يصدر عنه بلا توسط
للمنافاة بين الاول وبينه والقد احسن من قال باكد ازانكه كه تا فلان كفتند
باك تر زانكه تا فلان كفتند حيث اشار بعض الاعاظم من الاعاجم اول الاول والقاه
اول الاخر وايقان على ما نطقه الناظم فتدبره ان قوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين في بيان كيفية علمه تعالى بالموجودات
بالذات ان العلم على ما يشهد به الحدس الصحيح بل الفطرة السليمة وضرب من التتبع
والتفحص نوع من التجرد والانكشاف انما هو حصول شيء لامر مستقل في الوجود بنفسه
او بعلته حصولا حقيقيا او حكميا فالعلم على ثلاثة اقسام الاول حصول شيء بنفس
ذاته

ذاته العلية لامر مستقل في الوجود حصولا حقيقيا كعلم العلة بنفس ذات المعلول بحسب وجوده
العيني حاصلة لعلته حصولا حقيقيا على ما صرح به المحقق الطوسي في شرحه للاشارات لان حصول
العلة عالمة بنفس ذات العلية للمعلول ونفس ذاته العلية معلوم له بالذات الذي حصول
شيء بنفس ذاته العلية بامر مستقل حصولا حكميا وذلك حصول الشيء بنفسه فانه في حكم
حصول الشيء للشيء وليس هناك حصول حقيقي كما لا يخفى فان الامر المستقل الغير الحاصل لغيره
عالم بذاته بنفس ذاته لغيبته لمن له صلاحية العالمية وبهذا الاعتبار العلم انما حصول
شيء لمجرد او عدم غيبته عنه عن مجرد الثالث حصول شيء لصورته لا بنفس ذاته العلية
لامر مستقل حصولا حقيقيا وذلك هو العلم الحصولي الحاصل بحصول الصورة الشيء للعالم به
كعلم النفوس الانسانية بالحاصل في ذاته او الات من جملة الموجودات العينية لامر فيه
العلم بحصول صورة الشيء في العقل انما اعتبر هذا القسم فقط لا غير بل نقول حقيقة العلم
مساوق للحصول والوجود مطلقا فكل موجود يكون معلوما على الاطلاق يمنع من ذلك مانع
كحصوله لغيره فان ما هو حاصل لغيره لا يحصل له نفس ذاته بل لا يحصل له شيء اصلا
على ما هو الاشبه فان العلم بالغير الحاصل يكون الثلثة بعينه انية محله مثلا حصل له شيء
يحب الحصول او الانية يكون الحصول حقيقة للمحل القابل والعرض لا للنفس

فان قيل هو عرض وبالجملة قائم بامر قائم بغيره فهو موجود في ذاته نظرا الى نفس ذاته ليس له حصول
فكيف يتعلق ويرتبط بنفس ذاته حاصل وامر يجب الحصول ولو منع ما ذكرنا من ان
العلم مساوق للوجود الا المانع لكن كل موجود حاصل ظاهر منكشف عنده متميز واعتبر نسبته
الا انه صالح الا ان يكون بهذا النحو ظاهر له منكشف عنده متميز لديه كان بهذا الاعتبار معلوما
وذلك الشيء المنسوب اليه عالما وان لم يعتبر بهذا الوجه واعتبر بنسبة اخرى او بغير نسبة
كان موجودا فالوجود والحصول والعلة متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فان قال
العلم هو الحصول بوجه التميز لكن من البين ان كل واحد من الموجودات ليس حاصلا لواحد
اخر منه والا لكان كل من له صلاحية العالمية عالما بجميع الموجودات وليس كذلك
على ما لا يخفى فلابد في حصول احد الامرين الموجودين للاخر بوجه التميز والانكشاف من ان
يتحقق بينهما علاقة ذاتية بحسب الوجود والحصول فيكون كل امرين بينهما علاقة الحصول
وربط وتعلق من جهة الحصول على ما يوجبه الامانع والا لم يتحقق بين امرين علاقة
ذاتية كذلك لا يكون احدهما لما يوجبه اصلا فكل شيء مستقل في الوجود
عالم بنفسه اذ لا علاقة الا من الاتحاد وكل حقيقة مستقلة في الوجود عالم بما يوجد له
وكل معلول كذلك عالم بعلته اذا لم يكن المعلول جسمانيا والعلة مجردة لان الجسماني
لا يمكن

الحصول لا يمكن من ان يعلم المجرد ظاهر وتبين لكن العلم انما يتحقق بعلاقة ذاتية وجودية بين امرين مستندة
للاخر وانكشافه لديه وامتيازه عنده وتلك العلاقة الذاتية الوجودية قد يتحقق بين نفس ذات
المعلوم بحسب وجوده العيني وذات العالم كما في العلم الحضوري بانواعه وقد يكون علاقة بين العلم
العالم او في آلته حصولا ذهنيا فالمعلوم الخارجي من هذا العلم يكون معلوما بالعرض لا بالذات فان
العلاقة الوجودية المستندة للعلم في الحقيقة انما هي بين العالم والعلوم بخلاف المعدوم بالعلم الحضوري
بحسب وجوده العيني فالمعلوم بالذات ثم هو نفس ذاته وذلك لان امر العيني والعالم به فالعلم الحضوري اتم
افراد العلم ومن ذهب الى ان العلم بالغير منحصر في الحصول الغير فقد اخطأ وانه اتم افراد العلم واكملها عليهم
ذلك ولا يخفى على الجيد لين حقيقته من ان مناط تحقق العلم بين الامرين انما هو علاقة ذاتية
بينهما بحسب الوجود والحصول يتضح ما ذكرنا من ان الامر القائم بغيره لا يحصل له نفسه ولا غيره اصلا
فلا يكون عالما بنفسه ولا بغيره ايضا ومن هنا انما يجب لا يبقى فيه ريب للمنصف مثال واعترض
بعض اعاظم الاعلام على ما حررنا من حقيقة العلم بانا نعلم بالضرورة ان حقيقة العلم غير
الحصول ولكن حصول ماهية المعلوم تجرد الى المنية ولو كان عينه لكان كل حار عالما
انه حار الا وقد حصول ماهيته والمعلوم من كل شيء ماهيته وايضا انا نعلم بالضرورة
ان يكون الذي علم انكشف له المعلوم شيئا حال خارجي مغاير لنفس حقيقة العلم وحده

مصداقاً لصدق العالم في علم الشيء بنفسه فان كل شيء في نفسه هو هو فلو تعقله عاقل عليه في
لا احتاج الى مصداق اخر وراء ذاته فلا بد من كون الشيء عالماً بنفسه متلاحق امر اخر غير
نفس ذاته يكون مصداقاً بالعالمية فلا يكون العلم بالشيء نفس حصول ذلك الشيء فقط
واقول ما ذكره هذا العظيم ليس بحق ولا تحقيق لانه ان اراد ان العلم بمعنى ما به الانكشاف
غير نفس الحصول فهو غير مسلم ودعوى البداهة فيه ممنوعة غير مسموعة وان اراد ان العلم
بمعنى الانكشاف مغاير لنفس الحصول فمسلم لكن كلامنا ليس في المعنى الاول لان العلم بالمعنى الثاني
امر اعتباري لا وجود له في الخارج لازم من حصول حقيقة شيء لامر صالح للعالمية ولا يلزم
ان يكون كل مجرد عالماً بنفسه بل الحصول لغيره له ايضاً ولا ريب ان الصورة النوعية المجردة
قائمة بالمادة ولا يلزم ان يكون المجرد عالماً بنفسه ثم ما ذكره ثانياً من ان كون الشيء عالماً
ينكشف له المعلوم حال خارجي ممنوع ايضاً في علم الشيء بنفسه فيجوز ان يكون نفس حقيقة الشيء
مصداقاً لكونه عالماً بنفسه ولا يحتاج الى مصداق مغاير لنفسه لان صدق المفهومات المتعددة
على ذات واحدة لا يستدعي تغاير المصداقات الا اذا استلزم ذلك الصدق تغيراً
خارجياً في الذات كما اعترف به هذا العظيم والتغير الخارجي ممنوع فيه ولو سلم في الشيء
غير مسلم ولو سلم فانما يسلم في علم الشيء بغيره لبداهة الحكم فيه حينئذ بذاته ان ذلك الشيء لو كان

علم الشيء

علم الشيء بنفسه حالاً خارجياً مستنداً الى مصداق اخر وراء نفس ذاته يلزم ان لا يكون الواجب الحق
عالماً بنفس ذاته الا بعد تحقق الغير وهو كما ترى امر شنيع قبيح جداً اذ بعد تمهيد تلك المقدمة نقول
الواجب الحق تعالى شأنه مستقل في الوجود غير قائم بغيره فنفس ذاته حاصلة له فهو عالم بذاته
لان ذاته علة لجميع ما عداه من الموجودات وقد مر ان كل معلول حاصل لعلته للعلاقة الذاتية
التي بينهما وان العلم هو حصول الشيء للامر الصالح بنفسه فيكون عالماً بجميع الموجودات العينية
وجودها على حضورها شهودياً فهو يعلم جميع الموجودات العينية بنفس ذواتها العينية لا بصورها فان
عين ذوات جميع الموجودات بحسب وجودها العيني حاصلة له حاضرة عنده ولا يحتاج في ذلك
الشهود والحصول على تلك الموجودات اصلاً ومن توهم ذلك كان ليس والبديهة فقد توهم باطلاً
لا حقيقة له وذلك هو العلم الحضوري الشهودي الذي للواجب بالنسبة الى جميع الموجودات
ولا اشكال في ذلك اصلاً عند من تحقق لديه ما حققناه وعرف حقيقة ما ذكرناه من معنى العلم
لتحققه كيفية حصاله وانما الاشكال في كيفية كونه تعالى عالماً بالامور العينية قبل كونها لكون علمه تعالى
علة فعلية والاقطاب ما علاها موجب لو لم يكن ذلك على اليد فانه مما تحير عقول العقلاء فيه تحيراً عظيماً
وصار ذلك باب الخلاف في تحقيقه مدعى حتى ان بعضهم لما صعب الادراك وجمع من الاعلام لو صيرا
الى ان قبل كون الموجودات وجودها ذهناً وخارجاً كيف يتقرر تحقق العلم بها فان العلم بها لا بد

بعد من وجودها ذهناً او خارجاً عندنا وما عدم تمايز المعدوم العرفة ولذلك احتج علم قبل احداث العالم ذلك
ومن اغلبه وهم الاكثرين الاتحصيل ويتنقح بالقول ان ذهب اهل الحق احتمالات متفرقة وانا اذكر جميع
المذاهب والاحتمالات وما يرد على كل منها ثم احقق ما هو الاقرب الى الحق
فاقول القائل بكونه عالماً بالموجودات قبل كونها اما ان يلزم ثبوت المعدومات في علمه تعالى او يقول
بانتفاعه فالذي يقول علم الواجب بتلك مغاير لذات الواجب او يقول انه عينه فان قال
انه غيرها فالذي يقول انه قائم بذاته حال فيه او يقول انه منفصل عنه متباين له بالكلية
والذي قال انه عين ذاته فالذي يقول ان ذاته عالم اجمالاً بجميع ما عداه او يقول انه عالم
تفصيلاً ببعض واجمالاً بالبعض الاخر فهذه الاحتمالات لا مزيد عليها ولا مخرج عنها فالاول
في النفي واما الاحتمالات العقلية بثبات الاول وبطلان هذه الثانية نقول الذي القائل بثبوت المعدومات
يقول ان جميع الموجودات متميزة عنده تعالى في مرتبة قبل مرتبة وجودها وهو عالم بكل شيء منها
بحال ثبوتها لثبوت تلك الموجودات العينية في علمه قبل وجودها واليه ذهب بعض المحققين
من الصوفية كالشيخ المحقق العارف محيي الدين ابن العربي والشيخ الكامل صدر الدين القونوي على
ما نقل عنهم المحقق الدواني في شرح رسالة الزوراء فانه نقل عن المحقق القونوي انه قال الشيئية
على قسمين شيئية ثبوتية وشيئية وجودية والشيئية الوجودية هو ظهور الشيء بالوجود العيني

في مرتبة

في مرتبة من المراتب وعالم من العوالم والشيئية الثبوتية هو ثبوت الشيء في العلم لا في الخارج
ثم قال ولا يخفى ان هذا قريب من كلام المعتزلة القائلين بثبوت المعدومات وليس الفرق
بينهما الا ان المعتزلة ينسبون الى العلم ويقولون انه ثبوت علمي ورد عليه ان ثبوت المعدومات
وتميزها سواء نسب الى الخارج او الى الذهن والعلم باطل بالضرورة لان العقل يحكم بان المعدوم
المطلق لا تميز له ولا وجود في مرتبة متقدمة على زمان وجوده فلا نسلم انه متميز ثابت لا فرق في العقل الصريح
بالحكم بعدم تمايز المعدومات من حيث هي معدومات مطلقة سواء كان في الزمان او في المرتبة والنفوذ
بينهما في ذلك تحكم بحت والقائل بان علمه بحصول صور الاشياء في ذاته تعالى عن ذلك قيامها به
هو الشيخ الرئيس على ما صرح به في الاشارات وقال ان تلك الصور لوازم ذاته فلا يتكثر بها الذات
ولا ينفصل عنه وقد بين المحقق الطوسي في شرحه للاشارات مفاسد هذا القول من لزوم كون كثيره
الواحد البسيط فاعلاً وقابلاً لشيء واحد بعينه الى غير ذلك ولعل الذي يقول ان صور الاشياء حاصلة في
ذاته لا قائمة بها ولكن الحصول غير القيام كما قال به شارح التجريد في الوجود الذهني فلا يلزم ان يكون واحد
فاعلاً وقابلاً لشيء بعينه وهذا الاحتمال لم نعلم انه ذهب اليه ذاهب الا انه يمكن ان يقول به بكلام الشيخ
للشارحين عليه بعض المفاسد التي مر ذكرها ويرد عليه ان الفرق بين الحصول والقيام لا يحصل له ولو قيل انها حاصلة
له بمعنى حصول المعلول للعلة ويصح ويؤول اليه القول بمثل الافلاطونية ويرد عليه ما يجيء والقائل بان

عدمية الممكن فيلزم ان ذاته اصلا بل بما هو صورة فهمه بذواتها مباينة منفصلة عن ذاته قائل بالمثل الافلاطونية
مع ما يرد على القول بالمثل انه لا ريب ان تلك الصور موجودات عينية لا ذهنية فننقل الكلام الى كيفية
علمه بتلك الصور العينية قبل كونها فيلزم التسلسل او القول بانه لا علم له ببعض الموجودات العينية
قبل كونها وقد هرب هذا القائل من القول بذلك الا انه قد وقع فيما هرب عنه والقائل بان علمه
الخاصة مثل كونها عين ذاته اما ان يقول ان ذاته علم اجمالا بجميع الموجودات بمعنى انه علم بالفعل
بجميع الموجودات على وجه تميز بعضها عن بعض في علمه وهو الظاهر من ظاهر كلام صدر المدققين وشرح
والمحقق الدواني واليه ذهب بعض العارفين الصافية فانه قال كما ان العلم هناك محض كذا العلم عندنا وان
المعدوم هناك يجري من العلم مجرى الظل من الاصل وعنده انها هي الحقائق المتأصلة التي تنزل الاشياء
منها بمنزلة الضوء والاشباح فمن الاشياء عنده الله حق بها تامة منها عند الفقيها فالعلم بها
شيئية المعدوم في شيئية نفسها نعم فانه شيء الشيء وتحقق الحقيقة والشيء مع نفسه علة بالامكان
فانه بين ان يكون وبين ان لا يكون ومع علته بالوجوب وثالثهما الشيء فوق الشيء فانه الشيء وهو
واقع فان فهم هذا الجواب اللطيف شديد وان كان نفس الشيء عند العالم حصوله فثبت
ما هو او ابهم من نفسه او ابدله هذا كلامه واليه يلتفت ما هو او ابهم في نفسه ذاته المقتضية لجميع
الموجودات ما يفهم من هذا الكلام فانه ذهب الى ان حضور ذات العلة عند العالم علم بحقيقة المعلول

علم وايضا

على وجه انه من حضور نفس ذلك المعلول عنده حيث قال نسبة معلوله الشيء اليه نسبة
الاصل الى العكس ولا ريب ان الاصل في شيئية العكس اتم من العكس في شيئية نفسه
ذلك من نسبة الامر الخارجي الى ما في المرآة منه فكيف يتحقق الارتباط والعلم
حاصلة من الشيء ولا يتحقق ما هو اتم من هذا الشيء في شيئيته ويرد عليه انه كيف يتميز
بصورة واحدة مباينة في الحقيقة لحقائق مختلفة تلك الحقائق المختلفة في نظر العالم بدون
حضور تلك الحقائق المتباينة وليس هذا الا القائل المعدوم في مرتبة لكن بمجالس انما
تميز المعدوم في الزمان حيث قال وما يتوهم انه لا بد لمن يوجد شيئا العلم بطلان وجود
الشيء بادراك الذات فادراكه سابق عليه فهو بادراك ثم يتحقق لا انه يتحقق ثم يدرك لا يعقل
فيلزم تميز المعدوم في المرتبة فيستلزم الامتياز في الزمان ثم كيف لا يعرف من ان
بين الزمان في ذلك الحكم بحيث على ما يشهد به الفطرة السليمة اما ان يقول ان ذاته
علم اجمالا بالموجودات بمعنى انه علم بالفعل بحيث يتحد بها الا على وجه التميز فان العلم بشيء
شيء آخر والامر الاول انه حقيق في بطلانه ويرد عليه ان العلم بالفعل انه لا يمكن ان العلم
مختلفة الحقائق بحيث صار بحقيقة واحدة مباينة لجميعها وان لم يتميز بعضها عن بعض
وفطرة العالم لان ايكن ذلك ويرد على الاحتمال الثاني بعد الاعتراض الاول انه لو كان ذاته

على ان الموجودات لا يصدر عنه بوجه اصلا بالعلم الان نسبة العلم الاجمالي على جميع الموجودات
فلا يصدر عنه به معدوم حكم آخر ووجه ومن ذلك يتبين ان ذاته ليس علما اجماليا
بجميع الموجودات الممكنة مطلقا فبقي قسم واحد لم يبق في التقسيمات والاحتمالات
العقلية شيء وهو محصور بينهما على ما مر وبطل سائر الاقسام فتعين هذا الباقي وهو ان يقال
ان ذاته علم تفصيلي ببعض الموجودات وهو المعلول الاول وعلم اجمالي بما بمعنى انه علم
بالفعل بحيث حيثيات تلك المعدومات لا بالمعنى المشهور ونسبته الى المعدوم المتصلة نسبة
الكيمياء الى الذهب والفضة فطريق العلم اليه لا بالواسطة انه من افراد العلم المعتبر بين
ودانش او الحضوري عند العالم بل لانه مبدأ تفاصيل تلك العدم فالو تلك الحالة اولا بان
يسمى علما لانه مبدأ جميع العدم بمثابة الاشياء في جميع المعدومات ويكون نسبته الى جميع
المعدومات كنسبة ملكة عالم ذي ملكة الى علومه ومعارفه المفصلة فطريق العلم عليه كالطريق العلم
على الملكة المذكورة وهذا المعنى قال بعض المحققين من ان علمه تعالى عبارة عن كونه خلاق
العدم بمرتبتها والعلم بهذا المعنى لا يجب انه ذره تلك المعدومات ولا يقتضي ان يكون
متحدا مع المعدوم في الذات والحقيقة ولا يلزم من كونه علما بالفعل بحيث بينها من المعدومات
تميز المعدومات الصرفة هذا ما يفهم من كلام بعض المحققين والحق انه علم بالفعل بالمعنى المشهور

البقا

البقاء على ما يظهر من كلام الشيخ في الشفا وغيره على ما سننقله لكن فيه نوع من القوة البقاء مركب
بين محض القوة الفعل ومحوضة القوة لكنا سنتمه وتحقيق هذا المقام توضيحه على وجه لا يرد عليه
ويزول عنه جميع الشكوك والاوهام يستدعي تمهيد مقدمات الاولى العلم بمعنى ما به الا
لا يجب ان يكون حقيقة المعدوم ومثلا ومساويا له في الماهية ان كان المعدوم معلوما
بالعرض لا بكنه حقيقته وماهيته بل بما به الانكشاف والذي اما ماهية الشيء المنكشف
وحقيقته وح يمكن ان يكون الشيء معلوما بالذات بكنه حقيقته واما ملزوماته اولوازمه
وح يكون الشيء معلوما بالعرض لا بكنه ماهيته وحقيقته فانا نحكم على الممتنع ذهنا وخارجا
الباري احكاما صادقة ولا يمكن ذلك الا لان له معلوما لنا في الجملة مع ان ما يحصل منه
في اذهاننا وهو ما به الانكشاف وليس بممتنع بل ممكن على ما صرح به الشيخ وغيره في باب الممتنع
مغاير بالماهية لماهية الممتنع وهو المطلوب والثاني انا كثيرا ما نثبت للاشياء بحيل الحقيقة
احوالا مخصوصة به بمثل انه ممتنع الانعدام وقادر على جميع الممكنات وعالم بجميع الاشياء
ولا ريب ان تلك الاحوال امور ثابتة لنفس ذات الواجب لما يحصل منه او هاهنا
بالضرورة وقد كان ذات الواجب مجهولا مطلقا غير معلومة بوجه اصلا لا يمكن لنا اثبات
تلك الاحوال الواقعية ضرورة امتناع الحكم على المجهول المطلق فنفس ذات الواجب وحقيقته

معدومة منكشفة له ببعض لوازمها بالوجه وهو ما به الكاشفة المنبئة له في الحقيقة والمهية في الحال
لانه بوجه حاصر حقيقة امر او جعله لا يفيد العلم به والاعلم بوجه من المعدوم كنه لكنه الوجه حقيقة
لا حقيقة ذي الوجه للشيء لانه لا يمكن ان ذي الوجه لا يكون معدوما اصلا ولو بالعرض فهو غير
مسلم لما عرفت وان اراد ان ذا الوجه لا يكون معدوما بكنه حقيقة فهو مسلم لكن لا يوجب الا
ان ذا الوجه معلوم في الجملة وانه لا يجوز ان يكون ما به العلم والانكشاف مغايرا في المهية والحقيقة
على الامر المعلوم بالعرض ولا يخفى على الخبير انه لا يلزم من ذلك الا ان كان المعدوم بالعرض معلوما
تعلق الحكم بالمعدوم الصرف فان المعدوم الصرف الذي لا يتعلق به علم هو الذي ليس له
بحقيقته ولا بانكشاف حصول اللازم فممتنع تعلق علم ذلك العالم به ممنوع فان التعلق
بين العالم وما به الانكشاف وهو موجود فالتعلق حقيقة بين موجودين وليس التعلق بالمعدوم الا
المعدوم الا بالعرض ولا محذور فيه اصلا ولا يلزم منه الا تميز المعدوم واشتباهه بالعرض وهو
غير ممتنع وانما المحال تميز المعدوم بالذات لانه العلم ان كان متقدما بالذات
او الطبع على المعلوم كان ذلك العلم فعليا وان كان متأخرا عنه كان انفعاليا والا يكن
معه لا متقدما ولا متأخرا لم يكن فعليا ولا انفعاليا وحينئذ اما ان يكون من المعدوم معية ذاتية او لا يكون
بحسب الزمان نسبة لا التقدم ولا التأخر ولا المعية ولا يذهب عليك ان المعدوم من العلم الفعلي

كما تقدم على وجه المعدوم فلا يكون ما به علمه نفس ذات المعدوم بالضرورة والمعتبر في ذلك ممتنع واذا جاز ان يكون
ما به العلم والانكشاف كما في المعرفة الا ما مغايرا في المهية للمعدوم بالعرض يجوز ان يكون العلم الفعلي
ايضا مغايرا للمعدوم والموجود بالذات او بالطبع عنه في المهية والحقيقة ايضا ولا مانع من ذلك اصلا من
يدعي عدم جواز فعلية البيان والحاصل انه يجوز ان يكون العلم بالشيء لا بكنه حقيقته سببا لوجود المعدوم
ولكون العلم متقدما بالذات على المعلوم وسببا لوجوده لا يقتضي ان يكون بكنه حقيقة المعلوم اصلا فاعلم
ان العلم اما تفصيلي وهو علم خاص بمعلوم خاص واذا كانت المعلومات متعددة كانت العلوم
متعددة وكل علم علم بمعلوم واما اجمالي وهو علم واحد بمعلومات متعددة ويتصور ذلك بصورتين
الاول ان يكون ذلك العلم الواحد بسيطا لا اجزاء له ولا كثرة فيه بالفعل فيستخرج ويستنبط من ذلك
العلم علوم اخر فذلك العلم اصل ومنشأ لتلك العلوم الكثيرة يعني قوة ذلك العلم لان يستفاد منه علوم كثيرة
فكانه مجمل واجمال لتلك العلوم وذلك اذا كان استفادة تلك العلوم واستنباطها منه غير محتاج
الى انظار ومقدمات والاول فالعلم الاجمالي بهذا المعنى ظاهر متوسط بين الفعل المحض الذي هو العلم بالمعلومات
مفصلة متميزة بعضها عن بعض وبين القوة المحضة الذي هي حالة اقتران المعلومات المفصلة وجعل
المستر بالملكة فانه حالة بسيطة هي علمه بالفعل بجملة مخصوصة من معلومات متعددة من حيث الجملة وان لم
تكن الحالة مبدأ لتفصيل علوم تفصيلية متعلقة بجزئيات تلك المعلومات وامتياز بعضها عن بعض

انه لا يمكن ان العلم بها واحد بسيط معلوماتها متعددة متكثرة مختلفة على وجه يتميز كل واحد منها بخصوصه عن الاخر
على ما هو نعم يمكن ان يستنبط ويستفاد من ذلك العلم الواحد البسيط العلم بخصوصيات تلك المعلومات
من غير احتياج الى امر اخر فهو بالفعل من جهة وجملية وبالقوة من جهة وجملية اخرى فانه بالفعل من
حيث انه علم بجملة تلك المعلومات المخصوصة التي يمكن ان يستنبط من العلم به بخصوصياتها وبالقوة
من جهة العلم بخصوصيات تلك المعلومات متميزة بعضها عن بعض فهو حالة بين الحالتين يدل
على ذلك صريحا ما ذكره بعض العلماء في بعض كتبه حيث قال للانسان في العلم بشيء ثلاث احوال احديها ان يفصل
علوما فعلية مثل ان يرتب بعضها بعد بعض وهذا هو العلم المفصل والثانية ان يكون قد اكتسب الفقه وحصل
واستقل به وحصل قوة الفقه بحيث يعلم كل مسئلة ترد عليه من غير جهد ليفتح له في حالة عقلية من
التفصيل انه فقيه وليس في ذهنه علم حاضر ولكنه الآن حالة وملكة تلك الملكة مبدأ وحصول تلك
التي لا انتقاش من الفقه نسبة تلك الحالة الى كل مدرك مملكة واحدة وهذه الحالة البسيطة سابقة على جهة
وهي واحدة لا تفصيل فيها والثانية الى مدرك متشابهة والثالثة هي حالة بين الحالتين الاوليين ان يسمع
قرينة ظاهرة مثل كلام من غيره في مسئلة هو مستقل بمعرفتها فيعلم ان جوابه حاضر عنده وان
ما يقوله باطل وانه يعرف على البطالة قطعا كما لو سمعه ان يقول العالم قديم الشبهة كذا وكذا وهو عالم بانه
حادث وبوجه الجواب عن تلك الشبهة ان ما ذكره ابطاله ليس على التفصيل وقطعا انه في الحال العلم
من نفسه

من نفسه يقينا بانه محيط بالجواب جملة ولم يفصل في ذهنه ترتيب الجواب ثم يخوض في الجواب مستمدا
من الامر البسيط الكلي الذي كان مدركه من نفسه فلا يزال كذلك من ذلك الامر الكلي في ذهنه
علوما مدركة مفصلة وبعد تعبه بعد ما يعلم او بعده مقدمته مقدمة الا ان يستوفي الفتاح ما كان
في نفسه من الجواب بسيطا مقدمات ونفسيرها ليكن حاضرا لك الوقت على تفصيله في ذهنه
بل كانت له حالة بسيطة كانه مبدأ للتفصيل خلاق له وهذا لا يخلو من التفصيل ثم قال بعد
كلام ستنقله فان قيل تلك الحالة ترجع الا انه خاص عن العلم ولكنه مستعد بقبول العلم بالقوة
القريبة ولكن لقرب القوة يعلم انه عالم والا فهو منفك عن العلم فلا فرق او امتنعك
عن العلم بالفعل ولا يبطلو ان يكون بالقوة قبل ذلك فلا يخلو ان يكون عالما بالفعل والا بالقوة
قبل ما ذكره من الاول هو حقيقة الحالة الثالثة وقد فارقت الثالثة الثانية فان صاحب الحالة الثانية
غافل عن العلم المعدوم جملة وتفصيلا وصاحب الحالة الثالثة عالم فطان وعنده وثوق العالم والوجه
الجواب عن شبهته وواثق من نفسه بذلك ويتحقق فيه حالة حاضرة بالفعل لتلك الحالة نسبة
الى علوم مفصلة ليس تفصيلها حاضرا في ذهنه بل هو قادر على احضار في هذا الكلام وهذا صريح
فيما ذكرنا من ان العلم الاجمالي بالطريقة الاولى حالة بين مراتب الفعل محوصة القوة فان قيل المفهوم
من كلام الشيخ الرئيس في الشفاء ان العلم الاجمالي ليس فيه شائبة قوة اصلا حيث قال بعد ذكر القسمين الاولين

من العلم ونوع آخر من التصور وهو مثل ما يكون عندك في مسألة سُئلت عنها مما علمته أو مما هو قريب
أن تعلمه فحضرك جوابها في الوقت وأنت متيقن بأنك تجيب عنها مما علمته من غير أن يكون
هناك تفصيل البتة بل إنما تأخذ في التفصيل والترتيب في نفسك مع أخذك في الجواب الصادر عن
يقين منك بالعلم به قبل التفصيل والترتيب فيكون الفرق بين التصور الأول والثاني ظاهراً فإن
الأول كأنه شيء قد أخرجته من الخزانة وأنت تستعمله والثاني كأنه شيء لك مخزون متى شئت استعملته
والثالث يخالف الأول بأنه ليس شيئاً مرتباً في الفكر البتة بل هو كمبدأ لذلك مع مقارنته لليقين
ويخالف الثاني بأنه لا يكون معرضاً عنه بل منظوراً إليه نظراً ما بالفعل يقيناً أو يختص معه النسبة إلى العقل
بأنه كالمخزون فإن قلت إن ثم ذلك علم أيضاً بالقوة ولكن قوة قريبة من الفعل فذلك باطل لأن
لصاحبه يقيناً بالفعل حاصلاً لا يحتاج أن يحصله بقوة بعيدة أو قريبة فذلك اليقين إما لأنه متيقن
أن هذا عنده إذا شاء علمه فيكون متيقناً بالفعل بأن هذا حاصل فيتيقنه بالفعل فإن الحاصل
لشيء فيكون هذا الشيء الذي يشير إليه حاصلاً بالفعل لأنه من المحال أن يتيقن حال الشيء إلا
والأمر هو من جهة ما يتيقنه معلوم وإلا كان الأثر ما يتيقنه والمعلوم بالفعل ومن المتيقن بالفعل
أن هذا مخزون عنده فهذا النوع البسيط معلوم عنده ثم يريد أن يجعله معلوماً بنوع آخر من التجاذب
أن هذا المجيب حين يأخذ في تعليم غيره تفصيل ما يجيش في نفسه دفعة يكون مع ما يعلمه يتعلم العلم بالوجه الثاني

فترتيب

فترتيب تلك الصور فيه مع ترتيب الألفاظ فأحد هذين هو العلم الفكري الذي إنما يستكمل تمام الاستكمال
إذا ترتب وتركب والثاني هو العلم البسيط الذي ليس من شأنه أن يكون له في نفسه صورة بعد صورة
لكن هو واحد يفيض عنه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيء الذي نسميه علماً فكرياً ومبدأ له
وذلك هو القوة العقلية المطلقة من النفس المشاكلة للعقول الفعالة وأما التفصيل فهو للنفس من
حيث هو نفس فما لم يكن به علم نفساني انتهى كلامه وفيه إشارة إلى أنه علم بالفعل قلت ما يفهم
من كلامه ليس إلا أنه علم بالفعل بهذا الجواب في الجملة وليس بالقوة وأما أنه علم بالفعل بكل واحدة من
تلك الأمور متميزة أو غير متميزة فلا بل فيه أمور مشتبهة الاختلاف وكيف يعلم الصورة البسيطة الواحدة
أموراً مختلفة متباينة بخصوصياتها فإنه لا يمكن أن تكون تلك الأمور معلومة بالذات
وإلا لزم تعدد المعلومات الصرفة فتكون معلومة بالعرض فالمعلوم بالذات تلك الصورة
الواحدة البسيطة فلا تكون تلك الأمور المختلفة معلومة بخصوصياتها بل بهذا العنوان
البسيط فالعلم بتلك الأمور من هذه البسيطة كالعلم بأفراده إلا أن من يعلم به الكلي ولا
يتصور غير ذلك وفهم الصورة الثانية أن يكون علماً بالكثرة معلومات عديدة فيتعلق
إلى تلك المعلومات بالتفاتات واحد فيشعر بكليته معاً شعوراً واحداً أو واحداً بعد واحد من غير
التفاتات متعددة إلى كل واحد من تلك الأجزاء فالعلم الإجمالي في العلوم الأولى وإجمال العلم يعني

بمعنى أنه الانكشاف في الصورة الذهنية وهو المشهور بين المتأخرين ولبعد تحقيق تلك المقدمات
نقول قد عرفت في المقدمة الأولى أن العلم بمعنى الانكشاف لا يجب أن يكون مساوياً للمعلوم
في الحقيقة وهو غيرها عام أمر حاصل عند العالم له مناسبة مخصوصة وخاصة مع المعلول بها
يصدر عنه ذلك المعلول المعين من غيره فيجوز أن يكون نفس ذات العلة المناسبة للمعلول
المقتضية إياه المعينة له بأنه انكشافه فتكون نفس ذات العلة علماً بالمعلوم فذات علة تلك النفس
لا يبعد أن يعلم معلوله أيضاً بالعرض لعين علمها بنفس ذاتها فالواجب الحق الأول لا يبعد أن
يعلم بعين علمه بذاته معلوله بالعرض فيكون علمه بذاته علماً تفصيلياً بمعلول الأول القريب وإجماله
بمعلولاته البعيدة والإجمال في ذلك إجمالاً فإنه لا يلزم من ذلك شيء من المحذورات
التي سبقت في الأقسام السابقة من تعدد المعلومات الصرفة بالذات وتعلق العلم بالمعدوم
الصرف وأن يعلم أموراً متعددة متفقة بحيثية واحدة أمر واحد بسيط وأن يكون العلم
المتأخر نسبته إلى جميع المعلومات بسبب العدد وبعضها إلى بعض مما لا يخفى على العارف بالمقدمات
السابقة فإن قلت كون الإجمال الأمرين المتعين في الحقيقة علماً بالآخر بالعرض إنما
يسلم إذا كان هذان الأمران متحدين بوجه من الوجوه كما لا يخفى على العارف بكيفية كون العلم
بالجزء علماً بالذي الوجه بالوجه لا ريب في أن العلة والمعلول أمران متباينان في الوجود فكيف يكون

العلة

العلة أعني نفس ذات الواجب علماً بمعلوله بالعرض قلت لا ريب في أن ما به الانكشاف
الممتنع شريك الباري ليس يتحد معه أصلاً إذ لا ذات له ليتحد معه شيء وذلك ظاهر
وأيضاً قد مر أن الموجود الخارجي والمعلوم الذهني لو فرض اتحادهما في الماهية فهما متغايران بالتشخص
بالضرورة فهما متباينان مع أن الشخص الذهني علم بالأمر الخارجي المباين له فلا
يبعد أن يقال لعل للارتباط الخاص الذي بين الواجب بالذات ومعلولاته يجب
الواجب على ما حققناه كاف في أن يكون نفس ذاته بعينه علماً بمعلوله بالعرض قال المعلم الثاني
في كتابه في السياسات المدنية فالأول يعقل ذاته وإن كانت ذاته بوجه ما هي الموجودات
كلها فإنه إذا عقل ذاته عقل بوجه ما الموجودات كلها لأن سائر الموجودات إنما اقتبس كل واحد منها
الوجود عن وجوده هذا كلامه وتصريح في ما حققناه لك فأعلم ذلك بعض الأعلام لإيضاح المرام في
هذا المقام قال بعضهم بعد تقسيم حال علم الإنسان إلى الثلاثة على ما نقلنا عنه فيتبين معنى العلم الإجمالي
فينبغي أن يعتبر أن علم الأول بالكل من قبيل الحالة الأولى فهو حاصل لأن العلم المفصل هو العلم
الآن في الذي لا يجتمع اثنان منه في النفس في حالة واحدة بل واحد واحد فإن العلم نقش في
النفس وكما لا يتصور أن يكون في سعة نفسنا شكلان في حالة واحدة لا يتصور أن يكون
في النفس علمان مفصلان حاضران في حالة واحدة بل يتعاقب على القلب يدرك الأشياء بالتعاقب

له فيها لاطف الزمان وتغاير المعلومات الكثيرة بجملتها كالشئ الواحد فيكون للنفس منها
حالة واحدة نسبتها الى الكل على السواء واحدة وهذا التفصيل والانتقاش لا يكون الا لان
فاذا فرض حجة ما معا مفصلا فى حق الله كانت عنده معلومات متعددة بلا نهاية وانتفى كثرة ثم كان
منشأ فيضا لان اشتغال النفس واحد معين يمنع من آخر فاذن معنى كون الاول عالما
انه على حالة بسيطة نسبتها الى سائر المعلومات واحدة فهى علمية مبدائية يفيض منها
التفاصيل عنه فى غيره فعلمه هو المبدأ الخلاق لتفاصيل العلوم فى ذوات الملائكة والانس فهو
عالم بهذا الاعتبار وهذا الله فى التفاصيل لان التفصيل لا يزيد علما واحدا اول
بدون لانه يتناهى وهذا نسبة اما لا يتناهى ونسبة اما لا يتناهى واحدة ومثاله ان
يفرض ملكا معه مفاتيح خزائن الارض وهو مستغنى عنها فلا ينتفع بذهب لا فضة ولا خرقة
لكن يفيضه على الخلق كل من له ذهب فيكون منه اخذه بواسطة مفاتحه اليه وحده فكذلك
الاول عنده مفاتيح الغيب يفيض العلم بالغيب والشهادة على الكل وكما يستحيل ان الامير الملك
الذى بيده المفاتيح غنيا فيستحيل ان الامير الذى عنده مفاتيح العلم عالما والفقير الذى
يأخذ منه دنانير معدودة يسمى غنيا باعتبار ان الدنانير من يده وبانفاقه يفيض
منه الغنى على الكل كيف لا يسمى غنيا فكذلك حال العلم وكان نسبة تلك الحالة الى الاول الى العلوم المفصلة
نسبة

نسبة الكيميا الى الدنانير المعينة والكيميا نفس ما يحصل ما لا يتناهى من الدنانير المتغايرة من الجواهر المتأثر
فينبغى ان يفهم علم الاول بسيطا وذلك بالمقابلة الى الحالة الثانية فنسبة الاول الى
كل المعلومات كنسبة حالة المناظر الى حصول جواب المفصل بعد الكلام وهو مع
فى الخيال علم تلك فى الاجمال بالقوة الاولى وانه لا يعلم الموجودات مفصلة واول فيه الظاهر
من وجوه اما اولا فانه لو انحصر علمه فى الاجمال يلزم ان لا يعلم الاول الحق الذى الموجودات
بخصوصها الا العلم الاجمالى كما سبق ويستفاد من كلام هذا القائل ايضا ان تلك الحالة متوسطة بين
الفعل المحض والقوة المحضة فانه علم بالقوة بجملة مخصوصة من معلوماتها ليس لان يستنبط
ويستنبط منه العلم بدون العلم بخصوصيات تلك المعلومات فلو انحصر علمه فى الاجمال
يلزم ان لا يعلم الا ذاته بخصوصها ولا يعلم خصوصيات سائر الموجودات ولا يمتنع الجعفرية
عن بعض نظره ولا ريب ان فساد هذا اظهر من ان يذكر واما ثانيا فلان الشيخ الرئيس مع
اثباته له تلك العلم الاجمالى الذى هو عين ذاته ما اكتفى بذلك بل تكلف لا ثبات
علمه للموجودات فانه يذهب اليه يكون له العلم التفصيلى ايضا وما اقتصر على الاثبات
الاجمالى فقط فانه مستلزم لنفى العلم بخصوصيات الموجودات عنه تعالى واما ثالثا فلانه
لو انحصر علمه فى الاجمال لزم ان لا يصدر عنه موجود بالعلم الا العلم الاجمالى كما صرح به هذا القائل بعينه

الى جميع الموجودات على السوية فلا يصدر عنه معلوم معين دون آخر والا لزم ترجيح بلا مرجح وعدم صدور الكل
الموجودات عنه بالعلم مناف لكون علمه علما فعليا والعناية التى اثبتوها له لما كان الحق على ما
واما ثالثا فلان ما ذكره فى بيان ان الواجب لا يمكن ان يعلم الموجودات مفصلا متعددا
لم لا يجوز ان يعلم الواجب جميع الموجودات بعلم واحد بل بعلوم كثيرة فيعلم كل منها بحالة
لكن لا يلتفت الى تلك المعلومات بالتفات واحد واولا كان احدهما غير التفات الى
الاكثر واحد من تلك المعلومات فالمبدأ الاول بنفس ذاته علم اجمالى بمعلولاته بالقوة الاولى
ثم عند حصول الممكنات وحالاته فى سائر الموجودات المعلولة الممكنة يعلم كلا منها بحالة
والكل منكشف له معلوم بالعلم الاجمالى بالقوة الثانية لتنزهه وتعاليه عن التفاتات متعددة
متكثرة فى علمه بالكل كذلك والكل بكلياته منكشف بوحدة علمه بنفسه واحد بسيط بسيط منه
سائر العلوم وعلم من الحق الحقيق بالتصديق لان نفس ذات الواجب علم تفصيلى بمعلوله الاول
وعلم اجمالى بالنسبة الى سائر معلولاته لكنه لا يلزم نفى من المفاسد التى ذكرناها فان قلت فعلى ما ذكرتم
لا يكون للواجب الحق علم تفصيلى فعلى الا بمعلوله الاول فقط دون سائر الموجودات
قلت انه يعلم المعلول الاول علما فعليا بنفس ذاته المقدسة والعلم المعلول الثانى علما فعليا تفصيليا
بوجوده بنفس ذات المعلول الاول وهكذا فلا يجب ان يكون علمه التفصيلى بجميع الموجودات
فى مرتبة

فى مرتبة واحدة بل يجوز ان يكون علمه الحقيقى ببعضها متقدما بالذات على علمه الفعلى
ببعض الاخر ولا محذور فيه اصلا لانه لا يدل دليل عقلى ولا نقلى على ان العلم الفعلى
التفصيلى بجميع الموجودات يجب ان يكون فى مرتبة واحدة بل ذلك سلموه فى وقت
ممتنع فانه لا يمكن ان يعلم بواحد بسيط معلومات متعددة مختلفة متكثرة
بوجود واحد متمايز بعضها عن بعض على ما يشهد به الفطرة السليمة لكن يبقى عليه حينئذ ان
احدهما احتياج الواجب فى العلم التفصيلى بالموجودات المعلولات المغايرة لذاته
ثانيهما كونه فى مرتبة الذات غير عالم بحقائق الممكنات بالذات بل بالعرض ونحو ذلك
وهو بعيد ممتنع عليه ولا يبعد ان يقال ان احتياجه تعالى فى علمه التفصيلى الى غيره
ممتنع فان كماله الذاتى انما هو فى العلم الاجمالى الذى هو عين ذاته لا فى التفصيلى
فلا محذور فى احتياجه الى غيره ولا ممتنع فى التجدد والتعدد فى علمه الا الممكن بحسب الزمان
والدليل على امتناعه الدليل فانه يجوز ان يكون علمه بذاته علما بعلمه فى معلولاته فقط
وقد صرحوا بذلك وهذا التعدد والتجدد بحسب الذات ولا محذور فيه اصلا لا فى الواقع ولا
عندهم فتامل فظهر وتبين مما حققناه لك ان للاول الحق علم كمالى هو
عين ذاته المقدسة وهو علم اجمالى بجملة الممكنات الموجودة ذهنا وخارجا بدون

ويكون نفس وجود المعلوم وحصوله عين هويته والمعلوم بالذات في ذلك العلم اما صورة
ذهنية كما صدور واما عين خارجي وحقيقة عينية فكما ان العالم يعلم الصورة الذهنية باحد عينها
كذلك يعلم العالم العين الخارجي بايجاده والعلم بالصور فحضوري وبالعين حضوري اطلاقا فعلى
فالمبدأ الاول يوجد المعلول الاول وفي زمان ايجاده يعلمه بل نفس وجوده عين معلوميته
وذلك المعلول معلوم بالذات بعلم حضوري وذات ذلك المعلوم علم حضوري بنفسه
فالمبدأ يعلمه كما يعلم العالم المخترع الصورة تلك الصورة فعلم المبدأ بمجعوله حضوري فعلي ولا بد
ان يكون فاعلا موجبا فان اقتضاء الشيء للشيء ان كان مع شعور بالشيء المقتضى فهو ارادة
على ما ذهب اليه الاشاعرة وان كان بدون الشعور فهو ميل طبيعي ولا فرق بين الميل الطبيعي والارادة
الا ان الاول لا يقارن الشعور بخلاف الثاني فان قيل الفعل الارادي مسبوق
بالعلم بالمراد فيجب ان يكون فعله تعالى الارادي مسبوقا بالعلم به ولا يكفي في كونه ارادياً مجرد
مقارنة العلم فلهذا الفعل الارادي غير منفك عن العلم بالمراد واما وجوب السبق فممنوع
بل هو مثل ما يدعي المتكلمون ان الارادة يجب ان تكون سابقة على المراد سبقا زمانيا
وانه غير مسلم منهم غاية الامر ان السبق العقلي فيه مسلم دون الزماني فان السبق الذاتي
والعقلي فيه ممنوع والحاصل ان مقارنة الشعور والعلم للفعل الناشئ من نفس ذات الفاعل

العالم

العالم كاف في كونه ارادياً وههنا كذلك فان المبدأ الاول يعلم ذاته بذاته والعلم بالملزوم
والعلة يستلزم العلم باللازم والمعلول فيعلم من ذاته يعلم معلوله بنفس ذات معلوله وهذا القدر
كاف في كونه فاعلا بالاختيار والارادة فافهم هذا غاية ما يمكن ان يقال من قبلهم في
هذا المقام وفيه ما فيه ولعل الحق يتضح فيه على ما عملت والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قال بعض المدققين ان هذه الكائنات من العوارض التحليلية لذات
المبدأ فذات المبدأ وهو المعروض بسيط لا كثرة فيه اصلا وانما الكثرة في العوارض التحليلية
ولا استحالة في ذلك فان الكثرة فيها لا توجب كثرة في المعروض لعدم حصولها وتميزها
وتكثرها في نفس الامر بدون التحليل العقلي فالعقل يقارب من التحليل يقسم المبدأ الى
عارض ومعروض ثم يحلل عارضه الى هذه الكائنات ومثاله كما انه يحلل الجسم الى ذات
جوهري وعارض به يلتقي ذلك الذات وذلك العارض الى السطح والخط والنقطة فنسبة
هذه الكائنات الى المبدأ نسبة اللوازم التحليلية اليه فعلم الواجب بذاته يستلزم
علمه بتلك العوارض التحليلية التي هي لوازم ذاته ولان تلك اللوازم عوارض تحليلية
قبل عدها الاشياء منطو في علمه بذاته واقول هب ان العوارض التحليلية معتبر محصل ذاته
على تقدير تحقق معناها لجواز ان يكون العوارض للواجب تحليلية مع ما فيها من الكلام الذي

لا يخفى على ذوي الافهام يكفي ما ذكره من ان العلم بذات الواجب يستلزم علمه بتلك العوارض
التحليلية التي هي لوازم ذاته لان اللازم انه يستلزم العلم بجهة تلك العوارض على الوجه الاجمالي
بالمعنى الذي تقدم لكن لا يستلزم ذلك الا ان يكون الواجب بذاته عالما بالكائنات
وسائر الممكنات علما اجماليا وفي كونه كذلك لا حاجة الى اثبات العوارض التحليلية التي هي هذه
الكائنات عينه لا يخفى على العارف لما سبق وان اراد انه يستلزم العلم بخصوصية كل واحد
من تلك العوارض التحليلية متميزة بعضها عن بعض ففيه انه قد اعترف بان تلك العوارض
غير متكثرة ولا متميزة عن الذات ولا بعضها عن بعض في نفس الامر الا بعد التحليل فكيف
يستلزم علمه بذاته علما بخصوصية كل واحد من تلك العوارض قبل التحليل فانه مستلزم
لكون امر واحد بسيط علما بخصوصيات حقائق امور كثيرة متعددة غير متكثرة ولا متميزة
بالفعل في نفس ذلك الامر وذلك ما يوجب لتميز المعدومات الصرفة وتعلق العلم بالمعدوم
الصرف وهو ممتنع معدوم لا يخفى فساده على ما مر مفصلا ولو كان ذلك جائزا لجاز
ان يكون ذاته علما بخصوصية سائر الممكنات بدون التوسل الى اثبات العوارض
التحليلية وتوسطها فان قيل الا يجوز ان يكون الواجب نفسه يحلل نفس ذاته الى معروض
وعارض والعارض الى هذه الكائنات فتتميز تلك الامور بعضها عن بعض في علمه

فلته

الصحف المستخرجة بالافكار النظرية اللهم انت المرجوع اليه والمعول عليه
في تقييد هذا الامر العظيم ولا يزال في سبيل هذا المنزل الكريم انك انت البر الرحيم والحمد
لواهب العقل والصلاة على النبي والآل ولنتم الكلام بالكلام في خاتمة تفي
بزبدة من الابحاث هي خلاصة الكلام في الكلام فنقول الواجب الحق متكلم باجماع الانبياء
عليهم الصلوات والسلام فانه قد تواتر عنهم انه تعالى امر بكذا ونهى عن كذا واخبر بكذا
وكل ذلك من اقسام الكلام والمتكلم من اتصف بالتكلم لا من قام به الكلام على ما توهم
جمع والكلمة الذي هو صفة له في التحقيق عبارة عن قدرته على انشاء الكلام وتأليف
الكلمات وما به يتمكن من افادة مخزونات علمه على من يشاء من عباده فهو مبدأ كلامه
لا ريب في عدمه بل هو عين ذاته وليس هي القدرة على الايجاد بعينها بل غيرها لوجه
غير ما لا يخفى على اولي النهى واما كلامه تعالى وهو ما افاده من مخزونات علمه على ما يريد فيختلف
بحسب المواطن والعوالم التي يقع فيه التقاول والتكلم فقد يكون لفظا اذا كان التكلم
والتقاول في عالم الحس والمثال ولا شك في حدوثه بالزمان وقد يكون معنى وذلك
اذا كان التقاول في العوالم المجردة ولا خفاء في جواز قدمه ان امكن قدم محله ومن
اثبت الكلام النفسي فان كان مراده به الكلام المعنوي الذي يقع به التقاول في العوالم

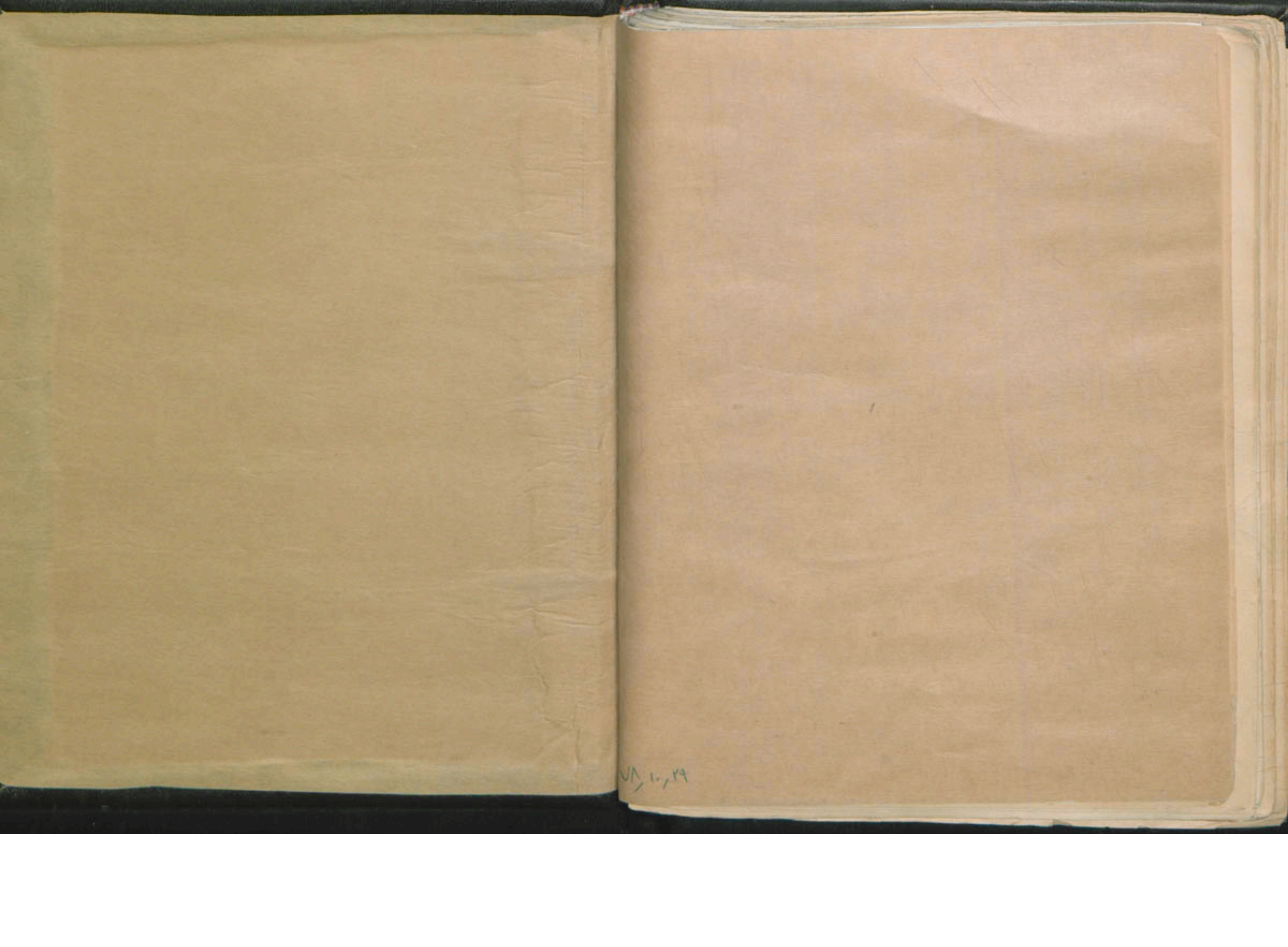
کاربرگه کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی

تاریخ: ۸۰/۷/۶	شماره مدرک:	فهرستنویس: خطیب
سرشناسه:	عراقی، کمال الدین	
نام به لاتین:		
عنوان و عنوان فرعی:	... کمال النصیحة والادب فی منتخب کلام سید العرب ...	
تکرار نام مؤلف و نویسنده همکار:	لکمال الدین العراقی	
مترجم - ویرایشگر گردآورنده مصحح غیره		
ویرایش:		
محل انتشار: مصر	ناشر: مطبعة الحسینیة المصریة	تاریخ نشر: ۱۳۲۵ق = ۱۲۸۶
صفحه شمار:	۱۶۷ ص. ج. مصور. نقشه. جدول نمونه عکس نمودار	
سلسله انتشارات:		
یادداشتها	عنوان: عنوان اصلی: ناشر: زبان: عربی ص.ع. به... چاپ و تاریخ چاپ سربی واژه‌نامه کتابنامه مندرجات	۶۰۹۱

فهرست تحلیلی

موضوعها در مستند موضوعی بود / نبود بود / نبود بود / نبود بود / نبود بود / نبود	۱. اسلام - مسائل متفرقه ۲. اخلاق اسلامی ۳. شعر عربی - قرن ۱۹ - مجموعه‌ها ۴. ۵.
شناسه‌های افزوده در مستند مؤلف بود / نبود بود / نبود بود / نبود بود / نبود بود / نبود	الف. ب. ج. د. ه عنوان: ✓ عنوان: سلسله انتشارات:
موضوعها به انگلیسی	
شناسه‌های افزوده به انگلیسی	
رده‌بندی کنگره BP 11 /ع۴ ۸ ک بارف برگه چک شد	خصوصیات ویژه (جلدها و نسخه‌ها با شماره ثبت) ۱ن ثبت ۷۰۱۲ ۸۴۰/۷
شماره‌های رده‌بندی با فهرست رسمی چک شد بود / نبود	موضوعها با فهرست رسمی چک شد بود / نبود
یادداشتهای متفرقه	

المجوه فقد علمت حاله وان اساديه غيره فليس على بذوته البين فانه لديس
مخزونات علمه وما افاده على غيره من الاداء الكتابه بالتكلم وما به يتمكن من تلك الافاده
امرا اخر يمكن ان يقال انه الكلام النفسي فتامل تحط بجوانب الكلام والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب هذا اخر ما تيسر لنا من الكلام في صفقة الخطر والهمة
الحصى او الملتمس منكم ان تقيلوا عذري فيما تعثر القلم او زلت به القدم فان استكك في
امثال هذه الاسرار الدقيقة الالهية والاستكشاف عن انوار تلك الدقائق المتعلقة
الربانية مما يتعسر بل يتعذر للنفوس الضعيفة المنغمسة في العلائق البدنية المنهمكة في
العوائق الدنيوية الدنية لكيلا وقد وقع النص الذي ليس حل جناب الحق عن ان يكون
شريعة لكل وارد وان يطلع عليه الا واحد بعد واحد ونقل عن المعلم الاول انه لا سبيل
في الالهيات الى اليقين وانما الغاية القصوى فيها الاخذ بالاليق والاولى واعلم
اني ان لم ابلغ درجة التصنيف ولم يصل الكلام رتبة التحسين والترصيف لكن
من نظر فيه بعين القبول والرضا يجد فيه اشارات الى فوايد ونكات يلوح وانه
خلت عنها الكتب المتعارفة والزبر المتداولة والله ولي الاوحد واليه المرجع في البداية
والنهاية ومنه التوفيق وبيده ازمة التحقيق هذا اخر كلامه اعلى الله مقامه


۷۸/۱۰/۲۹

